جامعـــة محمد خيضر – بسكـــــرة –

كلية الحقـــوق والعـــلوم السياسيـــة

قســـــم العـــــــــلوم السيـــاسـية

مذكرة ماستر

ميدان: **الحقوق والعلوم السياسية**

فرع: **العلوم السياسية**

تخصص: **سياسة عامة وإدارة محلية**

رقم: **07/ع س/2019**

إعداد الطالب:

هـــــادف كمـــــال

يـــوم: **2017/07/03**

السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم مخطط ترقية مدن الجنوب

" ولاية بسكرة انموذجا"

لجنة المناقشة:

لعور راضية	**أستاذ مساعد – أ–**	**جامعة محمد خيضر بسكرة**	**رئيسا**
د. حتحوت نور الدين	**أستاذ محاضر – ب–**	**جامعة محمد خيضر بسكرة**	**مشرفا**
معمر عمار	**أستاذ مساعد – أ–**	**جامعة محمد خيضر بسكرة**	**مناقشا**

السنة الجامعية : 2018 – 2019

شكـر وتقديــر

الحمد لله الذي تتم به الصالحات

الحمد والشكر لله العلي القدير .. الذي علمنـي بعد جهــل ومنحني أسبـــاب التوفيـــق والنجـــاح

ثـــم

الشكر موصول لكل المعلمين والأساتذة الذين نهلت من فيض علمهم في جميع الأطوار من الابتدائي فالمتوسط فالثانوي فالجامعي.... فمن علمني حرفا صرت له عبدا

وأخص بالشكر أستاذي المشرف الفاضل **د. حتحوت نور الدين** الذي كان نعم الأستاذ والموجه طوال فترة الدراسة وكذا فترة البحث فجزاه الله عني كل خير

إهداء

أهدي هذا العمل المتوضع إلى:

- إلى والدي الكريمين حفظها الله و أمدهما بعمر مديد.
- إلى عائلة الصغيرة زوجتي، أبنائي: شهاب، نوح، قاسم.
- إلى إخواتي و أخواتي و أبنائهم و بناتهم و أخص بالذكر ضياء الدين.
- إلى كل العائلة الكريمة .... كبيرهم وصغيرهم.
- إلى كل الأحباب والأصدقاء.
- إلى كل زملاء الدراسة والعمل
- إلى كل من عرفت وأحببت في الله

مـــــــقدمـــــــة

حظي موضوع السياسة العامة باهتمام علماء السياسة و علماء الاجتماع و الإدارة العامة، لذلك أعطيت مفاهيم مختلفة للسياسة العامة لكن حاول هؤلاء أن يربطوا هذا الموضوع بقضايا وشؤون المجتمع العامة، ومجالاتها التي تتمثل في الحاجيات و المطالب المختلفة وخدمة الصالح العام وتحقيق التنمية المستدامة.

ولعل أهم مجالات السياسة العامة التي أولت لها الدولة اهتماما كبيرا في الآونة الأخيرة، و التي تشكل رهانا وطنيا و تحديا للبناء و التنمية هي السياسة الوطنية الإقليمية التي تعتبر مجموعة من الوسائل و الطرق و الإجراءات التي تستخدمها الدولة من أجل تنظيم أقاليمها، والتي تشمل العديد من المؤشرات مثل السكان، الغابات ، النفايات، الاستثمارات... و الهدف منها هو المحافظة على التوازن البيئي و القضاء على الاختلالات و الفوارق بين أقاليم البلاد.

ويعتبر موضوع تهيئة الإقليم موضوعا مشترك بين التهيئة و الاستصلاح فكلاهما يدرس نفس الإقليم غير أن مهمة الاستصلاح الإقليمي و الدراسات الشاملة للموارد الطبيعية الاقتصادية و البشرية في الإقليم الحالي هو وضع خطة شاملة لمستقبل الإقليم و بالتالي فإن الاستصلاح الإقليمي يصمم مستقبل الإقليم على ضوء حاضره و التهيئة العمرانية تناقش توازن الشبكة العمرانية، و تخفيف الضغط عن الأقاليم العمرانية و المدن الكبرى، ومدى انعكاس ذلك على نمو و توازن الشبكة العمرانية بصفة عامة و شبكة المدن الكبرى بصفة خاصة، و على توزيع السكان و الأنشطة و الخدمات، وإلى أي حد تمكنت الدولة من الترجمة الفعلية للتخطيط الإقليمي و التوزيع العادل للاستثمارات على مختلف أقاليم البلاد، ومدى تحقيق التنمية العمرانية و الاقتصادية المتوازنة على المستويين الإقليمي و الوطني ومن ثم تحقيق تنمية مستدامة ، فللسياسة الوطنية لتهيئة الإقليم تهدف إلى تحقيق تنمية متوازنة بين مختلف الأقاليم التي من خلالها تحقق التنمية المستدامة.

أهمية الدراسة:

لا تنفك تبحث الدول عن تحقيق التنمية في برامجها المختلفة، وقد اتبعت في سبيل ذلك استراتيجيات ومداخل عدة، فشلت في مجملها عن تحقيق الهدف بدءا بالمدخل الاقتصادي إلى الإداري وغيرها، وتعتبر السياسة البيئية من أحد أهم مداخل و الاستراتيجيات تحقيق التنمية المستدامة في برامج العديد من الدول....

وتنبع أهمية هذه الدراسة من حاجة الدول لتحقيق توازن إقليمي وديمومة كل إقليم من خلال سياساتها الوطنية لتهيئة الإقليم، و محاولة للوقوف على واقع الأقاليم في الجزائر وإظهار الإختلالات التي تعاني منها وأسبابها والكشف عن الرهانات والتحدىات التي تواجه السلطات العامة، ومختلف الفواعل الاجتماعيين والاقتصاديين في مجال تهىئة وتنمىة الإقلىم الوطني.

كما ىنطوي الموضوع على أهمىة أخرى تتمثل في محاولة فهم السياسة الوطنية وخىاراتها في مجال شغل الإقلىم وتنظىمه، لإدراك خىارات الدولة و برامجها في تنمية كل إقليم.

بالإضافة إلى التعرىف بالمخطط الوطني لتهىئة الإقليم باعتباره أهم وسىلة للاستجابة لإختلالات الإقلىم الوطني، مع تبىان خصائصه وأهم المبادئ التي ىقوم علىها، و إبراز الفاعلىن في عملىة التنفىذ، ونوعىة الأدوات المتاحة من أجل التجسىد المىداني له.

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الموضوعية : تحاول هذه الدراسة ضبط و رصد علاقة التنمية المستدامة بالسياسة البيئية وخاصة منها تهيئة الإقليم باعتباره أحد أهم المجالات التي انبثقت منها عديد المشكلات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر، من ما يتحسسه كل مواطن و كل جماعة التباينات الاقتصادية و الاجتماعية للأقاليم المختلفة ، وكذا من جهة التوازن بين السعي لنمو اقتصادي منشود على حساب متطلبات حماية البيئة....

في دراستنا نركز على علاقة السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم بالسياسة التنموية ودورها في الحفاظ على البيئة و العقار و ترقية و عصرنه المدن وتنميتها وتقليص الفوارق بن أقاليمها وأثره الاجتماعي والاقتصادي والسياسي على مناطق الوطن بالإضافة الى السياسات التنموية لتهيئة الإقليم لمدن الجنوب الجزائري.

الأسباب الذاتية : إضافة إلى الرغبة في الاستفادة من معالجة دراسات الباحثين الذين سبقوا في هذا المجال الذي يتعلق بدور السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم في المحافظة على البيئة وترقية المدن ، وكذا محاولة إجراء بحث استكشافي ضمن هذا النوع من الدراسات النظرية والميدانية، مما يمكن من إتاحة مقاربات نظرية تمكن باقي الباحثين اختبار مدى صحتها ونجاعتها، أو الاعتماد عليها في دراسات قادمة.

أدبيات الدراسة:

الدراسة الأولى: كتاب الشريف رحماني بعنوان" الجزائر غدا "تطرق هذا الكتاب إلى مختلف المخططات التنموية والتهيئة العمرانية الذي كان بمثابة مراحل التخطيط للتهيئة العمرانية إلا انه لم يتطرق إلى رؤية مستقبلية على المدى المتوسط أو البعيد، ولم تكن له دراسة شاملة حول التنمية ومتطلباتها فبقيت المخططات عبارة عن دراسات ، ولم يعطي مفهوما كاملا يشمل كل جوانب التهيئة بل ركز على التهيئة من جانب التعمير وفقط.

الدراسة الثانية: كتاب عبد اللطيف بن أشنهو بعنوان " التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962 ـــــ 1980 " الذي ركز على عملية التخطيط بعد الاستقلال والذي وضع أهم ما تميز به الاقتصاد في تلك الفترة حيث نجد أنه وضع أسس للتخطيط والتنمية إلا أن تلك الأسس كانت مجرد أرقام وبدون تسطير مستقبلي يشمل فكرة التنمية للقيام بعملية التهيئة على المدى البعيد ونعلم أن التخطيط في تلك

الفترة لم يراعي الحالة الآنية للمشاريع التنموية الحالية والتي تبنى على أساس التعمير فقط ،وخلال تلك الفترة لم يكن هناك تنسيق بين مختلف الوزارات والهيئات المعنية.

الإشكالية:

عرفت السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم عدة تطورات وتحولات تبعا للتحولات البيئية السياسية و الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، خاصة في إعطاء فرصة لمدن الجنوب الجزائري في إظهار قدراتها وإمكانياتها من أجل ترقيتها.

من هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف تساهم السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم في تحقيق الاستدامة ؟

الأسئلة الفرعية:

- ما هي المشاكل الإقليمية التي تعاني منها الجزائر؟
- ما مدى إسهام الحكومة و الجماعات المحلية في تهيئة الإقليم ؟
- ما هي الإجراءات المتبعة لتهيئة وترقية مدن الجنوب؟
- ما علاقة سياسة تهيئة الإقليم بتنمية مدن الجنوب؟

الفرضيات:

- تعاني الجزائر من عدم التوازن بين أقاليمها و الاختلاف في إمكانياتها و أهميتها.
- تقوم الحكومة بوضع السياسات الوطنية ومخططات تهيئة الإقليم، أما الجماعات المحلية فتقوم بتطبيق و تنفيذ كل البرامج التخطيطية وتجسدها على أرض الواقع عن طريق تطبيق أدوات التهيئة والتعمير.

- قيام السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم على بعد بيئي و استراتيجي من شأنه إنجاح مشاريع التنمية في مدن الجنوب.

المنهج المستخدم: تم في هذه الدراسة إتباع:

تعتمد الدراسة أسلوب دراسة الحالة باعتباره وسيلة فنية للحصول على المعلومات ومعالجة البيانات، فهو الإطار الخاص بجمع البيانات المطلوبة وتحليلها من خلال تكييف معطيات أدوات البحث.

اقتراب الجماعة: تلاؤم منهج الجماعة مع دراسات السياسة العامة ومضامينها، وذلك بإعتبار السياسة العامة بفروعها نتاج تفاعل شبكة من العوامل و المتغيرات ذات الأبعاد المختلفة ، من ذلك سياسة تهيئة الإقليم رؤية إستراتيجية لمجموعة مشاريع و برامج تعبر عن أنماط معينة من التفاعلات التي تعرف هذه الدراسة لرصدها.

و كذا الاعتماد على مجموعة أدوات لجمع المعلومات المطلوبة لتحقيق و التثبت من فرضيات الدراسة.

المجال الزماني والمكاني للدراسة:

الإطار الزماني: تمتد دراستنا من فترة ما بعد الاستقلال خاصة مع نهاية الستينات، حيث أصبح للتخطيط اهتمام يدرس إلي يوما هذا.

الاطار المكاني : تشمل دراسة حالة ولاية بسكرة.

تقسيم الدراسة: يعالج الفصل الأول الإطار المفاهيمي للدراسة حيث ركزنا فيه في المبحث الأول على مفهوم تهيئة الإقليم حيث قمنا بتعريفه ثم تناولنا دوافع و أهداف التهيئة الإقليمية ثم أساليب التهيئة

الإقليمية ومراحل التخطيط الإقليمي وفي المبحث الثاني تكلمنا عن التنمية المستدامة بالتطرق إلى تعريفه و مبادئه و أهدافها و أبعاده

أما الفصل الثاني فيتطرق إلى واقع سياسات تهيئة الإقليم في الجزائر حث قسمناه إلى مبحثين درسنا في الأول سياسة تهيئة الإقليم في الجزائر وهدافها ومراحل تطورها أما الثاني عالجنا التنمية المستدامة في الجزائر من خلال مراحل تطورها و كذا التنمية الاقتصادية و السياسية الاجتماعية في الجزائر وتحديات التنمية فيها وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى الإستراتيجيات الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة من الخلال المخطط الوطني لتحقيق التنمية المستدامة و الآليات الفرعية للتهيئة الإقليمية لتحقيق التنمية المستدامة و سبل دعم التنمية المستدامة بالمناطق الصحراوية.

أما الفصل الثالث فعالجنا إستراتيجية التهيئة الإقليمية لتحقيق التنمية المستدامة بمدن الجنوب ولاية بسكرة نموذجا حيث قمنا بالتعريف بولاية بسكرة و إبراز خصائصها و الإمكانيات الاقتصادية للولاية أما المبحث الثاني أبرزنا فيه واقع تهيئة الإقليم في ولاية بسكرة من خلال التطرق الى مراحل ومخططات التهيئة الإقليمية في الولاية و واقع المجلات الاقتصادية للولاية واقع القطاع المائي والبيئي للولاية أما المبحث الثالث فتناولنا فيه مستقبل إستراتيجية التهيئة المستدامة في ولاية بسكرة بالتطرق الى المعطيات الاقتصادية والمشاريع التنموية الجديدة للولاية و تقييم أهم التحديات التي تواجه تهيئة الإقليم للولاية ثم سيناريوهات تحقيق المخطط التهيئة الإقليمي لولاية بسكرة.

الفصل الأول:

الإطار النظري والتحديد المفاهيمي للدراسة

إن التعرف على السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم يقودنا إلى تحديد أهم المفاهيم المتعلقة بهذه السياســـــة و لعل أهم هذه المفاهيم هو مفهوم التهيئة الإقليمية و التنمية المستدامة لأن السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الأول: مفهوم تهيئة الإقليم

يعد مفهوم التهيئة الإقليمية من المفاهيم الشائعة الاستخدام في الكثير من حقول المعرفة كالجغـــــــــــرافيا و الاقتصاد و التخطيط الإقليمي و الهندسة العمرانية و غيرها، فقد اختلف أهل كل اختصاص من جغرافيين و اقتصاديين وعلماء اجتماع في تحديد معنى لتهيئة الإقليم، وهذا الاختلاف جاء نتيجة تباين وجهات نظرهم التي تعكس تصورهم على منهجية حقل الاختصاص و خصائصه وأهدافه.

و ينحصر هذا الاختلاف في مسألتين هامتين في تحديد مفهوم التهيئة الإقليمية الأولى تعود إلى طبيعة الأسس و المعايير، أما الثانية فتعود إلى الخصائص الجغرافية و المكانية،

كما يستخدم مفهوم الإقليم في مجالات معرفية شتى، وهو يعني مساحة معينة ذات خصائص طبيعية وتاريخية وبشرية معينة.

للإشارة فإن مصطلح الإقليم ليس مصطلحا مرتبطا بالعصور الحديثة، فقد ورد عند الكثير من الباحثين، وتحدث عنه العرب والمسلمون في مؤلفاتهم.[1]

ولعل عالمي الاقتصاد الألماني" أ .لوش" و الأمريكي "و.إيزارد" أول من استخدما مفهوم الإقليم في العصر الحديث وليس الجغرافيون، كما تعتبر المدرسة الفرنسية من أولى المدارس التي قامت بالدراسات الإقليمية.

[1] علي محمد دياب، مقال بعنوان "مفهوما الإقليم و علم الأقاليم من منظور جغرافي بشري"، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد 28، العدد 2، 2012، ص 459.

وتعتبر بريطانيا و فرنسا و باقي دول غرب أوروبا أول من استعمل التهيئة الإقليمية كوسيلة في مجال تنظيم أوساطها الطبيعية العمرانية و الريفية و الأهداف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، و إعادة بناء أوساطها بعد الحرب العالمية الثانية[1].

المطلب الأول: تعريف تهيئة الإقليم

أولا : تعريف التهيئة لغة : مشتقة من كلمة هيئ و تعني حضر وجهز، دبر، وضع، رمم ، وهي توحي بالإعداد و التخطيط، تستخدم عدة مصطلحات مماثلة لمصطلح التهيئة الإقليمية منها " التهيئة المجالية "(Amanagements du l'espace)، " تنظيم المجال "(Organisation de l'espace) وتستخدم معظم المراجع باللغة العربية مصطلح "التخطيط الإقليمي" و هو المصطلح المستعمل باللغة الانجليزية (Regional plannin)[2].

أما في الجزائر فإن المصلح الشائع هو مصلح التهيئة الإقليمية نقلا عن المصطلح الفرنسي.

ثانيا– الإقليم : لقد أعطيت العديد من التعاريف للإقليم نظرا لتعدد الاختصاصات و طبيعة المجالات التي يستخدم فيها:

فيعرفه عادل عبد السلام : بأنه وحدة جغرافية مكونة من جميع العناصر الجغرافية المميزة للإقليم، يميزها انسجامها وتناغمها وتفاعلها من وحدة أخرى أو إقليم جغرافي آخر.

ويعرف ويتليسي(Whittesey) الإقليم" بأنه جزء متميز من سطح الأرض"، أما الأمريكي تيتا(Teita) فيعرفه على النحو التالي :"يدرس الإقليم بوصفه منظومة معقدة تتألف من منظومات ثانوية هي الطبيعية، الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية". ويعرفه ألاف (Alaev) بأنه مكان يختلف عن الأماكن

---

[1] بشير محمد التيجاني، **تهيئة التراب الوطني في أبعاده القطرية مع التركيز على التجربة الجزائرية**، وهران: دار الغرب، 2004. ص 50.

[2] محمد بن نعمان، مساهمت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا– دراسة حالة ولاية بومرداس، **رسالة ماجيستير** ، الجزائر: جامعة الجزائر3، كلية الإقتصاد والتسيير،قسم علوم التسيير، 2012/2011، ص 75.

الأخرى بمجموعة العناصر الخاصة به، و يتمتع بالوحدة، و بترابط العناصر المكونة له، و بالكلية التي تعد شرطا موضوعيا و نتيجة موضوعية لتطور هذا المكان"[1].

فالإقليم عبارة عن قطعة من الأرض، له حدود متميزة، ومظاهر خاصة من ناحية الموقع والتضاريس والمناخ والنباتات الطبيعية والموارد المائية، ومن ناحية السكان، سواء بالنسبة لعــددهم أو كثافتهـــــــــــم أو توزيعهم أو من ناحية طبيعتهم وعاداتهم وتقاليدهم، ومطالبهم ومستواهم الفني والعلمي، ومستوى معيشتهم وقوتهم الشرائية وما إلى ذلك[2].

ويمكن تقسيم الإقليم إلى ستة أنواع هي:

1. **الإقليم الطبيعي:** يعتمد على العناصر الطبيعية، لذلك قد يكون الإقليم سلسة جبلية أو نطاق سهلي أو هضبي أو مناخي أو نطاق نباتي طبيعي.
2. **الإقليم البشري:** يعتمد إما على الخطوط الحدودية التي وضعها الإنسان دولية كانت أو داخليـــــة، و إما خاصية بشرية مثل توزيع السكان وكثافتهم ومستوى معيشتهم.
3. الإقليم الميتروبوليتان: من التقسيمات التي ظهرت حديثا في تقسيم الإقليم و تحديد أبعاده وخصائصه، كدراسة إقليم الجزائر الكبرى أو إقليم نيويورك....
4. إقليم يعتمد في تحديدها على التماثل بين مجموعة الخصائص العامة، كتحديد مدن الساحل.
5. إقليم أو أقاليم تقسم اعتمادا على تنظيم إداري أو تنظيمي.
6. إقليم أو أقاليم يصعب تحديدها إلا أنها تضم خصائص حضارية خاصة كتميز منطقة ببيانات ذات شكل هندسي معين.[3]

---

[1] علي محمد دياب،**مرجع سابق**، ص 461-462.

[2] طه عبد القادر حمد عبد الهادي ، اتجاهات التخطيط الاقليمي و التطور العمراني للقرى الواقعة شمال غرب نابلس، **رسالة ماجيستير** ، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية نابلس، كلية الدراسات العليا ،2005، ص 10.

[3] محمد خميس الزوكة، **التخطيط الإقليمي و أبعاده الجغرافية**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1991، ص 27.

ثالثا- التهيئة الإقليمي ـــــــــــــــة: تهيئة الإقليم عند جيلي (Giller) "هي قيـــــــــــــــــــــــادة و توجيه كافة الفعاليـــــــــــــــــــــــــــــات و مجهودات النمو و التغيير في إقليم ما و التحسن المستمر في مستوى حياة الأفراد المادية و غير المادية و نحو تقليص التفاوت الاجتماعي و إشراك الناس في ذلك".[1]

أما لوغان (Logan) فيرى ان التهيئة الإقليمية "أسلوب تخطيط تنموي، ينصب الاهتمام به على إقليم معين بهدف حقيق التوزيع العادل لمكاسب التنمية الاقتصادية، و اشبع الحاجيات الأساسية للسكان، وتفعيل دورهم في عملية التنمية، وتعزيز اعتمادهم على الذات، ورفع مستوى معيشتهم وصيانة البيئة"[2].

ويمكن تعريف التهيئة الإقليمية بأنها تصور مصغر للتهيئة القطرية على المستوى الإقليمي بدلا من المستوى الوطني، أي وضع خطط إقليمية على المدى البعيد للتهيئة المجالية لمختلف أقاليم التراب الوطني، او لبعضها حسب اختلاف ظروفها الطبيعية و مواردها البشرية و الاقتصادية، و اختلاف مشاكلها التي ينبغي أن تكون المحور الأساسي للخطط الإقليمية، كما ينبغي أن يراعي الانسجام و التكامل فيما بين مختلف القطاعات المنتجة و بين مختلف مكونات الوسط الإقليمي ومراعاة التطابق بين الوحدات الجغرافية و الطبيعية و الوحدات الاقتصادية، وبين مختلف خطط التهيئة الإقليمية عبر التراب الوطني، وتنفيذ التوجهات و الأهداف المرسومة في خطط التهيئة الإقليمية بواسطة وسائل التهيئة الإقليميّ المتمثلة في المخططات الاقتصادية الإقليميّ و المحلية التي تبرهن مشاريعها و أهدافها في

[1] محمد بن نعمان، **مرجع سابق**، ص 75.

[2] **المرجع نفسه**، ص 75.

إطار الخطة الإقليمية لتهيئة التراب الوطني على المدى القريب و المتوسط (مابين سنة و خمسة سنوات)[1].

و تعرف التهيئة الإقليمية بأنها"دراسة الموارد البشرية و الطبيعية المستغلة و غير المستغلة في منطقة محدودة من الأرض و تتميز بمميزات خاصة، تواجه مشاكل متميزة بهدف معرفة إمكانيات هذا الإقليم لاستثمارها قصد النهوض بهذا الإقليم و الارتقاء بها و بسكانه لتحقيق أهداف خاصة و محدودة[2].

ومن كل ما سبق يمكن القول بأن تهيئة الإقليم تربط بالحكم المحلي الذي يحمي و يستثمر الموارد المحلية لصالح الدولة، أي أن تهيئة الإقليم جزء من التهيئة القطرية الوطنية باعتبارها أسلوب للتخطيط التنموي.

فالجهاز المركزي هو الذي يقوم بتوزيع موارد الدولة وإمكانيتها و مشروعاتها على مختلف أقاليمها حسب الأهداف الوطنية لتحقيق تنمية شاملة و متكاملة و متوازنة.

المطلب الثاني: دوافع و أهداف التهيئة الإقليمية

أولا – دوافع التهيئة الإقليمية: إن دوافع التهيئة الإقليمية راجع لأسباب عديدة ومتنوعة نذكر منها:

-مشكلة الفوارق وعدم التوازن بين أقاليم الدولة، فنجد إقليم أو أكثر متقدما من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية، وأقاليم أخرى تعاني التهميش في مجالات شتى، كما تعاني الإهمال في الخطط التنموية للبلاد.

-إن الأقاليم المتقدمة تجذب إليها رؤوس الأموال و الاستثمارات و اليد العاملة و السكان، ويرجع ذلك لتوفر الخدمات اللازمة مثل المرافق التعليمية و الصحية و الأسواق و توفر مناصب العمل، على

[1] بشير محمد التيجاني، **مرجع سابق**، ص 53.

[2] محمد بن نعمان، **مرجع سابق**، ص 76.

عكس الأقاليم الأقل تطورا فإنها تعاني من نفور المستثمرين و نزوح السكان و العديد من المشاكل الاجتماعية الأخرى.

-إن تركيز الأنشطة الاقتصادية في المدن الرئيسية، يزيد من حدة الفوارق و عدم التكافؤ بين المدن من جهة، و بين المناطق الحضرية و الريفية من جهة أخرى، ما يزيد من مشكل نزوح السكان بحثا على مستوى معيشي أفضل نحو المدن الرئيسية خاصة العاصمة و المدن الساحلية، هذا مايزيد من مشاكل الازدحام و كثافة السكان و التلوث البيئي، و انتشار البناء الفوضوي، وزيادة مشاكل المواصلات و النقل، وتقلص المساحات الخضراء و الأراضي الزراعية بسبب التوسع العمراني، وارتفاع معدلات البطالة و نقص في تقديم الخدمات المختلفة[1].

-إلتحام عدة مدن مع بعضها البعض نتيجة التوسع العمراني، ما أدى ذلك لظهور العديد من المشاكل العمرانية و نقص في التجهيزات و الهياكل الأساسية و المرافق الضرورية.

- إن تطور إقليم أو أكثر على حساب أخرى أدى إلى انقسام البلد الواحد لمناطق غنية لها مشاكل معينة، ومناطق فقيرة و أقل تطورا تعاني التهميش و ركود عجلة التنمية فيها، وقد حدثت هذه الحالات في العديد من البلدان مثل تطور شمال الجزائر عن جنوبها.[2]

إن هذه المشاكل المختلفة و المتنوعة دفعت بالدول إلى انتهاج سياسة التهيئة الإقليمية الشاملة، التي تحدد الخطوط العريضة الموجهة نحو الإقليم وتطوره اقتصاديا واجتماعيا، وتحقق التوازن والتكافؤ بين مختلف أقاليم الدولة، والقضاء أو التقليل على هذه المشاكل مما يؤدي إلى تنمية شاملة، و من ثم تنمية مستدامة تحافظ على الموارد الطبيعية و على البيئة للأجيال القادمة.

---

[1] أحمد الدرش، "التخطيط بالمشاركة(التخطيط الديمقراطي)التجربة المصرية،" **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد الخامس العدد الثاني،2003 ص 7ــ 8.

[2] سميرة ديب، "سياسة التخطيط عبر فكرة شبكة المدن الجديدة في الجزائر"، **مجلة دراسات و أبحاث**، العدد 8، 2012، ص167.

ثانيا- أهداف التهيئة الإقليمية : تختلف أهداف التهيئة الإقليمية و تتنوع نظرا لتعدد الجوانب التي تشملها عملية التهيئة سواء على المستوى المحلي أو الوطني، ومن بين هذه الجوانب:

- الجوانب الاقتصادية: التي تشمل جميع الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالإنتاج الزراعي و الصناعي و الثروات الطبيعية، و كذا النشاط التجاري و السياحي، والعوامل المؤثرة في كل نشاط.
- الجانب العمراني: يهتم باختيار الأماكن الملائمة لبناء المرافق العمرانية في مختلف الأقاليم، وتوزيعها وفق نمط محدد، من أجل حصول السكان على كافة الخدمات التي يحتاجونها، إما في المناطق الحضرية أو الريفية.
- الجانب السكاني: يعتمد على تقدير عدد السكان في السنوات القادمة من أجل معرفة معدلات نمو السكان مما يساهم في التخطيط للإحتياجات السكانية المختلفة (مرافق، سكنات، وظائف...)[1].

فالتخطيط الإقليمي يهدف أساسا إلى خلق توازن بين مختلف الأقاليم والتخفيف من ظاهرة الاختلال الإقليمي، وتخفيف الهوة بين المناطق المتخلفة و المناطق المتطورة.

بالإضافة إلى ذلك تهدف سياسة التهيئة الإقليمية إلى تحقيق الأهداف التالية:

-توسيع المدن وتوجيهها لتحقيق لامركزية الأنشطة في مختلف مجالات الحياة (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية،رياضية...)، بالإضافة إلى السكن و العمران ومختلف الأشغال العمومية كمد الطرقات و تعبيدها، هذا ما يساعد على فك الاختناق على المدن الكبرى.

-تحقيق التنظيم المجالي.

-تحقيق التنمية و رفع مستوى المعيشة من خلال تنفيذ سياسات التعليم و التشغيل و التكفل بكل الحاجيات الاجتماعية للمجتمع، ورفع التحدي في ميدان تحسين الظروف المعيشية و الخدمات الصحية و التعليم لكافة فئات المجتمع.

---

[1] محمد خميس الزوكة، **مرجع سابق**، ص 34.

-مواكبة قاطرة التنمية و إحداث تحولات بنيوية في العمران هيكلا، و مجالا و إعادة التوازن بين المناطق التي تشكل مناطق للاستغلال المكثف، وتمركز للسكان، وبين باقي المناطق.

-تحقيق نمو متوازن بين مختلف مناطق الدولة و أقاليمها المختلفة، والنهوض بالأقاليم المختلفة و تخصيص مزيد من الاستثمارات لها، والسيطرة على عملية نمو المدن، و وقف أو التقليل من الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، بزيادة الاهتمام بالمناطق الريفية و المرافق العامة وتوفير الخدمات اللازمة للسكان وتقليل الفوارق بينها وبين المناطق الحضرية[1]

-التعرف على الاحتياجات والرغبات الحقيقية للمجتمع من خلال مساهمة الدوائر المحلية في العملية التخطيطية الإقليمية، ويعتبر ذلك أساسا جوهريا لتوجيه وتعبئة موارد و طاقات المجتمع نحو تحقيق أهداف قومية وإقليمية تفي بأكبر قدر ممكن من هذه الحاجات والرغبات.

-تحقيق اللامركزية الاقتصادية و ذلك بتقليص المشاريع الصناعية في المدن الكبرى وتوزيعها على الأقاليم الأخرى من شأنه أن يدفع التطور الاقتصادي والاجتماعي القومي.

-نشر الوعي التخطيطي على المستوى الإقليمي و المحلي، وما يلعبه من دور أساسي في الأداء التنفيذي للخطة القومية، ولا ريب في أن النشاط التخطيطي يتطلب مثل هذا الوعي على المستويات المحلية خصوصًا وأن الوحدات المحلية والإقليمية هي ذاتها الوحدات المنفذة للخطة الإقليمية[2].

-إخراج بعض الأقاليم من حالة الركود والكساد، وتحسين الوضع البيئي في المدن و الأقاليم، وتطوير توزيع الإنتاج و المجال الاجتماعي، والتصنيع، والمعلوماتية، وتطور المدن، و تنمية المناطق الريفية، و تشكيل الأقاليم الجغرافية البشرية وسواها.

المطلب الثالث: أساليب التهيئة الإقليمية ومراحل التخطيط الإقليمي.

تعددت أساليب و آليات التهيئة الإقليمية باختلاف و تعدد الأهداف التنموية المرجوة منها و من بينها :

---

[1] سميرة ديب، **مرجع سابق**، ص 167 ـــــ171.

أولا – أساليب التهيئة الإقليمية: تختلف أساليب التهيئة الإقليمية باختلاف المكان(الدول، الإقليم) و الزمان(فترات زمنية)، و قد تستخدم عدة أساليب في نفس الوقت سواء تقليدية أو حديثة وفق الحاجة إليها، وتكون منسجمة وتشترك في نفس الهدف، ومن بين هذه الأساليب :

1) **التخطيط الإقليمي لاستخدام الأرض:** ويطلق عليه التخطيط الحضري وهو عبارة عن خطة وطنية تقوم على أساس استخدام الأرض في المدن و القرى وتقسيمها إلى مناطق لكل واحدة منها وظيفة معينة، من أجل استغلالها بما يخدم العملية التنموية [1]، و قد عرف لويس كيب التخطيط الحضري على أنه "علم وفن يتجلى في أسلوب استخدام الأرض"، ويرى بوسكوف أن التخطيط الحضري عبارة عن عملية للتغيير الاجتماعي ضمن إستراتيجية شاملة لحل المشكلات الحضرية[2].

2) **تخطيط الموارد الطبيعية:** يهتم بالتخطيط للاستغلال الأمثل و العقلاني للموارد الطبيعية كالمياه و التربة و الغابات في عملية التنمية، و اشتهر هذا الأسلوب في الولايات المتحدة الأمريكية.

3) **التخطيط الاقتصادي الإقليمي** : يعد من أقدم أساليب التهيئة الإقليمية، من أبرز أهدافه التنمية الاقتصادية في مختلف الأقاليم من خلال التركيز على الأنشطة الاقتصادية المتمثلة في الصناعة و الزراعة و التجارة وكذلك السياحة.

4) **التخطيط الإقليمي المجزأ** : ويطلق عله كذلك التخطيط من الأعلى إلى الأسفل يرتكز على تجزئة الخطة الوطنية الشاملة إلى خطط إقليمية، لتسهيل تنفيذ المخططات و ضبط الإنفاق، ويتناسب هذا الأسلوب – خاصة – مع وجود مركزية في السلطة.

5) **التنمية الريفية المتكاملة:** من أساليب التهيئة الإقليمية الحديثة يرتكز على تنمية المناطق الريفية وصولا بها إلى مستويات تنموية متجانسة ومتكافئة مع المناطق الأخرى[3].

ثانيا – مراحل التهيئة الإقليمية: تمر الخطة الإقليمية بعدة مراحل نوجزها فيما يلي :

---

[1] أحمد الدرش، **مرجع سابق**، ص 8.

[2] محمد بن نعمان، **مرجع سابق**، ص 82.

[3] **المرجع نفسه**، ص 83.

- **المرحلة الأولى:** رسم السياسات العامة و يتم التحديد المبدئي لأهداف التنمية في المجالات المختلفة مع إعطاء أولويات تحقيق هذه الأهداف عن طريق وضع أوزان نسبية معينة لكل منها حيث تقوم السلطة السياسية العليا بتحديد الأهداف العامة للخطة.

- **المرحلة الثانية:** المسح الشامل و يعني جمع البيانات والمعلومات والبحوث الميدانية بهدف الكشف عن الثروات الموجودة داخل الإقليم سواء الطبيعية أو البشرية و كيفية استغلالها، إضافة إلى جمع المعلومات الخاصة بظروف الإقليم العامة، و تشكل هذه المرحلة الأساس الذي ترتكز عليه خطط التنمية بمحاورها المختلفة، كما يمكن من قياس مدى التغير الذي يحدث في الإقليم كنتيجة لتنفيذ الخطط التنموية[1].

- **المرحلة الثالثة:** تحليل البيانات حيث تبدأ هذه المرحلة بتحليل البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها نظريا و تعد هذه المرحلة أولى مراحل وضع خطة التنمية الإقليمية عمليا، حيث يتم فيها تحليل المعلومات والدراسات الخاصة بالإقليم والتي تحدد خطة التنمية وتوجهها، ويقال أنه لا توجد طريقة موحدة في الدراسات التمهيدية اللازمة لخطط التنمية يمكن تطبيقها كأساس لكل خطة إقليمية، إذ لابد من إعداد دراسات متعمقة وشاملة لكل إقليم يراد تنميته وإعداد خطة لذلك.

- **المرحلة الرابعة:** التصميم العام للخطة الإقليمية على ضوء البيانات والدراسات التمهيدية السابقة، وعلى ضوء الأهداف المراد تحقيقها من التخطيط الإقليمي، تكون مهمة المخطط هنا هي وضع عدد من البدائل المختلفة والتي يشترط فيها صلاحية إمكانية تنفيذها، ثم اختيار واحد منهذه البدائل هذا البديل يعتمد من السلطات التنفيذية في الدولة سواء المركزية أو المحلية، وعندها يصبح هذا البديل مستند رسمي يسير عليه في عمليات التنمية الإقليمية[2].

---

[1] محمد خميس الزوكة، **التخطيط الإقليمي و أبعاده الجغرافية**، الإسكندرية: الفنية للطباعة و النشر ، 1991، ص 28.

[2] الطربوش أمين، **أسس التقسيم الإقليمي**، دمشق: مطبعة جامعة دمشق، 1992، ص 120-123.

- **المرحلة الخامسة:** تنفيذ الخطة هذه المرحلة تكون بتنفيذ الخطة ويرصد لها ميزانيات سنوية خاصة، بحيث يمكن تنفيذ كل البرامج خلال المحددة للخطة.

- **المرحلة السادسة:** تقييم الخطة الإقليمية تعني متابعة تنفيذ الخطة ويطلق عليها أيضا مرحلة المسح الدوري، والتي يسعى فيها إلى متابعة مراحل تنفيذ المشاريع المدرجة في خطة التنمية، ورصد مستويات التشغيل من جميع النواحي الإدارية والفنية وما إلى ذلك، وقد تنقسم هذه المرحلة إلى عدة مراحل، بحيث يتم في كل مرحلة قياس مدى قدرة الأجهزة المنفذة على تنفيذ مفردات الخطة في الأوقات المحددة لها، وتلمس المعوقات التي تعترض مسار التنفيذ وتعيين مدى نسبة تنفيذ ونجاح الخطة في تحقيق الأهداف المرجوة منها[1].

المبحث الثاني : مفهوم التنمية المستدامة

لقد عرف مفهوم التنمية المستدامة تطورا تاريخية، وكانت الانطلاق الأولى للتفكير في مفهوم التنمية المستدامة في نادي روما الذي تأسس عام 1968 م[2].

المطلب الأول : تعريف التنمية المستدامة

هناك تعريفات عديدة للتنمية المستدامة إلا أنها كلا منها يدور حول معان متقاربة، ففي العام 1989 ، عدد "جاف بيسه" من البنك الدولي 38 معنى مختلفا لمفهوم التنمية المستدامة[3]، كما سنقدم بعض التعاريف لعلماء و مفكرين نذكر منها:

التنمية المستدامة هي:

❖ "التنمية المتجددة و القابلة للاستمرار، التي لا تتعارض مع البيئة، و التي نهاية لعقلية لا نهائية لموارد الطبيعية"[1].

---

[1] بشير محمد التيجاني، **مرجع سابق**، ص 71.

[2] انظر للملحق رقم (01) من قائمة الملاحق.

[3] سيرج لاتوش، **تحديات التنمية**، ترجمة : ألبير خوري، لبنان:الشركة العالمية للكتاب، 2007، ص 68.

❖ التخفيف من وطأة الفقر على فقراء العالم خلال تقديم حياة آمنة و مستديمة و الحد من تلاشي المواد الطبيعية و تدهور البيئة و الخلل الثقافي و الاستقرار الاجتماعي[2]".

❖ " تلبية احتياجات الحاضرين دون المساس بمقدرة الأجيال المستقبلية لضمان استمرارية إنتاجية الموارد الطبيعية، و فيما يخص تلبية احتياجاتهم[3]".

❖ كما عرفها "**وليم رولكز هاوس** " بأنها تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية و المحافظة على البيئة هما عمليتان متكاملتان و ليستا متناقضتين"[4].

❖ و يمكن إعطاء تعريف للتنمية المستدامة وفق منظور عربي بأنها " النهوض بالمستوى المعيشي للمجتمع العربي بأسلوب حضاري يضمن طيب العيش للناس ويشمل: التنمية المطردة للثروة البشرية و الشراكة العربية على أسس المعرفة و الإرث العربي الثقافي و الحضاري، و الترقية المتواصلة للأوضاع الاقتصادية على أسس المعرفة و الابتكار و التطوير و استغلال القدرات المحلية و الاستثمار العربي و القصد في استخدام الثروات الطبيعية مع ترشيد الاستهلاك و حفظ التوازن بين التعمير و البيئة، وبين الكم و الكيف"[5].

---

[1] سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، **أطروحة دكتوراه**، الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية الاقتصاد و علوم التسيير و العلوم التجارية،إقتصاد التنمية، 2012/2011، ص77ـــــ 78.

[2] عصام بن يحيى الفيلاني،"**التنمية المستدامة في الوطن العربي.بين الواقع و المأمول**"، مركز الإنتاج الإعلامي، جدة، جامعة عبد العزيز، العدد 11، 1428 ه، ص40.

[3] صالح فلاحي، "التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال و اتساع الفقر"، **مجلة الحقيقة**، جامعة أدرار، العدد 2، 2003، ص75.

[4] عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستديمة فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها**، عمان، المجمع العربي للنشر و التوزيع، 2007، 25

[5] عصام بن يحيى الفيلاني، **مرجع سابق**، ص 46.

❖و عرف تقرير برونتلاند بعنوان "مستقبلنا المشترك" الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة و التنمية، التنمية المستدامة" بأنها تنمية تفي احتياجات الجيل الحالي، دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها".

❖و تعتبر "الفاو" التنمية المستدامة أنها إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية و توجيه التغيير التقني و المؤسساتي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار و إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية و المستقبلية[1].

❖ويعرف البنك الدولي التنمية المستدامة بأنها "تلك العملية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية للأجيال القادمة، وذلك بضمان رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن"[2].

❖و في تقرير معهد الموارد العالمية الذي نشر سنة 1997م، تم حصر عشرون تعريفا للتنمية المستدامة و تم تصنيفها إلى أربعة مجموعات وهي[3]:

1) **اقتصاديا:** تعني بالنسبة للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة و الموارد الطبيعية و إحداث تحولات جذرية جذرية في الأنماط الحياتية السائدة، أما بالنسبة النامية فالتنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا في الجنوب".

---

[1] كربالي بغداد، حمداني محمد،"استراتيجيات و السياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية و التكنولوجية بالجزائر"، **مجلة علوم إنسانية**، جامعة وهران، العدد 44، 2010، ص11.

[2] زينب صالح الأشوح، " التنمية المطردة و الحفاظ على البيئة من المنظور العالمي و المصري"، **المجلة المصرية للتنمية و التخطيط**، القاهرة، المجلد 12، العدد 02، 2004، ص79.

[3] قطاف ليلى، بوشنقير إيمان،ملاحي رقية، "أثر السياحة البيئية الداخلية على تحقيق التنمية المستدامة–دراسة حالة ولاية مستغانم–"، **محاضرة مقدمة في الملتقى الوطني حول فرص ومخاطر السياحية الداخلية في الجزائر**، جامعة الحاج لخضر باتنة، 20/19 نوفمبر 2012،ص05.

2) **اجتماعيا:** التنمية المستدامة تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني و الرفع من مستوى الخدمات الصحية و التعليمية خاصة في الريف، وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.

3) **بيئيا:** تعني حماية الموارد الطبيعية و الاستخدام الأمثل للأرض الزراعية و الموارد المائية، والحفاظ على التكامل الإطار البيئي و العمل على تنميتها في العالم بما يؤدي إلى مضاعفة المساحات الخضراء على الأرض .

4) **تكنولوجيا:** هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات و التقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الموارد و تنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة و الضارة بالأوزون.

ومن خلال كل هذه التعاريف أمكننا القول أن التنمية المستدامة تسعى لتحقيق نوعية للحياة الإنسان واستغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية ومحاولة إبقائها لمدة زمنية بعيدة، وضمان متطلبات الأجيال المقبلة، بحيث لا يمكن تجاوز هذا الاستغلال والاستخدام الموارد الخاصة في حالة المورد غير المتجددة، وفي حالة الموارد المتجددة يجب الترشيد في استخدامها مع محاولة وجود بدائل لهذه الموارد لتستغل لفترة زمنية طويلة الأجل، ويجب أن تستخدم هذه الموارد في كلتا الحالتين بطريقة مناسبة لا تؤدي إلى عجز بيئي وذلك للعلاقة الوطيدة بين التنمية المستدامة والبيئة.

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة

تتألف التنمية المستدامة من أربعة أبعاد رئيسية هي:

1) البعد الاقتصادي: تعنى الاستدامة بتحقيق الاستمرارية و ذلك بتوليد دخل مرتفع يمكن من إعادة استثمار جزء منه حتى يسمح بإجراء الإحلال و التجديد و الصيانة للموارد، وكذلك بإنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر ويحافظ على مستوى معين من التوازن يشمل العناصر التالية : النمو الاقتصادي المستديم و العدالة الاقتصادية و توفير و إشباع الحاجات الأساسية.

ومن أهم الأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة نذكر منها[1]: إيقاف تبديد الموارد الطبيعية، تقليص تبعية البلدان النامية، مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث و معالجته، المساواة في توزيع الموارد، الحد من التفاوت في مستوى الدخل.

2) البعد الإنساني و الاجتماعي: يشير هذا العنصر إلى العلاقة بين الطبيعة و البشر و تحقيق الرفاهية و تحسين سبل الرفاهية من خلال الحصول على الخدمات الصحية و التعليمية و وضع المعايير الأمنية و احترام حقوق الإنسان في المقدمة ويحيل هذا العنصر إلى تنمية الثقافات المختلفة و التنوع و التعددية و المشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في وضع القرار[2]، ويعتمد هذا البعد على الجانب البشري بعناصره الآتية[3]: تثبيت النمو السكان، أهمية توزيع السكان، الاستخدام الأمثل للموارد البشرية، دور المرأة، الصحة و التعليم بالإضافة إلى حرية الاختيار و الديمقراطية فالمجتمع السياسي لا ينفصل عن التنمية المستدامة حيث أن السياسة جزء لا يتجزأ من النهوض بالتنمية.

3) البعد البيئي: ويتعلق بالحفاظ على الموارد المادية و البيولوجية مثل الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية و الموارد المائية في العالم و ذلك من خلال الأسس التي تقوم عليها التنمية

المستدامة من حيث الاعتبارات البيئية و هي:

-قاعدة مخرجات : و هي مراعاة تكوين مخلفات لا تتعدى قدرة استيعاب الأرض لهذه المخلفات أو تضر بقدرتها على الاستيعاب مستقبلا.

-قاعدة مدخلات :وتشمل

أ – مصادر متجددة مثل التربة، المياه، الهواء.

ب – مصادر غير متجددة مثل المحروقات.

---

[1] نورة عمارة، **مرجع سابق** ، ص18ـــــــ 20.

[2] عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، **مرجع سابق**، ص 39.

[3] نورة عمارة، **مرجع سابق** ، ص21ـــــــ 22.

و هذه المصادر المتجددة يجب الحفاظ عليها عن طريق عدة أمور[1] أهمها: حماية الموارد الطبيعية، الحفاظ على المحيط المائي، صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي بالإضافة إلى حماية المناخ من الاحتباس الحراري.

4) البعد التقني و الإداري: وفيه يجب مراعاة ما يلي:

استخدام تكنولوجيا أنظف ، الحد من انبعاث الغازات ، استخدام قوانين البيئة للحد من التدهور البيئي ، إيجاد وسائل بديلة أو طاقة بديلة للمحروقات مثل الطاقة الشمسية و الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون.

مما سبق نستنتج أن التنمية المستدامة لا تركز فقط على الجانب البيئي بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن وصف هذه الأبعاد بأنها مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد، فالتنمية المستدامة تعالج قضايا الرفاهية النوعية، و جودة البيئة، و العدالة الاجتماعية[2].

المطلب الثالث: مبادئ و أهداف التنمية المستدامة

أولا :مبادئ التنمية المستدامة ترتكز التنمية المستدامة على مجموعة من المبادئ أهمها:

- **مبدأ الحكم الراشد:** حيث يقوم الحكم في المستويات المحلية و الوطنية على الشفافية في صنع القرار، و مشاركة المواطنين و المجتمع المدني في صنع القرار و المسؤولية و المحاسبة في التنفيذ.
- **مبدأ لا مركزية السلطة و التفويض** : من الضروري تحقيق لا مركزية اتخاذ القرار إلى مستوى ممكن، حيث تنتقل الإحصائيات و المستويات الإقليمية و المحلية.

---

1 **المرجع نفسه**، ص21ـــــــ 25.

[2]عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، **مرجع سابق**، ص 40.

- **مبدأ العدالة بين الأجيال:** يجب أن تترك الثروات الطبيعية للأجيال القادمة بنفس القدر الذي تسلمت به الأجيال الحالية تلك الثروات، حتى يتوفر للأجيال القادمة نفس الفرص لتلبية احتياجاتها مثل الجيل الحالي.

- **مبدأ تحقيق العدالة بين الجيل الحالي:** عن طريق التوزيع العادل للدخل، وتأمين الحاجيات الأساسية للمجتمع ككل.

- **مبدأ الحفاظ على الموارد الطبيعية** : بترشيد استخدام الموارد الطبيعية، حيث تستخدم الموارد المتجددة بطريقة لا تتجاوز قدرتها على التجديد، و الموارد غير المتجددة تستخدم بطريقة تضمن استمراريتها على المدى الطويل.

- **مبدأ الملوث يدفع:** وذلك عن طريق تغريم و دفع رسوم من الجهة التي يتسبب نشاطها في التلوث و التدهور البيئي، للتقليل من ظاهرة التلوث.

- **مبدأ المسؤولية المشتركة:** شعور الجميع بالمسؤولية تجاه الحد من اختلال التوازن و الاضطراب البيئي.

- **مبدأ الوقاية:** تعتبر الوقاية من التلوث أكثر فاعلية من معالجة التلوث بعد حدوثه.

- **مبدأ قيام المستخدم بالدفع:** أي أن شخص يقوم باستخدام الموارد الطبيعية، يدفع سعر واقعي مقابل ذلك، لتغطية و معالجة مخلفات الاستخدام[1].

- **مبدأ الادماج و التضامن:** الاشراك الكامل للمواطنين عند التصدي للمشكلات البيئية.

ثانيا : أهداف التنمية المستدامة تبنت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة لتوجيه التعاون الدولي نحو التنمية المستدامة؛ حيث تطمح هذه الدول إلى القضاء على الفقر والتصدي للامساوة وحماية الكوكب وتعزيز السلام وضمان الرخاء للجميع في المستقل حيث أحصت الأمم المتحدة سبعة عشرة (17) هدفا، و تتمثل تلك الأهداف في ما يلي :

[1] قطاف ليلى، بوشنقير إيمان،ملاحي رقية، **مرجع سابق**، ص05.

1) القضاء على الجوع و توفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

2) ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.

3) ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع.

4) تحقيق المساواة بين الجنسين.

5) ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع.

6) ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة و المستدامة.

7) تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

8) إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار.

9) الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

10) جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

11) ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

12) اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.

13) حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

14) حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة

15) السلام و العدل و المؤسسات.

16) تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

17) تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

وعلى الرغم من أن أهداف التنمية المستدامة ليست ملزمة قانونا، فإن من المتوقع أن تأخذ الحكومات زمام ملكيتها وتضع أطر وطنية لتحقيقها. ولذا فالدول هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن متابعة التقدم المحرز واستعراضه، مما يتطلب جمع بيانات نوعية — يسهل الوصول إليها — في

الوقت المناسب بحيث تستند المتابعة والاستعراض على الصعيد الإقليمي إلى التحليلات التي تجري على الصعيد الوطني، وبما يساهم في المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي ن [1] .

[1] سنوسي سعيدة، الآثار البيئية و الصحية للاستهلاك الصناعي للطاقة الحفرية و دور التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر"، **رسالة ماجستير**، جامعة عنابة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2010/2009، ص 103-106.

الفصل الثانـي:

واقع سياسات تهيئة الإقليم في الجزائر

باعتبار التهيئة الإقليمية ترشيد حيث تسترشد به الدولة للتنظيم ولتحقيق التكافؤ في الفرص فتعد خير تطبيق لما يسمى بسياسة الانسجام والتوازن لأقاليم الدولة، وبالتالي بلوغ التنمية المستدامة، لذلك عرفت هذه السياسات عدة تطورات منذ الاستقلال الى يومنا في الجزائر وهذا لاعتبارات منا شاسعة مساحة الجزائر هذا ما أبرز العديد من الإشكاليات في هذا المجال، و من أهداف هذه السياسة التصدي لعدم الاستقرار الإقليمي وتحقيق العدالة الاجتماعية وضبط الهجرة والعمل على الاستفادة الكاملة من الموارد المتاحة ,ورفع شأن المناطق المتدهورة بدعم المجال الاجتماعي والاقتصادي والاستثماري لإنعاشها وبالتالي تحقيق التنمية فيها ووفق الأهداف المسطرة في التخطيط الإقليمي للدولة .

المبحث الأول: سياسة تهيئة الإقليم في الجزائر

تقع الجزائر شمال القارة الإفريقية و هي أكبر دولها تبلغ مساحته 2.381.741 كيلومتر مربع و يقدر طول شريطها الساحلي بـــ 1200 كم على البحر الأبيض، يتميز مناخها وتضاريسها بالتنوع و الاختلاف.

المطلب الأول: أقاليم الجزائر التعدد و التنوع

يمكن تقسيم الجزائر إلى ثلاث أقاليم كبرى يتميز كل إقليم بخصائص جغرافية و بشرية و اقتصادية و موارد طبيعية متنوعة، كما يعاني كل إقليم من مشاكل مختلفة.

أولا- الإقليم الشمالي: يقع هذا الإقليم ما بين الأطلس التالي جنوبا و البحر الأبيض شمالا و يمكن تقسيمه هذا الإقليم إلى ثلاث أجزاء أو أقاليم صغيرة و هي[1]:

1) الإقليم الشمالي الغربي و يضم ولايات وهران، مستغانم، عين تيموشنت، معسكر، سيدي بلعباس، تلمسان، غيليزان.

[1] بشير محمد التيجاني، **مرجع سابق**، ص 209-221.

2) الإقليم الشمالي الأوسط و يضم ولايات الجزائر، بومرداس، تيزي وزو، بجاية، البويرة، المدية، الشلف، عين الدفلة، البليدة.

3) الإقليم الشمالي الشرقي ويضم ولاية جيجل، سكيكدة، عنابة، الطارف، ميلة، قسنطينة، قالمة، سوق أهراس.

يتميز هذا الإقليم بمناخ معتدل عموما و طابع تضاريسي مرتفع لأغلب أراضيه و الكثافة السكانية المرتفعة، ومزايا النقل البحري و الانفتاح على العالم الخارجي و تنوع الأنشطة الاقتصادية، وسرعة التحضر، كما يمتلك ثروات طبيعية و بشرية معتبرة.

و يعاني هذا الإقليم العديد من المشاكل نتيجة التركيز الشديد لمختلف أساسيات الحياة و هيمنتها على النشاطات الاقتصادية من صناعة وتجارة هذا ما أدى إلى نزوح بشري هائل من مختلف الأقاليم الأخرى نحو هذا الإقليم و كذا بروز مشاكل طبيعية و اجتماعية و اقتصادية و بشرية منها ما يلي:

– تهديد الوسط البيئي نتيجة التلوث الصناعي بسب كثرة المصانع، والتصريف العشوائي للنفايات السائلة و الصلبة ما أدى إلى تلوث بعض الشواطئ و المياه السطحية و الجوفية .

– أزمة السكن نتيجة ارتفاع معدلات النمو الحضري التي تتراوح من 3.5% و 4.5% سنويا، الناتجة عن الهجرة الريفية نحو المدن، آو ما بين المدن، و معدلات الزيادة الطبيعية في السكان، هذا ما أدى الى انتشار البناء الفوضوي و البناء القصديري أغلبها بحواف المدن الكبرى و ما يصاحب هذه الظاهرة من مشاكل اجتماعية مختلفة.

– تدهور الهياكل و التجهيزات و الخدمات الحضرية نتيجة النمو المستمر لسكان هذا الاقليم ، و تزايد الطلب على مختلف الخدمات، فاقت التطور في مختلف الهياكل جعلت هذه الأخيرة غير قادرة على

تلبية حاجيات السكان، ما أدى لبروز العيد من المشاكل في مختلف المجالات مثل الصحة، التعليم و زيادة نسبة البطالة[1].

– ندرة المياه في المدن نتيجة تزايد الطلب على هذه المادة الحيوية من سكان هذا الإقليم وكذلك توسيع الخريطة الصناعية.

– الضغط الحضري على الأراضي الفلاحة نتيجة الطلب المتزايد على السكن.

– الاستخدام المحدود لشبكة النقل البحرية و السكك الحديدية.

– جمود في القطاع السياحي و قلة الاعتناء بالمعالم الأثرية.

ثانيا إقليم الهضاب العليا: يقع هذا الإقليم بين الأطلس التالي شمالا و الأطلس الصحراوي جنوبا، يمكن تقسيمه الى ثلاث مناطق هي[2] :

1) إقليم غرب الهضاب العليا: يضم ولايات سعيدة، تيارت، تيسمسيلت، النعامة، البيض.

2) إقليم وسط الهضاب العليا :يضم كل من ولاية المسيلة، الجلفة و الأغواط.

3) إقليم شرق الهضاب العليا يضم ولايات برج بو عريريج، سطيف، باتنة، أم البواقي، تبسة وخنشلة.

يتمركز بها نحو 20 % من السكان و بكثافة تتراوح من 10 إلى 100 ن \ كم^2.

يتخصص هذا الإقليم في تربية الأغنام 70 % من الثروة الحيوانية إلى جانب زراعة محصول الشعير في سهول سطيف و برج بوعريريج و بعض الفواكه – كذلك به ثروة معدنية تتمثل في الحديد و الفوسفات – شبكة من الطرق البرية و السكك الحديدية كما يتمتع هذا الإقليم بوجود أقطاب صناعية

---

[1] عليان رادية، "التهيئة الإقليمية في الجزائر في إطار التعاون اللامركزي مابين 1980–2012 دراست حالتي تعاون جزائري أوربي"، **رسالة ماجستير** ، الجزائر: جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق و العلوم السياسة ،تخصص التنظيم و السياسات العامة، 2015/2014، ص 73.

[2] بشير محمد التيجاني، **مرجع سابق**، ص 209–221.

على غرار مدينة تيارت سعيدة و برج بوعريريج [1]، و يعاني هذا الإقليم من بعض عراقيل التنمية من أبرزها:

– الجفاف و تذبذب المناخ : يتميز إقليم الهضاب العليا بالمناخ القاري الجاف شديد الحرارة صيفا و البارد جدا شتاء، هذا يعني وجود فصلين مناخيين مميز ين فقط،كم يتميز بقلة الغطاء النباتي عموما، هذا ما ساهم في تزايد ظاهرة انجرف التربة و التصحر و من ما زاد تفاقم هذه الظاهرة قلة تساقط الأمطار و الرعي الجائر[2].

– قلة الهياكل الأساسية و النقص في التجهيز و تأطير الموارد البشرية و محدودية تأثير الأقطاب التنموية المنشأة خاصة في إقليم غرب الهضاب العليا.

– النمو الديم وغرافي السريع المقدر بـــ 03% سنويا و اكتظاظ المدن بالسكان خاصة الكبرى منها نتيجة النزوح الريفي و انحصار مجال التنمية في الزراعة و الرعي و الخدمات خاصة في وسط إقليم الهضاب العليا هذا ما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة و تدهور البيئة جراء التصريف العشوائي للنفايات المختلفة.

ثانيا إقليم الجنوب: يقع هذا الإقليم بين الأطلس التالي شمالا و الأطلس الصحراوي جنوبا، يمتد هذا الإقليم عبر مساحة تقر بمليوني كيلومتر مربع أي ما يربو على 80% من المساحة الإجمالية للبلد، بكثافة سكانية تقل عن الواحد في كيلومتر مربع، يمتاز بطابعه الصحراوي الذي يسوده المناخ الجاف وندرة تساقط الأمطار، و يمكن تقسيمه إلى ثلاث مناطق هي :

1) الإقليم الجنوبي الغرب : يضم ولايات تيندوف، بشار و أدرار.

2) إقليم الجنوبي الشرقي : يضم كل من ولاية بسكرة، غرداية، ورقلة و الوادي.

---

[1] عليان رادية، **مرجع سابق**، ص 74.

[2] بشير محمد التيجاني، **مرجع سابق**، ص 209–221

3) إقليم أقصى الجنوب يضم ولايات تمنراست و إيليزي[1].

وعلى عكس الأقاليم الصحراوية المصدرة للبترول التي عرفت تنمية عمرانية وحضرية متنوعة بفضل عائدات المحروقات كما هو الحال في دول الخليج مثلا... ، ضل إقليم الجنوب يعاني من حدة الفوارق الجهوية و يفتقد الى أبسط التجهيزات و الهياكل الضرورية مقارنة بباقي الأقاليم و من بين هذه المشاكل: قلة الدخل و ندرة رأس المال و انتشار البطالة بأنواعها المختلفة[2]و قلة المساحات الصالحة للزراعة و الاستغلال خاصة في الجنوب الغربي، والاعتماد على اقتصاد تقليدي، بالإضافة إلى عدم توافر الحد الأدنى من خدمات المجتمع و هيكل عمراني قادرين على الإبقاء على سكان هذه التجمعات الحاليين من جانب واجتذاب ســكان جدد واستثمارات جديدة من جانب آخر[3].

بالإضافة إلى قلة الإمكانات الطبية تتجلى أساسا في نقص الأطباء المتخصصين و كذلك نقص الأدوية ووسائل العلاج الحديثة و المتطورة و نقص المراكز الإستشفائية المتخصصة و ضيق مجال الخدمة الصحية.

أما المشكلات العمرانية فتتمثل في[4]:

- عدم وجود تخطيط موجه للمساكن و توزيعها و توزيع المرافق و انتشارها عشوائيا.
- ضيق الطرق مع عدم استقامتها مما يعوق حركة السير و النقل.
- تلاصق المنازل و وجود الحظائر بداخلها.

---

[1] بشير محمد التيجاني، **المرجع سابق**، ص 209-221.

[2] حسين عبد الحميد رشوان، **علم الاجتماع الريفي** ،الإسكندرية: المكتب العربي الحديث ،2003، ص221 .

[3] قاسمي حفيظة، "الاستثمار كإستراتيجية للتنمية الحضرية في المدن الصحراوية"، **مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية**، جامعة ورقلة، عدد خاص بالملتقى الدولي تحولات المدينة الصحراوية- تقاطع مقاربات حول التحول الاجتماعي و الممارسات الحضرية-، ، ص237.

[4] حسين عبد الحميد رشوان، **مرجع سابق**، ص 190 .

– مشكلة نقص الخدمات و يقصد بها عدم كفاية الخدمات اللازمة لمواجهة حاجات الأفراد و تتمثل في عدم كفاية الماء و المجاري و الإنارة و البريد و الخدمات والمدارس الموجودة لا تتمكن من استيعاب الأطفال الذين وصلوا سن التعليم، قد تكون هذه الخدمات موجودة فعلا و لكنها بغير انتظام مما يجعلها لا تقابل حاجات الأفراد و مثال ذلك أن يكون هناك مكتب بريد و لكنها غير موزعة توزيع عادل.

المطلب الثاني: أهداف تهيئة الإقليم في الجزائر

تهدف تهيئة الإقليم في الجزائر إلى:

- خلق الظروف الملائمة لتنمية الثورة الوطنية و التشغيل.

- تساوي الحظوظ في الترقية و الازدهار بين المواطنين.

- الحث على التوزيع المناسب بين المناطق و الأقاليم لدعم التنمية و وسائلها باستهداف تخفيف الضغوط على الساحل و الحواضر و المدن الكبرى و ترقية المناطق الجبلية و الهضاب العليا و الجنوب، فمن خلال الإحصاء السكاني لسنة 2008 نجد أن 68% من السكان يجتمعون في الشمال على مساحة 04% من التراب الوطني، و 28% في الهضاب العليا في مساحة 09%، و 09% من السكان يرتكزون في الجنوب الكبير في مساحة 87% من التراب الوطني، بالإضافة الى التركيز الشديد لمختلف الأنشطة الاقتصادية و التجارية و الخدماتية في المناطق الشمالية.

- دعم الأوساط الريفية و الأقاليم و المناطق و الجهات التي تعاني صعوبات و تفعيلها من أجل استقرار سكانها، فوفق الإحصاء السابق فإن نسبة 86% من السكان يسكنون بمقر الولايات و البلديات الكبرى.

- إعادة توازن البنية الحضرية و ترقية الوظائف الجهوية و الوطنية و الدولية للحواضر و المدن الكبرى.

- حماية الفضاءات و المجموعات الهشة ايكولوجيا واقتصاديا و تثمينها.

- حماية الأقاليم و السكان من الأخطار المرتبطة بالتقلبات الطبيعية، فالجزائر تعتبر أرض مخاطر وفق تصنيف الأمم المتحدة للمخاطر الأربعة عشرة تعني الجزائر من عشرة منها الزلازل، الفيضانات حرائق الغابات، المخاطر المتعلقة بالصحة البشرية و الحيوانية و النباتية...[1].

- الحماية و التثمين و التوظيف العقلاني للموارد التراثية و الطبيعية و الثقافية وحفظها للأجيال القادمة.

- إرساء دعائم الوحدة الوطنية، بالإضافة إلى الأهداف التنموية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و متطلبات السيادة الوطنية و الدفاع عن الإقليم[2].

- تصحيح التفاوتات في الظروف المعيشية من خلال نشر الخدمات العمومية ومحاربة كل أسباب التهميش و الإقصاء الاجتماعيين في الأرياف و المدن.

- دعم الأنشطة الاقتصادية حسب مناطق تواجدها وضمان توزيعها و انتشارها و تدعيمها في كافة التراب الإقليم الوطني.

- التحكم في نمو المدن و تنظيمه.

- حماية المحيط و البيئة.

- إيجاد الحلول لمشكل التوزيع المتوازن للسكان على التراب الوطن و التوزيع الغير العقلاني للاستثمارات والأنشطة الاقتصادية، فضلا عن الاستعمال الأمثل للموارد الطبيغية، و الوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة[3].

---

[1] يوسفي نور الدين، "المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وسيلة للمحافظة على العقار و البيئة و عصرنة المدن"، **مجلة الحقوق و الحريات، عدد تجريبي**، جامعة محمد خيضر– بسكرة–، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2013، ص 435–436.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**. قانون رقم 01–20، المؤرخ في 2001/12/12، يتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، العدد 77. المادة 4، ص20.

[3] سميرة ديب،**مرجع سابق**، ص 171.

- تحقيق النمو المتكافئ بين مختلف أقاليم الدولة وما له من ضرورة قصوى لتدعيم النمو المتوازن بين مختلف قطاعات الاقتصاد القومي.

فالهدف العام من السياسة الوطنية للتهيئة الإقليمية هو تحقيق تنمية مستدامة متوازنة و متجانسة عبر أقاليم الجزائر، مع مراعاة خصائص و مؤهلات كل إقليم.

المطلب الثالث: مراحل تطور سياسة تهيئة الإقليم في الجزائر

إن التهيئة الإقليمية التي اعتمدت على تهيئة المناطق الشمالية دون الجنوبية لازلت تشكل إرثا بالغ الأهمية والخطورة بالنسبة للجزائر حاضرا ومستقبلا، حيث أن الشبكة الكولونيالية هي بالأساس ذات بعد استعماري يعتمد على استغلال الثروات من المناطق الداخلية إلى الموانئ لتوجه إلى فرنسا، وتتكون هذه الشبكة من ثلاث محاور أساسية هي: وهران بشار، الجزائر الجلفة، سكيكدة قسنطينة، تقرت.

وقد تأسست هذه المحاور نظرا لسهولة اختراق المنافذ من جهة، ومن جهة ثانية لأهمية مدن الجزائر، وهران، قسنطينة، ثم تأسست بعدها محاور ثانوية على مستوى كل من تلمسان وعنابة. وهذه الشبكة هي الآن- بالرغم من المتغيرات الجديدة- لازلت تحتفظ بمكوناتها الأساسية، من حيث أنها جوهر التنظيم الحضري في الجزائر وبنيته الرئيسية[1]، وقد مرت سياسة تهيئة الإقليم في الجزائر بعدة مراحل أهمها:

المرحلة الأولى(مرحلة التخطيط و التوازنات الجهوية) 1963 / 1978: أعتبر مخطط قسنطينة(1958) الصورة الإقليمية للمستعمر الذي جسد الإستراتيجية الاقتصادية الإقليمية لفرنسا في الجزائر، حث ادخل هذا المشروع تقنيات جديدة مثل التهيئة المائية التي تسهل تثبيت السكان، و تطوير

[1] رياض تومي، أدوات التهيئة و التعمير و إشكالية التنمية الحضرية -مدينة الحروش نموذجا-، **رسالة ماجستير**، الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا، 2006، ص 52.

الأراضي الفلاحية مع التركيز على إدخال التكنولوجيا، بالإضافة إلى التطوير الصناعي، وكذلك بنامج الصناعات الغذائية والتحويلية و مواد البناء في المناطق الصحراوية[1].

ورثت الجزائر أوضاعا سيئة عن الاستعمار الفرنسي، فكانت أغلب المناطق تعاني من مختلف مظاهر التخلف، مع وجود أفضلية في مدن الشمال و المدن الساحلية لأنها كانت مقر إقامة أغلب المعمرين فكانت أفضل حالا من باقي المناطق التي عاشت الحرمان و الفقر[2]، فكانت بداية بروز الفوارق و عدم التوازن بين مختلف أقاليم البلاد، فشهدت هذه المناطق كثافة سكانية، كبيرة نتيجة هجرة السكان إليها(الشمالية)، لذلك سعت الدولة الجزائرية إلى تطوير البلاد من جميع النواحي السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية منذ الاستقلال و كانت البداية بدستور 1963 الذي وضع الأسس التي تقوم عليها الدولة، كما اتخذت الدولة سلسة من الإجراءات و البرامج الإصلاحية، و المواثيق الوطنية لمجابهة هذه المشاكل ومن بينها : البرنامج الأول للتجهيز لسنة 1962، البرنامج التنموي لسنة1963، البرنامج التنموي لسنة 1964، البرنامج التنموي لسنة 1965، البرامج الخاصة سنة 1966،إنشاء المجالس المحلية 1967 وكان هدفها تنمية المناطق المحلية و تحسين الظروف المعيشية فيها.

كما تبنت الدولة سياسة المخططات الاقتصادية و البرامج الكبرى و نخص بالذكر المخططات الاقتصادية الوطنية مثل المخطط الثلاثي 1969/1967 خصص للولايات أكثر حرمانا وأستهدف مبدأ التوازن الجهوي بين مختلف المنطق مرتكزا بشكل أساسي على الميدان الصناعي، (60% من الميزانية الكلية) و المخطط الرباعي 1973/1970 وأعتمد هذا المخطط على مبدأ اللامركزية في التنفيذ(البلديات و الولايات) كما أعتمد أيضا على تأميم قطاع المحروقات و الشروع في تطبيق الثورة الزراعية و التسيير الاشتراكي للمؤسسات المخطط الرباعي الثاني 1977/1974 و اعتمد على تركيز

---

[1] عليان رادية، **مرجع السابق**، ص 76.

[2] نور الدين زمام،**السلطة الحاكمة و الخيارات التنموية للمجتمع الجزائري**، الجزائر: دار الكتاب العربي، ط 1، 2002.ص 177.

الاستثمارات على الميدان الصناعي بنسبة 43.5% و القطاع الزراعي 15% و قطاع الهياكل القاعدية 14% ثم قطاع الخدمات بـــ22%[1]، كما تميز ببرنامج خاص لاستصلاح المناطق السهبية سنة 1975 و إقامة السد الأخضر وتوفير4000 منصب شغل وبرامج تأمين الأراضي الفلاحية، و مشروع 1000 قرية فلاحية، ليمتد هذا المخطط إلى سنة 1979[2].

ففي منتصف السبعينات، بدأ ظهور سياسة واضحة المعالم للتهيئة العمرانية، على المستوى الإقليمي و الوطني، ضمن تصور شامل و إستراتيجية متكاملة تحصر اتجاهات محددة، تسير من خلالها عملية التهيئة العمرانية و التخطيط للتنمية[3].

وإذا كان لهذه الأعمال نتائجها كتخفف الفوارق ولو نسبيا بين مناطق البلاد ، فإنها لم تحقق الكثير من ما كانت الدولة تضطلع إليه، نظرا لمحدوديته في الزمان و المكان في تقلص الفوارق الجوهرية بين شمال البلاد وبقي المناطق، بدليل حركات النزوح الشديد نحو المدن الكبرى ، التي استقبلت حوال 130000نسمة سنويا بالعشرية التي تلت الاستقلال ، ما أحدث ضغوطات على هياكل الاستقبال ،ولم تبلغ سياسة التوازن الجهوي كامل أهدافها[4] .

المرحلة الثانية(بداية ظهور سياسة إقليمية) 1987/1979: أبرز ما يميز هذه المرحلة هو إنشاء وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية سنة 1979 حيث قامت هذه الأخيرة بوضع الخطة الوطنية للتهيئة و التنمية الشاملة في إطار التوزيع العادل لجهود التنمية على أقاليم البلاد. كما أنشأت الوكالة الوطنية للتهيئة القطرية و كلفت بإعداد المخطط الوطني للتهيئة و التعمير[5].

---

[1] عليان رادية، **مرجع سابق**، ص 78.

[2] رياض تومي، **مرجع سابق**، ص 53.

[3] بشير محمد التيجاني، **مرجع سابق**، ص42-44.

[4] فوزي بودقة، **التخطيط العمراني لمدينة الجزائر تحديات و بدائل**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2015، ص 38-39.

[5] بشير محمد التيجاني،**مرجع سابق**، ص46.

كما أنشأ المركز الوطني للدراسات و البحوث العمرانية للتكفل بالتنمية العمرانية داخل الأوساط الحضرية سنة 1980، و في سنة 1981 تم استحداث مديريات التخطيط و التجهيز على مستوى كل الولايات و دورها الأساسي يتمثل في وضع خطط التعمير و التنمية المحلية في كل ولاية وفق أهداف المخطط الوطني.

و تزامن هذا مع وضع المخطط الخماسي الأول 1985/1980 وهنا استحدث تقسيم إداري جديد سنة 1984 حيث ارتفع عدد الولايات من 26 ولاية سنة 1974 إلى 48 ولاية.

و تدور محاوره حول معالجة الإختلالات في القطاع الاقتصادي وتوفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين وتحسين التكوين والتشغيل والاهتمام بالقطاع الخاص وتطبيق المدرسة الأساسية، ثم المخطط الخماسي الثاني (1989/1985) الذي ارتكز على توجيهات أساسية من أجل بلوغ الأهداف، منها التقليل من اللجوء إلى الكفاءات الخارجية والاهتمام بالفلاحة والري واحترام آجال وتكاليف الإنجاز وتحقيق زيادة في الإنتاج خارج المحروقات وتحسين نوعية الإنتاج.

كما تزودت التهيئة العمرانية في سنة 1987 بقانون التهيئة العمرانية و التعمير رقم 03/87 المتعلق بالتهيئة العمرانية.[1]

جاءت هذه السياسة الجديدة، كأولى الاستجابات السياسية لمشكلة عدم التوازن و التكافؤ الإقليمي، و تخلف بعض الأقاليم، و ذلك بعد تصاعد الوعي بأخطار هذا الاختلال الإقليمي، على الصعيد السياسي و الشعبي[2]، وفي سنة 1986 صدر الميثاق الوطني و من أبرز أهدافه تزويد البلاد بصناعة شاملة و متوازنة و تحقيق التكامل و الانسجام بين الصناعة و القطاعات الاقتصادية الأخرى.

المرحلة الثالثة (فترة انحطاط السياسة المجالية) 1999/1989: وبتراكم المشكلات الناتجة عن النمو السريع للمدن الكبيرة وتحت ضغط الاحتياجات و تراجع مداخيل الأفراد ومدخراتهم بسبب

---

[1] عليان رادية، **المرجع السابق**، ص 81-83.

[2] مصطفى طلبة، **الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة**، المجلد3، لبنان : الدار العربية للعلوم ناشرون،2006، ص 122.

الأزمة الاقتصادية عام 1986 م الناتجة عن الانخفاض الحاد لأسعار النفط ثم بدأت تلوح في الآفاق مؤشرات أزمة عميقة بلغت ذروتها بأحداث 05 أكتوبر 1988م، كاشفة عن صعوبة إحداث النقلة النوعية ، بين نمط التسيير الأحادي ،أي الدولة منتجا وممولا وموزعا والانسحاب التدريجي من نمط المتعامل الواحد، و بدأ المركز الوطني للدراسات والبحوث العمرانية بالإعداد لأداة جديدة للتعمير، بعد وقف العمل بمخطط التعمير التوجيهي سنة 1989.

فجاء القانون (29/90) المتعلق بالتهيئة و التعمير و قد أنشأ أداتين رئيسيتين في سبيل تحقيق توجهات مخطط التهيئة والتعمير و مخطط شغل الأراضي ويهدف هذا القانون إلى تقديم احتياطات في شتى المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، لفترة تتراوح مدتها 20 سنة بعد إعداده فهو بذلك وثيقة تنبؤية ومستقبلية لتوجيه التهيئة، والهدف من هذه المخططات هو:

- القيام بقواعد التنسيق الزمنية للتنمية.
- تحديد مساحات التعمير لمختلف التجمعات الحضرية وتلك المتواجدة في الأراضي الخصبة.
- تحديد الصبغات المجالية الرئيسية وذلك حسب القيود الطبيعية وكذا المحاور الإنمائية. كالهياكل القاعدية و مناطق الأنشطة الاقتصادية ومخططات استعمال الموارد الطبيعية[1].

وفي سنة 1994 تم إنشاء وزارة التجهيز و التهيئة العمرانية بموجب القانون التنفيذي رقم 240/94 المؤرخ في 10 أوت 1994، بذلك عاد الاهتمام بالتهيئة الإقليمية إلى الواجهة بعد أن كانت توكل مهمتها إلى وزارات أخرى كمهام ثانوية خلال فترة التحول الذي عاشته الجزائر.

وعرفت في ما بعد الأداة الجديدة للتعمير بالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 1995 الذي استمد ترتيباته من قانون29/90، حيث يستجيب هذا المخطط للمشاكل و يتجنب الثغرات ونقائص المخططات السابقة لاحتوائه على آليات تحدد نمط الاستعمالات في أراضي البلديات، من خلال مخطط شغل

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**. قانون رقم 29/90، المؤرخ في 1990/12/01، يتعلق بالهيئة و التعمير، العدد 52. ،المادة1-9.

الأراضي ومحاولة الجمع بين السياسة السابقة و السياسة اللبرالية الجديدة، ولكن على المستوى العملي كثيرا ما وقع التضارب بين التوجهات الواردة في المخطط التوجيهي و أرض الواقع[1].

المرحلة الرابعة(بوادر التجديد و إدراج البعد المجالي) من 2000 إلى يومنا هذا : مع تزايد الوعي بمخاطر عدم التوازن الإقليمي بين أقاليم الدولة، بات من اللازم إيجاد آليات جديدة للتهيئة الإقليمية أكثر عملية لتحقيق تنمية مستدامة، حيث قامت بالمصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، وقد تضمن وضعا تفصيليا لوضعية التباين بين مختلف أقاليم الجزائري، إضافة للخيارات المتاحة في ما يتعلق بمعالجة هذا المشكل، وقد كان الخيار في تثمين مزدوج للإقليم بإنشاء أقطاب النمو للتوازن تضمن تنمية الهضاب العليا و الجنوب من جهة و إعادة هيكلة الشريط الساحلي و التلي من جهة أخرى، ولا تقتصر هذه النظرة على إعادة التوازن بين الساحل و الداخل، بل تشمل التوازن بين الحضري و الريفي و التوازن المستدام للإقليم، وتعد مرعاة سقف طاقة الاستقبال و التحمل للشريط الساحلي أساسا لذلك[2].

كما تميزت هذه المرحلة بظهور العديد من المخططات لدعم السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم منها ما هو قطاعي وهي عبارة عن المخططات التوجيهية للبنى التحتية الكبرى[3]، والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية، وعددها 21 مخططا، تم تجميعها في الميادين الخمسة التالية :البيئة و التراث، الاقتصاد، النقل والمواصلات، التكوين، الصحة والرياضة. و منها ما هو إقليمي و هي المخططات التي تشغل مجال إقليمي معيّن، وتنقسم إلى 09 مخططات جهوية لتهيئة الإقليم، و 48 مخطط لتهيئة إقليم الولاية، و 04 مخططات توجيهية لتهيئة المدن الكبرى.

---

[1] عليان رادية، **مرجع سابق** ، ص 81-83.

[2] محمد بن نعمان، **مرجع سابق**، ص89.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**. قانون 10-02، المؤرخ في 2010/06/29، يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، العدد 61، ص 119.

و من الناحية الإدارية أنشأت الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الإقليم [1]، إنشاء مركز البحث في تهيئة الإقليم[2] مقره قسنطينة.

المبحث الثاني: التنمية المستدامة في الجزائر

إن تحقيق غايات التنمية المستدامة يشكل أحد أهم التحديات التي تواجه مختلف دول العالم ومنها الجزائر، خاصة ما تعلق منها بمعالجة الفقر والبطالة وتحسين مستو دخل الفرد ومن ثم تحسين مستوى معيشة الفرد. ولتجسيد أبعاد التنمية المستدامة وأهدافها انتهجت الجزائر العديد من السياسات الاقتصادية والمالية تتعلق بتحسين مستوى النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، وتحسين الإطار المعيشي للفرد مع الاهتمام بالبعد البيئي وفق ما تقتضيه التنمية المستدامة و خصوصية كل إقليم.

المطلب الأول: التنمية الاقتصادية في الجزائر.

إن مفهوم التنمية يتجاوز النطاق الاقتصادي إلى مجمل الإطار المجتمعي، يقتضي في جانب كفاءة مجتمعية تضم كفاءات اقتصادية واجتماعية وسياسية تستند إلى كفاءة إدارية كما تتطلب عدالة مجتمعية، و يمكن تعريف التنمية على أنها عملية تغيير واع يحدث في المجتمع من خلال التوحد والمشاركة بين جهود المواطنين والحكومة بهدف الاستفادة من كافة الموارد المتاحة في المجتمع وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية، ويتم ذلك وفق خطة مرسومة[3]. وباعتبار المدخل الأساسي للتنمية هو ما يسمي بالتنمية الاقتصادية لما يتصف به البعد الاقتصادي من صلابة تمكنه من إخضاع

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**. مرسوم تنفيذي رقم 11-137، المؤرخ في 2011/03/28، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الإقليم، العدد 20، ص 07.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**. مرسوم تنفيذي رقم 19-60، المؤرخ في 2019/02/09، يتضمن إنشاء مركز البحث في تهيئة الإقليم، العدد 11، ص 04.

[3] شنافي ليندة، "تأثير سياسة الإصلاحات الاقتصادية في البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري"، **أطروحة دكتوراه**، الجزائر، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاجتماعية و الإسلامية، قسم علم الاجتماع وديموغرافيا، 2010/2009، ص67.

العملية التنموية لمعيار الكفاءة الاقتصادية التي تؤدي إلى أفضل تخصيص للموارد يتيح للمجتمع ناتجا يمكنه من معالجة القضايا الاجتماعية.

وفي هذا الإطار ولتحقيق التنمية الاقتصادية حاولت الجزائر القيام بمجموعة من الإصلاحات التي من شأنها أن تقضي على الاختلالات الهيكلية، وما نتج عن ذلك من اختلال العلاقات بين الموارد البشرية والموارد المادية، وظهور البطالة واختلال هيكل الصادرات من الناحية الاقتصادية، أما من الناحية الاجتماعية عدم ملائمة البنيان الاجتماعي والثقافي بما يحويه من قيم وعادات وسلوك واتجاهات الأنظمة لمقتضيات النمو الاقتصادي[1]، بالإضافة إلى ذلك حاولت الجزائر الخروج من التبعية وما فرضه الاقتصاد الدولي من اندماج اقتصاديات الدول العربية ومنها الجزائر باعتباره دولة ريعية بالدرجة الأولى.

فمحاولة الدولة نقل الاقتصاد القومي من حالة التخلف إلى حالة التقدم والخروج من وضع الاجتماعي إلى وضع اجتماعي متقدم، باعتبار أن علاقة التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية علاقة تكاملية فلا يمكن أن نتحدث عن تنمية اقتصادية دون تغيير اجتماعي.

إن انتهاج الجزائر برامج الإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها من خلال فترات متعددة بسبب حدوث خلل في المنظومة الاقتصادية الجزائرية، وذلك قصد مواصلة عملية التنمية التي تكون ىشبه متوقفة خلال فترة الإصلاح بالإضافة إلى معالجة الآثار الاجتماعية السلبية لهذه البرامج منها البطالة والفقر وغيرها، وكذلك القضاء على العلل الاجتماعية المصاحبة للتخلف التي كانت دافعا للسياسات التى أفضت إلى اضطرابات كل من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

[1] عمرو محمد الدين، **التنمية و التخطيط الاقتصادي**، بيروت: الدار النهضة العربية للطباعة و النشر، 1972، ص207.

إن التنمية الاقتصادية تعاني من العديد من المشاكل والأزمات التي من شأنها أن تؤثر على عجلة تقدمها، حيث أن ضعف الأداء المؤسسي على مواجهة التأثيرات والصدمات الخارجية الطارئة.[1]

بالإضافة إلى تراجع الاستثمار وتدني كفاءته خاصة مع عدم الاستقرار السياسي التي شهدته الجزائر في عقد التسعينات من القرن الماضي، كان له الأثر على تراجع التنمية فيها بالإضافة الى الممارسات الفاسدة للمسؤولين الحكوميين وإنفاق عوائد النفط دون عقلانية مع غياب الإداريين الأكفاء، وكما أن الجزائر لم تفتح المجال الواسع لقطاع الخاص إلا بعد تراجع النفط في نهاية الثمانينات ففكرت في خوصصة المؤسسات العمومية وهو ما زاد الطين بلة في عدم ترشيد القرارات السياسية و دون قراءة جيدة للحاضر و المستقبل وهو ما يؤدي إلى عدم رشادة القرار السياسي[2].

و الملاحظ أنه قد أعيد تحديد دور الدولة في الاقتصاد وذلك من خلال تركيز عملها في ثلاث مجالات هي : تحقيق الاستقرار السياسي و فتح المجال للقطاع الخاص و الغاء القطاع العمومي بانسحاب الدولة و إصلاح الإطار التنظيمي في المجال الاقتصادي، و من أهم البرامج التنموية في الجزائر :

- **برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة من 2001- 2004** : لقد كان محور برنامج الإنعاش الاقتصادي حول النشاطات الموجهة لدعم المؤسسات الإنتاجية ودعم الأنشطة الزراعية وتحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية، ويمكن استعراض محتوى البرنامج على مختلف القطاعات كما يلي[3]:

1. **الفلاحة** : يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ويتمحور حول البرامج المرتبطة بـــ:

---

[1] إسماعيل الزبري، وآخرون، **أفاق التنمية في الوطن العربي**، بيروت :دار الطليعة للطباعة والنشر، 2006، ص 73.

[2] محمد أحمد الدوري، **التخلف الاقتصادي**، ط5 ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،1987، ص 58.

[3] زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقييميه، **مذكرة ماجستير**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص .177-180.

-تكثيف الإنتاج الفلاحي خاصة المواد واسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الزراعية.

-إعادة تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف و التصحر.

-حماية الأحواض و المصبات و توسيع مناصب الشغل في الريف.

2. **الصيد و الموارد المائية :** يهدف هذا البرنامج أساسا إلى:

-إنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد و تربية المائيات.

- دعم نشاطات المتعاملين و إدخال تحفيزات جبائية و جمركية.

3. **التنمية المحلية** تضمن البرنامج على الخصوص:

-إنجاز مشاريع البنى التحتية المرتبطة بالطرق والمياه والاتصالات.

-إنجاز مشاريع تنموية على صعيد المجموعات الإقليمية.

4. **التشغيل والحماية الاجتماعية** :خصص لهذا البرنامج غلاف مالي يقدر ب 16 مليار دينار جزائري،حيث سمح هذا البرنامج بتجسيد 700.000 منصب شغل دائم، بالإضافة إلى إنشاء بعض البرامج المرافقة والمدعمة للمشرع ومنها:

- صندوق تنمية الجنوب :والذي يشمل 13 ولاية من الجنوب الجزائري.

- الصناديق الخاصة : ومنها الصندوق الوطني للسكن، الصندوق الوطني لتكوين الشباب البطال، الصندوق الوطني للقروض المصغرة و الصندوق الوطني للصحة.

5. **تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي:** من أجل التهيئة العمرانية و إعادة إحياء الفضاءات الريفية والهضاب العليا و ترقية مدن الجنوب و من أجل تحسين إطار معيشة سكان المناطق الحضرية التي تتميز بالفقر والعزلة.

6. **تنمية الموارد البشرية** : تم التركيز على قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي والصحة والرياضة والثقافة.

و الملاحظ أن من نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي هو ما يلي [1]:

-نمو مستمر يساوي في المتوسط 3.8% طوال السنوات الخمس، و وصل إلى مستوى 6.8 % في سنة 2003.

-تراجع في معدلات البطالة من 29% سنة 2001 إلى 22% سنة 2005.

-انخفاض المديونية الخارجية للجزائر من 31 مليار دولار سنة 2001 إلى أقل من 20 مليار دولار سنة 2005.

-تحقيق احتياطي صرف فاق 40 مليار دولار بحلول سنة 2004.

البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي في الفترة 2007/2005: من أهم المحاور التي لاقت اهتمام كبير من هذا البرنامج ما يلي[2]:

-تحسين إطار الاستثمار وترقيته.

-تسوية مسألة العقار :حيث تم استكمال عملية مسح الأراضي على المستوى الوطني واستكمال مخططات التهيئة العمرانية عبر الوطن.

-عصرنة المنظومة المالية.

-تثمين الثروات الوطنية وتطويرها.

-النهوض بقطاع السياحة والصناعات التقليدية والصيد البحري .

-دفع التحدي في مجال الموارد المائية.

-الحفاظ على البيئة وجعلها في خدمة التنمية المستدامة.

---

[1] زرمان كريم،" التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي"، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد 07، جوان 2010 ، ص .205-210.

[2] ناجي صالحي، فتيحة مخناش، "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال 2001- 2014 **محاضرة مقدمة في الملتقى الدولي**، جامعة سطيف، 12/11 نوفمبر 2013.

البرنامج الخماسي : 2014/2010 كان يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق قفزة نوعية على كل الأصعدة باعتباره من أكبر الأغلفة المالية المخصصة من قبل دولة سائرة في طريق النمو، وقد خصص هذا البرنامج لتوظيف المنشآت القاعدية التي تحققت في البرامج السابقة واستعمالها في خلق الثروة ومنه خلق مناصب شغل لتحسين المستوى المعيشي للفرد .وقد شمل هذا البرنامج على شقين تتمثل في استكمال المشاريع الكبرى الجارية و إطلاق المشاريع الجديدة.[1]

و من أهم ما جاء به البرنامج الخماسي نذكر ما يلي:

- تخصيص أكثر من 40% من موارد البرنامج الخماسي لتحسين التنمية البشرية، وذلك من خلال تحسين التعليم وتحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه الصالحة للشرب والموارد.

- مواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ.

- تحديث و مد شبكة السكة الحديدية و تحسين النقل الحضري و تحديث الهياكل القاعدية بالمطارات.

- تخصيص ما يعادل 500 مليار دينار لتهيئة الإقليم .

-دعم وتنمية الاقتصاد الوطني من خلال دعم التنمية الفلاحية والريفية، وكذا ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية ودعم التنمية الصناعية بمنح القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة.

- تشجيع المؤسسات الاقتصادية ولا سيما المنتجة منها على خلق مناصب شغل ومرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، ومن جهة أخرى تطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال...الخ[2].

---

[1] الجودي صاصوري، "التنمية المستدامة في الجزائر الواقع و التحديات"، **مجلة الباحث**، جامعة البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير و العلوم التجارية ، العدد 16، 2016،ص 304.

[2] المخطط الخماسي 2014/2010، **اجتماع مجلس الوزراء الجزائري**، 24 ماي 2010.

و ما يلاحظ أن الاقتصاد الجزائري مرتبط ارتباطا وثيقا بأسعار البترول، لذلك بقيت هذه المخططات التنموية رهينة أسواق المحروقات.

المطلب الثاني : تحديات التنمية المستدامة في الجزائر

هناك العديد من التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في الجزائر، يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

1)**ضعف معدل النمو الاقتصادي:** إن اعتماد الجزائر لعوائد البترول كمصدر تمويلي لبرامج التصنيع، جعل الاقتصاد الجزائري يرتبط بتقلبات أسعار هذه المادة وتغيرات المحيط الدولي، والتي لا تعتبر محصلة إنتاج حقيقي للثروة.

وقد اتخذت الجزائر عدة إصلاحات اقتصادية بهدف تصحيح الاختلال وإعادة توجيه الاقتصاد الوطني نحو اقتصاد السوق.

لكن وبالرغم من هذه الإصلاحات، إلا أن الأوضاع الاقتصادية لم تتحسن في نهاية الثمانينات، وعلى وجه الخصوص بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي والتي شهدت معدلات سالبة. إلا أن برنامج التعديل الهيكلي فيما بعد أدى إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي من 3.8%عام 1995، إلى4.6%عام 1999م[1].

وبفضل الإصلاحات المتخذة عام 2001، خاصة في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والممتد إلى غاية 2004م، تمكنت الجزائر من تحسين معدلات النمو الاقتصادي [2]، ولتحسين مستوى النمو الاقتصادي، ينبغي تعميق الإصلاحات الهيكلية من خلال ترقية الاستثمارات والنشاط الاقتصادي للدولة، عن طريق تشجيع بعض القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية مثل قطاع الفلاحة، إضافة إلى

[1] صالح تومي، راضية بخاش، "أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر"، **مجلة دراسات اقتصادية**، العدد 07، 2006،ص 20.

[2] انظر الملحق رقم (02) .

إصلاح النظام الجبائي في سياق تحفيز وتشجيع الاستثمار، وضرورة تجنب تبذير الموارد العمومية في الإدارات والمؤسسات الاقتصادية العمومية، وذلك من خلال عصرنة التسيير[1].

2) **تفشي البطالة:** نتيجة الانكماش الاقتصادي وقلة الموارد المالية للدولة، الأمر الذي أدى إلى تقلص الاستثمارات الخالقة لمناصب العمل، وبالتالي الاختلال في سوق العمل بين عارضيه وطالبيه. ومنذ عام 1987م، تم اتخاذ العديد من الإجراءات الهادفة لمحاربة البطالة ودعم التوظيف والتشغيل وذلك عن طريق عدة أجهزة مختلفة، حيث سمحت هذه الإجراءات بتقليص حجم البطالة، و تمكنت الجزائر من تحسين معدلات البطالة[2].

3) **تفاقم الفقر** : يعد تفاقم الفقر من أعظم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الجزائر واستقرارها، تم إسناد المهمة إلى وزارة التضامن الوطني والمتعلقة أساسا بمحاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي، حيث تتمركز الإستراتيجية المنتهجة في نشاطات التضامن الوطني، الشبكة الاجتماعية، برامج المساعدة على العمل، ونتيجة لكل ذلك عرف مؤشر الفقر تحسنا ملحوظا[3].

4) **التلوث البيئي** : ارتبطت مشكلات التلوث البيئي في الجزائر بطبيعة سياساتها التنموية المنتهجة، حيث أهملت هذه المخططات الاقتصادية والاجتماعية الاعتباراتِ البيئية، الأمر الذي نتج عنه زيادة حدة التلوث الصناعي بشتى أشكاله، ومخاطر التصحر وتدهور الغطاء النباتي، إضافة إلى تدهور الإطار المعيشي للأفراد.

5) **معدل التضخم:** ما يلاحظ على معدلات التضخم عبر مختلف برامج التنمية وخلال السنوات من 2001إلى 2014 أنها متذبذبة، حيث عرف نوعا ما ارتفاعا خلال السنوات2009 و2013 و هذا نتيجة الزيادات المعتبرة في الأجور ومراجعة القوانين الأساسية لمختلف القطاعات الاقتصادية والعمومية.

---

[1] زرنوح ياسمينة، **المرجع السابق**، ص 205-207.

[2] انظر الملحق رقم (03) .

[3] انظر الملحق رقم (04) .

المطلب الثالث : آفاق التنمية المستدامة

من أجل مواصلة تنمية الاقتصاد الوطني تبنت الجزائر مخططا تنمويا خماسيا للفترة 2019/2015 يهدف إلى تعزيز مقومات الاقتصاد و مواجهة تأثيرات الأزمة المالية العالمية.

ولإبراز الأهداف الطموحة والإستراتيجية لهذا البرنامج سيتم توضيح محتوى هذا البرنامج ومتطلبات تجسيده.

❖ **محتوى برنامج التنمية للفترة 2015 /2019 :** رصدت الدولة لهذا المخطط نحو 262 مليار دولار و التي تمول إضافة إلى الخزينة العمومية من قبل المؤسسات المالية و السوق المالية، حيث يهدف هذا المخطط إلي تحقيق معدل نمو يقارب 07% مع آفاق سنة 2019.

وسيتم تجسيد البرنامج العمومي للاستثمار للفترة القادمة بالاعتماد على احتياطي صرف يقدر بـــ 200مليار دولار وأرصدة صندوق ضبط الإيرادات المقدرة بـــ 5600 مليار دينار.

وتتمثل المحاور الأساسية لبرنامج التنمية الذي ستشرع الحكومة الجزائرية في تجسيده في الآتي[1]:

- تطوير الاقتصاد الوطني: وهذا من خلال مواصلة جهود اندماج الاقتصاد الوطني في محيطه الخارجي والتخلص تدريجيا من التبعية للمحروقات، وهذا بانتهاج سياسة تهدف إلى ترقية الاستثمار وتنويع الاقتصاد وتوسيع النسيج الصناعي وتطوير القطاع الفلاحي وترقية قطاع السياحة.
- ترقية وتحسين الخدمة العمومية : وذلك من خلال مواصلة جهود إنجاز البرنامج السكني والمحافظة على المكاسب الاجتماعية وترقيتها مما يساهم في تحسين مستوى معيشة السكان بشكل دائم وتثمين عملية امتصاص الفوارق الإقليمية وترقية مسعى التنمية المتوازنة بين مناطق البلاد.

[1] الجودي صاصوري، **مرجع سابق**، ص 307.

- تحسين الحكامة وترقية الديمقراطية التشاركية من خلال ترسيخ ديمقراطية تشاركية بما يشجع على ترقية قنوات الحوار والاتصال و تحسين نوعية الحكامة ومحاربة البيروقراطية و العمل على إشراك المجتمع المدني في تسيير الشؤون المحلية وتجسيد مسار اللامركزية في التسيير [1].

متطلبات تجسيد برنامج التنمية للفترة 2019/2015: من أجل تجسيد الأهداف المقررة في هذا البرنامج يتطلب العمل على تحقيق ما يلي :

1. عصرنة المنظومة المصرفية والمالية عن طريق تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم النشاط المالي و تطوير واستعمال أدوات الدفع العصرية وتدعيم وتحديث النظام المعلوماتي للبنوك و تطوير استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

2. توسيع وعصرنة القطاع الصناعي :ومن أجل تحقيق ذلك يتطلب ترقية الإنتاج الوطني وحمايته وتحسين تنافسية المؤسسات وتطبيق معايير الجودة و تعزيز النشاطات الصناعية المزودة لقطاعات الطاقة والري والفلاحة.

3. تطوير النشاطات الفلاحية: بتوسيع المساحات المسقية إلى أكثر من مليون هكتار، وخلق مستثمرات فلاحية جديدة في الهضاب العليا والجنوب بالإضافة للاستغلال الأمثل للثروة الغابية ووضع برامج طموحة بتشجير أزيد من 400.000 هكتار من الأشجار المثمرة وغير المثمرة.

تسيير المنشآت القاعدية وتوسيعها وذلك بتوسيع شبكة الطرق والطرق السيارة من خلال إنجاز الطريق السيار للهضاب العليا واستكمال المنافذ الخاصة بالطرق السيارة بطول إجمالي قدره663 كلم و تطوير شبكة الطرق من خلال إنجاز خطوط جديدة وعمليات ازدواجية لبعض الطرق وعصرنتها بالإضافة إلى تجسيد الخيارات الكبرى لتهيئة الإقليم من خلال إنجاز 2000 كلم من

[1] **المرجع نفسه**، ص 308.

الطرق الجديدة في مناطق الجنوب والهضاب، و مواصلة توسيع شبكة السكك الحديدية و عصرنتها وإنشاء محطات جديدة.

كما قامت الدولة الجزائرية بالعديد من المشاريع في سبيل تحقيق التنمية المستدامة و من أهم هذه المشاريع نذكر:

I. مشروع تهيئة الإقليم الجزائري ففي سنة 2001 أصدرت الدولة قانون التهيئة الإقليمية و التنمية المستدامة وهذا ما سنفصل فيه في الفصل الموالي.

II. مشروع قانون التنمية المستدامة للسياحة ومناطق التوسع والمواقع السياحية الذي يتمحور حول ضرورة الارتقاء بقطاع السياحة إلى مصاف القطاعات المدرة للثروة وتسييره عقلانيا، ومعالجة و ضبط إستراتيجية وطنية واضحة في ميدان السياحة ،و معالجة العقار السياحي الذي يعرقل الاستثمار السياحي عبر مختلف مناطق الوطن[1].

III. مشروع الصرف الصحي للنفايات يهدف هذا المشروع لمعالجة أكثر من 200 ألف طن من النفايات الخطيرة وضع إستراتيجية بيئية وطنية معتمدة على التقرير الوطني حول وضعية البيئة والمخطط الوطني للنشاطات البيئية والتنمية المستدامة، بحيث تتمكن من تسيير النفايات الخاصة تسييرا جبريا يخضع لمقاييس بيئة عالمية.

IV. مشروع الطاقات المتجددة:[2] و من أهم أهدافها ترشيد استعمال الطاقات المتجددة ضمن تنمية مستدامة وذلك عن طريق القيام بجمع الأعمال المتعلقة بالمساهمات في مجال البحث والتكوين والإعلام وتجهيز جميع الأقسام بالوسائل الإعلامية وخاصة منها الإنتاجية بالإضافة إلى تنمية الطاقة المتجددة وخاصة منها الطاقة الشمسية والطاقة البيوحرارية وطاقة الرياح.

---

[1] يحى وناس، **دليل المنتخب المحلي لحماية البيئة**، الجزائر : دار العرب للنشر و التوزيع، 2001 ، ص 346.

[2] وزارة الطاقة و المناجم، مدير الطاقة الجديدة و المتجددة، **دليل الطاقة المتجددة**: الجزائر، 2007، ص 41.

V.مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر: و من بين أبر أهداف هذا البرنامج إيجاد مصدر بديل للطاقة كون المصادر التقليدية في طور النفاذ و تمكين سكان المناطق النائية من الاستفادة من الخدمات العمومية دون اللجوء إلى قطع مسافات طويلة للالتحاق بالمدن و استخدام مصدر الطاقة نقي ونظيف وغير ناضب.

المبحث الثالث: السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة.

يعتبر المخطط الوطني لتهيئة الإقليم من أهم الاستراتيجيات الوطنية والخطط و الأدوات لتهيئة الاقليم و تنميته المستدامة في العشرية الأخيرة و التي تشكل رهانا وطنيا و تحديا للبناء و التنمية المستدامة.

المطلب الأول: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

أنشأ هذا المخطط بموجب القانون رقم 20/01 الصادر في 15 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، و يعتبر المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الأداة الرئيسية لتنظيم وشغل المجال الوطني.

لقد جاء هذا المخطط الوطني كثمرة نقاش وطني ، حيث استغرق إعداده 05 سنوات، و في إطار ذلك تم اشراك مختلف الفاعلين (جميع القطاعات الوزارية و الجماعات الإقليمية) بما فيهم الأحزاب السياسية و المجتمع المدني من خلال تنظيم دورات جهوية شارك فيها أكثر من 500 ألف مشارك من أكثر من 20 ولاية.

تم إحداث المجلس الوطني لتهيئة الإقليم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-416 حيث يضطلع على وجه الخصوص باقتراح التقييم و التحديث الدوري لل مخطط الوطني لتهيئة الإقليم و إعداد

المخططات التوجيهية، بالإضافة إلى تقديم تقرير سنوي عن تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم أمام البرلمان[1].

وقد تمت المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم طبقا للقانون رقم 10- 02 المؤرخ في 2010/06/29 الصادر في 2010/10/21.

و يعد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، وثيقة توجيهية للتخطيط الإقليمي، ومخططا بيئيا وفقا للمعيار الموضوعي للتخطيط البيئي[2]، و يعتبر وسيلة بالدراجة الأولى للمحافظة على العقار و البيئة و عصرنة المدن من خلال المتطلبات التي يرمي إلى تحقيقها من ذلك ضرورة تنظيم توزيع السكان و النشاطات في الإقليم، وتوضيح التنظيم العقاري للأراضي الفلاحية و السهبية و المحافظة على التربة و التصحر، و يتم تنفيذه على في آفاق 2030 ويكون محلا للتقييم و التحديث كل خمس سنوات.[3]

و يهدف المخطط الوطني لتهيئة الإقليم إلى ما يلي:

- إعداد إستراتيجية لإعادة توازن توزيع النشاطات، السكان و وسائل التنمية.
- مكافحة أسباب النزوح الريفي و إنعاش المناطق المهمشة.
- و ضع بنية حضرية حقيقية و تنظيم سياسة المدينة.
- إحداث ترابط بين الخيارات الوطنية و برامج التكامل الجهوية.
- ترقية التنمية المحلية و التسيير التساهمي.
- بعث التنمية الاقتصادية لإنشاء الثروات، خلق مناصب الشغل و مكافحة الفقر.

---

[1] هاجر فخار، عايدة مصطفاوي،" سياسة تهيئة الإقليم في الجزائر بين الواقع و المأمول"، **مجلة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية**، عدد 12، جامعة البليدة2، جوان2010، ص586.

[2] يحيى وناس، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه، **أطروحة دكتوراه**، الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الحقوق تخصص القانون العام ، جويلية 2007، ص 35.

[3] قانون 10-02، **مرجع سابق**، ص 115.

- الحفاظ على الموارد الطبيعية كالمياه، و الأراضي الفلاحية، الغابات و التنوع البيئي[1].

ومن بين أهم مبادئ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم نذكر :

- **مبدأ التنمية المستدامة:** إن التنمية المستدامة تهدف إلى التوفيق بين تنمية اجتماعية وإقتصادية قابلة للاستمرار و حماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية[2]."

و تسمح إستراتيجية المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة. المتمثلة في البعد الاقتصادي و البعد الاجتماعي و البعد البيئي[3].

مبدأ الحكم الراشد: و المتمثل في مبدأ المشاركة، الذي مفاده إفساح المجال لمشاركة مختلف الأطراف في تسيير أو إدارة المسؤولية و ذلك بإعمال قواعد الشراكة بين القطاعين العام و الخاص، و مشاركة المجتمع المدني و تفعيل دور الجماعات الإقليمية[4].

ومن أهم إستراتجيات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة نذكر:

1. **تحقيق ديمومة الإقليم:** وذلك عن طريق الحفاظ على ديمومة المورد المائي و الحفاظ على التربة ومكافحة التصحر، الحفاظ على الأنظمة البيئية و الوقاية من المخاطر الكبرى وتسيير الكوارث.

حماية التراث الثقافي[5].

---

[1] كربالي بغداد، حمداني محمد، **مرجع سابق**، ص20.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**. قانون رقم 10/03، المؤرخ في 2003/06/19،المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، العدد43، المادة 04، ص 09.

[3] ناصر مراد،" التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر"، **مجلة التواصل**، عدد 26 ، جوان2010 ، ص135.

[4] قانون رقم 02/10 ، **المرجع السابق**، ص 116-120.

[5] حاروش نور الدين،" إستراتيجية إدارة المياه في الجزائر"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد السابع، جوان 2012
، ص59 .

-**تحقيق التوازن الإقليمي:** وهذا يتم عن طريق كبح التسحل وتوازن الساحل وذلك بتحديد و مراقبة تعمير الساحل وكبح التوسع الطولي للمدن الشاطئية و كبح توسع التجمعات السكنية في الوسط الفلاحي، و إعادة توجيه ونشر التعمير، و إنشاء مدن جديدة كأداة لتنظيم وتخفيف الضغط عن الساحل، كمدينة سيدي عبد الله في العاصمة، وعقاز و رأس فلكون في وهران[1].

-خيار الهضاب العليا: وضع تدابير تحفيزية لجذب المستثمرين وخلق وظائف شغل في منطقه الهضاب، مع إنشاء مدن جديدة، قادرة على خلق هجرة عكسية من المدن الساحلية والتلية إلى المدن المتواجدة في الهضاب العليا مثل مدينة بوغزول[2].

- حماية وتثمين نظام الواحات و الاستغلال المستدام للمياه الجوفية الصحراوية، و لثروات الجنوب وتكييفها مع التكنولوجيا العصرية دعم التنافسية والجاذبية والنمو :عن طريق الاستغلال المناسب للإمكانيات، و قدرات الفضاءات الصحراوية، و إدماجها بطريقة عملية وفعالة في ديناميكية الأقاليم الوطنية، وتسمح عملية إعادة توطين النشاطات الاقتصادية والإدارية، بدفع وتحريك الهجرة نحو الجنوب، وخلق وضعية التنافسية بين الأقاليم[3].

-تغيير تموقع الأنشطة والتمركز الإداري.

-ترقية النظام الحضري.

2.تحقيق التنافسية الإقليمي: و تتركز على تطوير هياكل النقل والطاقة وخدمات الاتصال، تأهيل وعصرنة المدن الأربعة الكبرى، إضافة إلى تنمية أقطاب للجاذبية حول المدن الأربعة الكبرى، إنجاز مداخل وطرق الربط، بتدعيم وتحديث الربط البحري، الجوي، والبري وإنجاز طرق

---

[1] قانون رقم 02/10، **مرجع سابق**، ص 61،62.

[2] تكواشت كمال، الآليات القانونية للحد من ظاهرة البناء الفوضوي في الجزائر، **رسالة ماجستير** ، الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الحقوق، 2009/2008، ص 68.

[3] قانون رقم 02/10، **مرجع سابق**، ص 65،66.

داخلية، إلى جانب الاهتمام بصورة المدينة"الواجهة"[1] و إنشاء أقطاب الجاذبية والمناطق المندمجة للتنمية الصناعية التي تتكون من تجمع عدة ولايات تتمركز فيها مجموعة من المؤسسات ذات الأنشطة المتنوعة أو المتخصصة، زيادة على ذلك يجب إنشاء فضاءات البرمجة الإقليمية إعادة لتشكيل جغرافي للإقليم، يجمع عدة ولايات متاخمة لها خصوصيات فيزيائية ووجهات إنمائية مماثلة، يتم تسييرها عن طريق ندوات جهوية لتهيئة الإقليم[2]، بالإضافة إلى دعم التنمية المحلية.

4. **إستراتيجية تحقيق الإنصاف الإقليمي:** وذلك عن طريق التجديد الحضري وسياسة المدينة و إستعادة المدينة لبعدها الوظيفي، وتوفير الشروط الملائمة للانتقال نحو مدينة مستدامة وترقية العمران الحضري التساهمي من خلال التشاور مع الفاعلين في مجال سياسة المدينة، ووضع أدوات تنظيمية خاصة بالأقاليم الحضرية[3] بالإضافة إلى التجديد الريفي بوضع مشاريع جوارية للتنمية الريفية المندمجة، و تدعيم القواعد الإنتاجية والتنوع الريفي.

– إستدراك وتأهيل المناطق ذات العوائق بوضع مخطط يرتكز على تحسين شروط الحياة في هذه المناطق، وفك العزلة فيها قصد تسهيل الوصول إليها، إضافة إلى وضع ديناميات التنمية المحلية وتثمين الأقاليم و إعداد مخطط تأهيل المناطق ذات العوائق[4].

المطلب الثاني : الآليات الفرعية للتهيئة الإقليمية و التنمية المستدامة

---

[1] طواهرية أحلام، "رؤية برنامج إستراتيجية تنمية المدن التابعة لمنظمات تحالف المدن في تخطيط المدن – دراسة تحليلية لآليات تفعيل البرنامج في الجزائر–"، **رسالة ماجستير**، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق و العلوم و السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012/2011، ص 65–66.

[2] قانون 20/01 ، **المرجع السابق**، المادة 51،52.

[3] جمان محمد، "سياسة تهيئة الإقليم في الجزائر–واقع و تقييم–"، **رسالة ماجستير** ، الجزائر: جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق، تخصص قانون ، 2012/2011، ص 113.

[4] **المرجع نفسه**، ص 99–102.

يتفرع عن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم مخططات فرعية على الصعيد القطاعي و الإقليم و هذا من أجل تجسيد وتجسيد البرامج على أرض الواقع و تحقيق تنمية مستدامة.

1) **المخططات القطاعية** تتمثل المخططات المتفرعة قطاعيا عن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، في المخططات التوجيهية للبنى التحتية الكبرى، والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية، وعددها واحد وعشرون مخططا، تم تجميعها في الميادين الخمسة التالية :البيئة والتراث، الاقتصاد، النقل والمواصلات، التكوين، الصحة والرياضة وهي :(المخطط التوجيهي للفضاءات الطبيعية و المناطق المحمية، المخطط التوجيهي للماء، المخطط التوجيهي للطرق و الطرق السيارة، المخطط التوجيهي للسكك الحديدي، المخطط التوجيهي للمطارات، المخطط التوجيهي للموانئ البحرية، للتنمية الفلاحية، المخطط التوجيهي لتنمية نشاطات الصيد البحري و تربية المائيات، المخطط التوجيهي لشبكات الطاقة، المخطط التوجيهي للخدمات و الهياكل في ميدان المواصلات السلكية و اللاسلكية و المواصلات و الإعلام، المخطط التوجيهي للتعليم العالي و البحث العلمي، المخطط التوجيهي للتكوين، المخطط التوجيهي الصحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، المخطط التوجيهي للمواد والخدمات و التجهيزات الثقافية الكبرى، المخطط التوجيهي للمناطق الأثرية و التاريخية، المخطط التوجيهي للرياضة و التجهيزات الرياضية الكبرى، المخطط التوجيهي للانتشار الفضائي الصناعي، المخطط التوجيهي للنقل، المخطط التوجيهي للقواعد اللوجستية، المخطط التوجيهي لتهيئة رواق الطريق السيار شرق- غرب)[1].

و تعد هذه المخططات الأدوات المفضلة لتطوير الإقليم الوطني والتنمية المنسجمة لمناطقه، كما أنها تسمح بتوجيه العمل القطاعي للوزارات المختلفة، وتهدف إلى إدماج الاقتصاد الوطني في فضاءات التبادل الحر، وتساهم في إنتاج ثروات جديدة، وخلق فرص العمل

[1] قانون رقم 02/10، **المرجع السابق**، ص 119- 120.

كما تسعى الدولة من خلال هذه المخططات إلى إقامة سلسلة بنى تحتية للنقل مترابطة ومتعددة الأنماط لضمان المواصلات الإقليمية، دعم إعادة توازن الإقليم و إنصافه من خلال روابط فعالة بين مختلف الفضاءات، ضمان جاذبية وتنافسية الإقليم، وتعزيز العلاقات داخل النظام الحضري وضمان مستوى علاقات مرضي بين المدينة والريف[1] .

يتضمن كل مخطط توجيهي قطاعي تحليل استشرافي عام للميدان المعني بالمخطط وتشخيص عام للقطاع المعني وتطوره، ويحدد الأعمال الواجب القيام بها على المدى الطويل، المتوسط والقصير، وكذا تقسيمها الإقليمي وعناصر برمجتها، مع تبيان المشاريع ذات الأولوية، وكل الأحكام المطلوبة لتنفيذه، ولغرض تفعيل هذه المخططات جرى إعدادها ودراستها من طرف الحكومة خلال سنة 2007 ، باستثناء المخططات المتعلقة بالنقل التي لا تزال قيد الإنجاز[2].

2) **المخططات الجهوية و الإقليمية:** تعتبر المخططات الإقليمية مخططات متفرعة إقليميا عن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، في المخططات التي تشغل مجال إقليمي معين، وتنقسم إلى 09 مخططات جهوية لتهيئة الإقليم(لكل إقليم مخطط حسب التقسيم أقاليم الجزائر)، و 48 مخطط لتهيئة إقليم الولاية، و04 مخططات توجيهية لتهيئة المدن الكبرى.

تساهم هذه المخططات في تفعيل العمل الفضائي والإقليمي للمجموعات الإقليمية، وتترجم التوجيهات العامة للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم على المستويين الجهوي والمحلي، فالمخططات الجهوية التي توضع على مستوى فضاءات البرمجة الإقليمية، التي تضم عدد من الولايات لها خصوصيات مشتركة، تهدف إلى إحداث التوازن الجهوي في عمليات التنمية، حيث تضع الترتيبات المتعلقة بالحفاظ على الموارد الطبيعية خاصة الماء، وتنظم العمران بما يشجع على

---

[1] الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، **تقريرحول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة عرض حال الجزائر، 1999-2008**، نوفمبر 2008، ص 402.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**. مرسوم تنفيذي رقم 416/05، المؤرخ في 2005/11/02، يحدد تشكيل المجلس الوطني لتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة و مهامه و كيفيات سيره، العدد 72، المادة 9.

التطور الاقتصادي والتضامن، وإندماج السكان و توزيع الأنشطة والخدمات والتسيير المحكم للفضاء، ترقية الأنشطة الفلاحية وتجديد إحياء الفضاءات الريفية، وضع الأعمال المتعلّقة بتفعيل الاقتصاد الجهوي، وضع مشاريع اقتصادية للتصنيع والموفرة لفرص الشغل[1].

و على المستوى المحلي عن طريق مخططات تهيئة إقليم الولاية[2]، والمخططات التوجيهية لتهيئة المدن الكبرى، حيث يهدف النوع الأول إلى تنظيم الخدمات المحلية ذات المنفعة العمومية، وتهيئة وتنمية المساحات المشتركة بين البلديات، أما النوع الثاني فهو يتعلق بتهيئة إقليم المدن الكبرى(الجزائر، عنابة، وهران وقسنطينة) وتهدف إلى تحديد التوجيهات العامة باستعمال الأرض، تحديد مواقع البنى التحتية الكبرى للنقل ومواقع التجهيزات الكبرى المهيكلة، التوجيهات العامة لحماية البيئة والتراث الطبيعي والثقافي والتاريخي، تحديد مواقع للتوسع الحضري وللأنشطة الصناعية والسياحية، ومواقع التجمعات السكنية الجديدة[3].

بالإضافة إلى مخطط شغل الأراضي الذي يحدد شغل الأراضي بالتفصيل في إطار توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية، وحقوق استخدام الأراضي و البناء على مستوى البلديات ، و يعتبر أداة جيدة للامركزية لاتخاذ القرار في تنظيم المجال.

المطلب الثالث: سبل دعم التنمية المستدامة بالمناطق الصحراوية

تسعى الجزائر جاهدة بين حتمية تحقيق التنمية الاقتصادية و بين متطلبات حماية البيئة والحد من التلوث وهذا في إطار ما يعرف بالتنمية المستدامة.

---

[1] قانون رقم 20/01، **المرجع السابق**، المادة 49.

[2] علاوة بولحواش،" آليات التهيئة الإقليمية في الجزائر"، **منتدى الموسوعة الجغرافية بالتعاون مع الجمعية الجغرافية السورية**، ، ص 93-97.

[3] قانون رقم 20/01، **المرجع السابق**، المادة 52-53.

و التنمية الإقليمية باعتبارها نواة التنمية الشاملة، تسعى الدولة الجزائرية إلى ترقية مدن الجنوب من خلال سياساتها الإقليمية و تجسيد برامج المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، و لتأسيس تنمية إقليمية فعالة في المناطق الصحراوية يجب عليها أن ترتكز على الخصوص :

أولا- دعم استدامة الفلاحة الصحراوية: أولت الدولة أهمية كبرى لتحقيق التنمية المحلية الفلاحة في كامل التراب الوطني، خاصة إقليم الهضاب العليا و الجنوب، من خلال العديد من البرامج المخططات الوطنية مثل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، برنامج التنمية الزراعية و الريفية، وتهدف هذه البرامج و المخططات إلى:

-تحسين ظروف ممارسة الأنشطة الزراعية و الرعوية.

-تشجيع القاطنين في الريف و الأقاليم الصحراوية على تنويع الأنشطة الفلاحية و الرعوية، كعامل مهم على تحسين مداخيل العائلات الريفية و الصحراوية.

-تسريع عمليات تحديث و تطوير القطاع الفلاحي عبر تشجيع الاستثمارات المنتجة والتكنولوجيات المعاصرة في مجال الاستغلال الزراعي.

-العمل على تحقيق الأمن الغذائي، لاسيما في المواد ذات الاستهلاك الواسع.

-حماية الأنظمة البيئية المختلفة، سواء في المناطق الريفية أو الصحراوية[1].

وتجد الإشارة إلى أن نجاح هذه البرامج يكمن في تشجيع الفلاحين و المزارعين المحليين، وتوفير الإمكانيات المادية و البشرية، مع مراعاة وخصوصية إقليم الجنوب.

ثانيا- تنشيط السياحة البيئية المستدامة : أضحت السياحة إحدى صناعات العالم المهمة في الوقت الحاضر ، و تعد السياحة الصحراوية في الجزائر أحد أهم أنواع السياحة وذلك لتنوعها من جهة،

[1] محمد مسعودي، "آليات دعم التنمية المستدامة بالمناطق الصحراوية"، **مجلة التكامل الاقتصادي**، 2014، ص167-168.

وللإقبال الشديد عليها، حيث يتسم هذا النوع بجاذبية وخاصة لهواة الطبيعة في المحميات الطبيعية وخارجها ، وللسياحة المستدامة ثالث أبعاد هي:

– الاستدامة الاقتصادية من خلال خلق الثروة، بعث استثمارات جديدة، تنويع العائد الاقتصادي و مصادر الدخل القومي بالإضافة إلى تحسين البنية التحتية.

– أما الاستدامة البيئية فتكون من خلال التوازن البيئي ووضع ضوابط الترشيد السلوكي في استهلاك الموارد أو في استعمالها أو استخراجها، أما الاستدامة الاجتماعية و الثقافية تكون من خلال توفير مناصب الشغل ، التقسيم العادل للمداخل المختلفة، تنمية العلاقات الاجتماعية و غيرها [1]، وهذا يتم عن طريق:

– دعم وتعزيز الاستثمار في البنى التحتية والتجهيزات الأساسية والتقنيات الحديثة في الاتصالات ونظم المعلومات، إذ يعد ضعفها أهم تحد يواجه كفاءة التسويق السياحي.

–العمل على توفير الخدمات السياحية بالأسعار المعقولة عن طريق تحديد جهة سياحية مسؤولة عن مراقبة الأسعار وفتح باب المنافسة في تقديم الخدمات السياحية.

–العمل على وضع خطة استثمارية واضحة في مجال السياحة تستطيع من خلالها تطوير العرض السياحي كما وكيفا، ومن خلال توزيع عادل للاستثمارات على مستوى جميع المناطق السياحية في الجزائر.

–تثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية وتوظيفها لخدمة وترقية السياحة، وضرورة ترقية المنتج السياحي والصحراوي خاصة، وذلك بإطلاق أقطاب سياحية للامتياز في الجنوب[2].

---

[1] **المرجع نفسه** ، ص 171.

[2] خليف مصطفى غرايبة، **السياحة الصحراوية : تنمية الصحراء في الوط العربي** ، عمان: دار قنديل للنشر و التوزيع ،2009، ص 214.

ثالثا– تشجيع الاستثمارات الخضراء: لقد نصت بعض القوانين الجزائرية على تقديم للمؤسسات و المشاريع التي تراعي الالتزامات البيئية و تساهم في الحد من التلوث على غرار قانون حماية البيئة في اطار التنمية المستدامة.

و توجهات المستثمرين المسجلة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، فيما يخص المجال البيئي أو ما يعرف بالاستثمارات الخضراء، تتعلق أساسا بمجال تسيير النفايات الحضرية الصلبة، وعلى الرغم من محدودية الحوافز الاستثمارية الممنوحة في المجال البيئي من طرف وكالات دعم الاستثمار والتشغيل يمكن استدراكها عن طريق منح حوافز جبائية و مالية في هذا المجال[1].

خلاصة الفصل

تتميز الجزائر باتساع رقعتها الجغرافية و اختلاف تضاريسها ومناخها، يمكن تقسيمها الى ثلاث مناطق رئيسية، إقليم الشمال ، وإقليم الهضاب العليا، و إقليم الجنوب، يتميز كل إقليم بخصائص جغرافية و بشرية و اقتصادية و موارد طبيعية خاصة، كما يميز كل منها مجموعة من المشاكل و المعوقات تختلف من إقليم إلى أخر ولعل إقليم الجنوب و ما تعيشه مدنه أكثر الأقاليم تهميشا و تخلفا، أثرت في تنميتها وتطورها، رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة من أجل تحقيق تهيئة هذه الأقاليم عبر عدة مراحل.

وقد سعت الدولة الى القضاء على هذه الاختلالات و خلق توازن بين أقاليمها من خلال العديد من المشاريع و المخططات أهمها المخطط الوطني لتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة، هذا المخطط يعكس إرادة الدولة في استعادة البعد الإقليمي، وإرساء معالم تهيئة إقليمية، تكون في مستوى تحديات العصر، حيث يكتسي المخطط الوطني لتهيئة الإقليم أهمية كبيرة في سبيل تحقيق ذلك، فهو يبرز السياسة التي تعتزم الدولة انتهاجها في شغل المجال الوطني وتنظيمه، وقد واكب المخطط الوطني لتهيئة الإقليم تحولات العصر، ويظهر ذلك في اقترانه بمبدأي التنمية المستدامة

[1] محمد مسعودي، **المرجع السابق**، ص 172-173.

والحكم الراشد و إضفاء الطابع الإلزامي على هذا المخطط ضمانا لفعالیته، وإعتبره وثیقة تسمو على باقي مخططات التهیئة، ومرجعا لعمل السلطات العمومیة.

لعل أبرز ما في المخطط الوطني لتهیئة الإقلیم، اعترافه لكل جزء من التراب الوطني بالحق في التنمیة والرفاه، فالأمر لا یتعلق بمفاضلة بین الأقالیم والمناطق، بل بضمان تنمیتها بطریقة منسجمة، فالمبدأ الذي تسترشد به الدولة في تنظیم العلاقة بین أقالیمها المتباینة، هو تحقیق تكافؤ الفرص بین الأقالیم والمناطق المختلفة، باستغلال مؤهلاتها الجغرافیة وإمكانیتها الكامنة.

الفصل الثالث

إستراتيجية التهيئة الإقليمية لتحقيق التنمية المستدامة بمدن الجنوب ولاية بسكرة نموذجا.

تهدف سياسة تهيئة الإقليم إلى تحقيق التوازن و تكافؤ الفرص بين مختلف الأقاليم و تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية لكل إقليم من أقاليم البلاد، و المحافظة على البيئة والموارد النادرة وتحقيق التنمية المستدامة، و هذا ما سعت إليه الجزائر من خلال تطوير سياستها في مجال تهيئة الإقليم باتباعها العديد من البرامج و المخططات وفق خصوصية كل إقليم.

ويعتبر إقليم الجنوب أكبر الأقاليم لذلك إتخذت الجزائر العديد من الإجراءات في مجال التهيئة الإقليمية، ونظرا لشساعة الإقليم الجنوبي تم التركيز على دراسة حالة بسكرة كأحد مدن الجنوب

المبحث الأول: التعريف بالحالة

تعتبر ولاية بسكرة أحد مدن الجنوب الجزائري وتعرف ببوابة الصحراء و تعتبر همزة وصل بين الشمال و الجنوب، وتمتع ولاية بسكرة على العديد من المؤهلات الطبيعية و البشرية و المقومات الاقتصادية تجعلها، قبلتا للاستثمار ومناخا يساعد في تحقيق تنمية مستدامة.

المطلب الأول: التعريف بولاية بسكرة

- ✓ **الإطار التاريخي :**

ظلت التسمية الحقيقية لمدينة بسكرة محل خلاف بين المؤرخين سواء منهم العرب أو الأجانب، فيرى الجغرافي المؤرخ " شارل تيسو" أن اسمها " فيسيرا" وهي كلمة رومانية، تعني المحطة التجارية أو" بيسينام " نسبة إلى المنبع المعدني حمام الصالحين، أما المؤرخ زهير الزاهري فيرى بأن اسم مدينة بسكرة مشتق من كلمة "سكرة" نسبة إلى حلاوة تمرها، وبعد الفتح الإسلامي أصبحت تسمى" العربة "و ثم " بسكرة "والتي تعرف مدينة بواحة الزيبان، و الزاب يعني واحة بالأمازيغية وبين تعدد التسميات تبقى ولاية بسكرة مرتبطة بتاريخ منطقة الزيبان.

إن بسكرة مدينة قديمة تأسست في العصر الذي كان الرومان يحتلون بلاد البربر خلال القرنين الرابع والخامس الميلاديين و كانت المدينة تضم بين أسوارها أسقفين الأولى كاثوليكية و الثانية

دوناستية، و بعد ذلك خربت ثم أعيد بناؤها بعد الفتوحات الإسلامية و تعاقب الدويلات و الخلافات عليها[1].

و خلال القرن 17 إبان الحكم العثماني احتفظت بفضل ما كانت تتمتع به من موارد اقتصادية و تجارية، إضافة إلى موقعها الاستراتيجي بنوع من الأهمية بعد أن أقام الأتراك حامية (برج الترك) لكن دون أن يتركوا آثارا عبر تلك المرحلة و مع نهاية التواجد التركي أصبحت المدينة تضم تجمعات سكنية بالمناطق (قداشة، مجنيش، رأس القرية، لمسيد، سيدي بركات، باب الضرب، فلياش) لتشكل التجمعات الأساسية وتبرز ذلك التجانس، حيث نرى الحدود التي تفصل بين التجمعات كما أن هناك شبكة طرق أساسية و ثانوية تربط بين التجمعات[2].

كانت فترة الاحتلال الفرنسي مرحلة هامة نظرا لطابعه الاستيطاني، فقد وقعت المدينة تحت الاحتلال سنة 1844، بعد مقاومة هامة من طرف الأهالي بقيادة" الحاج الصغير العقبي" .

و نظرا لأهميتها وموقعها اعتبرت منطقة عسكرية وقد تم في هذه المرحلة تشييد حامية بها عرفت باسم قلعة" سان جرمان". لتتحول سنة 1878 إلى بلدية ذات صلاحيات كاملة بحكم قرار مجلس الشيوخ المؤرخ في 9 أفريل 1889 ، و لعل أولى محاولات التعمير و الاستيطان هي بناء معسكر الحامية العسكرية، حيث تم اختيار المكان المعروف" برأس الماء " حديقة الشهيد العربي بن مهيدي حاليا و لم يكن الاختيار بمحض الصدفة بل نتيجة للظروف و لمتطلبات عسكرية واقتصادية الهدف منها التحكم في أنظمة توزيع المياه، و تحديدا لأهم خطوات السياسة التنموية في مدينة بسكرة في عهد الاستعمار، وقد تم انجاز إنشاء بعض المنشآت القاعدية و الخدماتية و العسكرية و التجمعات السكانية[3].

---

[1] ميدني شايب ذراع، "واقع سياسة التهيئة العمرانية في ضوء التنمية المستدامة– مدينة بسكرة نموذجا"، **أطروحة دكتوراه**، الجزائر، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2014/2013، ص 159.

[2] بوزغاية باية، "تلوث البيئة و التنمية بمدينة بسكرة"، **رسالة ماجستير**، الجزائر: جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا، 2008/2007، ص 184.

[3] **المرجع نفسه**، ص 185.

وبعد الاستقلال، كانت بسكرة دائرة تابعة لولاية الأوراس حتى عام 1974 تاريخ التقسيم الإداري الجديد طبقا للأمر رقم 69/74، 1974و كانت تظم آنذاك 22 بلدية وستة (06) دوائر، لترقى بعدها إلى ولاية طبقا للقانون رقم 84-04 المؤرخ في 1984/02/04، حيث انقسمت إلى شطرين، ولاية الوادي التي تشكلت بضم دائرتي الوادي والمغير و ولاية بسكرة التي أصبحت تضم 33 بلدية وأربعة (4) دوائر[1].

و في سنة 1991 تم تعديل إداري طفيف على الدوائر حيث أصبح عددها 12 دائرة وبقي عدد البلديات على حاله آي 33 بلدية، أعيد توزيعها على الدوائر حسب التقسيم الحالي[2].

وفي سنة 2015، أنشئت بها ولاية منتدبة هي "أولاد جلال"،" سيدي خالد": والبلديات التابعة لها وهي سيدي خالد، البسباس، ورأس الميعاد[3].

- ✓ **الإطار الجغرافي:**

تقع ولاية بسكرة في الناحية الجنوبية الشرقية للبلاد وتتربع على مساحة تقدر بـــ 21509.80 كلم^2 يقدر ارتفاعها على مستوى البحر بـــ 128 متر، و تعتبر من أهم الواحات الكبرى في الجزائر، تحدها ولاية باتنة شمالا و من الشمال الغربي ولاية مسيلة و من الشمال الشرقي ولاية خنشلة، و ولاية الجلفة من الجنوب الغربي، و ولاية الوادي من الجنوب الشرقي و من الجنوب ولاية ورقلة رمزها الإداري 07[4].

تضم 12 دائرة 33 بلدية وهي :

---

[1] ميدني شايب ذراع، **مرجع سابق**، ص160.

[2] محمد لمين علون، حليمة عطية، "قراءة في مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري- دراسة حالة القطاع الفلاحي بولاية بسكرة-"، **مجلة نور للدراسات الاقتصادية**، العدد 03، 2016، ص 142.

[3] نسيمة طرطار، " النسق العمراني لولاية بسكرة بين القطبية الجاذبية ووظيفة المجال دراسة حالة ولاية بسكرة"، **رسالة ماجستير**، الجزائر: جامعة محمد خيضر، كلية العلوم و التكنولوجيا، قسم الهندسة المعمارية، 2014/2013، ص 122.

[4] **المرجع نفسه**، ص 123.

1. دائرة بسكرة وتضم بلديتين(02) هي بسكرة و الحاجب

2. دائرة طولقة تضم أربعة (04) بلديات هي طولقة، بوشقرون، برج بن عزوز، ليشانة.

3. دائرة أولاد جلال وتضم ثلاثة(03) بلديات هي أولاد جلال، الشعيبة، والدوسن.

4. دائرة سيدي خالد وتضم ثلاثة(03) بلديات وهي سيدي خالد، البسباس، ورأس الميعاد.

5. دائرة جمورة وتضم بلديتين(02) هي جمورة و البرانيس.

6. دائرة القنطرة وتضم بلديتين(02) هي القنطرة و عين زعطوط.

7. دائرة سدي عقبة تضم أربعة (04) بلديات سيدي عقبة، شتمة، الحوش و عين الناقة.

8. دائرة أورلال تضم خمسة (05) بلديات هي أورلال، أوماش، مليلي، مخادمة و ليواة.

9. دائرة مشونش تضم بلدية واحدة (01) بلدية هي مشونش.

10. دائرة فوغالة وتضم بلديتين(02) هي فوغالة، الغروس.

11. دائرة الوطاية تضم بلدية واحدة(01) بلدية هي الوطاية.

12. دائرة زريبة الوادي تضم أربعة (04) بلديات زريبة الوادي، خنقة سيدي ناجي،الفيض و المزيرعة[1].

السكان أعطت تقديرات السكان الى غاية 2016/12/31 النتائج النهائية التالية[2] :

- نسبة النمو السنوي 2.30 % .
- الكثافة السكانية 41 ساكن / كلم².
- العدد الإجمالي للسكان بلغ 889205 نسمة منهم :
  - 453487 ذكور بنسبة 51 %.
  - 435718إناث بنسبة 49 %.

[1] أنظر الملحق رقم (05) .

[2] أنظر الملحق رقم (06) .

- توزيع عدد سكان الولاية حسب التشتت :

  - تجمعات مقر البلديات 685805 نسمة أي بنسبة 77.13%.
  - تجمعات ثانوية 72683 نسمة أي بنسبة 8.17 %.
  - المناطق المبعثرة 119987 نسمة أي بنسبة 13.49 %.
  - السكان الرحل 10730 نسمة أي بنسبة 1.21%.

- توزيع السكان بين حضريين و ريفيين:

  - 543749 حضريون أي بنسبة 61.15%.
  - 345456 متمركزون في الأرياف أي بنسبة 38.85%.

وهذا باعتبار اثني عشر تجمع سكني مصنف(أي مقرات الدوائر) كمناطق حضرية نظرا لدورها الإداري بالإضافة إلى توفر بعض المرافق الإدارية، الاجتماعية والثقافية الأخرى[1].

المطلب الثاني: الخصائص الجغرافية

تتميز جغرافيا ولاية بسكرة بالتنوع سواء على سعيد التضاريس أو المناخ:

أ - **التضاريس:** سوف نختصر حديثنا عن تضاريس الولاية في تقديم المكونات المتجانسة الأساسية وهي كالتالي:

- **الجبال:** تمثل الجبال نسبة قليلة من مساحة الولاية أي 13%، تتمركز غالبيتها في الشمال تتكون من: جبال القايد، جبال حمارة، جبل قسوم 1087 متر، جبل رباع 712 مترن، جبل قارة، جبل بورزال، جبل امليلي1496 متر، جبل حوجة 1070 متر، جبل أحمر خدو ، وآخرها جبل تاكتيوت ويضم أعلى قمة 1942 متر.

[1] نسيمة طرطار، **المرجع السابق**، ص 134.

- **الهضاب:** أقل علوا من المنطقة الجبلية، تتمثل في مناطق السفوح وتمتد حتى الناحية الجنوبية الغربية مكونة ما يعرف بهضبة أولاد جلال .
- **السهول :**تمتد على محور" الوطاية– طولقة" ممتدة إلى الشرق لتشمل سهول سيدي عقبة، و زريبة الوادي[1].

الجيولوجيا: جيولوجية المنطقة يغلب عليها الكريطاسي وخاصة في المناطق التي تتبين فيها الجبال من الناحية الشمالية للولاية :القنطرة، جمورة، برانيس الوطاية.

من الناحية الشمالية الغربية للولاية :فوغالة، طولقة، الشعيبة، رأس الميعاد والبسباس أغلبية التكوينات هي الميوبليوسين.

ب – **المناخ:** مناخ الولاية شبه جاف إلى جاف، يمتاز فصل الصيف بالحرارة و الجفاف وفصل الشتاء بالبرودة والجفاف أيضا[2].

المطلب الثالث: المؤهلات الاقتصادية لولاية بسكرة

كل ولاية من ولايات الوطن لها خصوصياتها الاقتصادية حيث يقاس النشاط الاقتصادي عن طريق القطاعات الثلاث الهامة وهي الأول ويتمثل في الفلاحة والثاني في الصناعة والثالث وهو الخدماتي:

1) **القطاع الفلاحي:** تعتبر ولاية بسكرة إحدى الولايات الرائدة في مجال الفلاحة، ويعود ذلك إلى وجود التربة الصالحة للزراعة وغناها بالمياه الجوفية، والمناخ الملائم ما جعلها تتميز من حيث تنوع وبكرة المنتوج الفلاحي وتقدر المساحة الفلاحية الإجمالية بـــ 1652751 هكتار أي ما يعادل 77%

[1] ميدني شايب ذراع، **مرجع سابق**، ص 162–163.
[2] أنظر الملحق رقم (07) .

من إجمالي المساحة الكلية للولاية، حيث تشكل المساحة الصالحة للفلاحة 185473 هكتار أي نسبة 8.62% من المساحة الفلاحية منها الأراضي المسقية 109500 هكتار[1].

و تزخر ولاية بسكرة بثروة نباتية جد معتبرة وعلى رأسها ثروة النخيل بمساحة إجمالية قدرها 41575.37 هكتار، والتي منحت الولاية شهرة عالمية خاصة بإنتاجها لصنف دقلة نور المعروفة عالميا، وتتواجد غالبيتها في منطقة الزاب الغربي(دوائر طولقة، فوغالة، أورلال) ، حيث يمثل عدد نخيل دقلة نور61% من إجمالي عدد النخيل و29% من إجمالي الإنتاج، وتقدر وحدات التكييف بـــ 155وحدة بسعة إجمالية 124844 م³ .

و حفاظا على هذه الثروة النباتية التي تزخر بها ولاية بسكرة فإن السلطة المكلفة بالقطاع الفلاحي تولي أهمية قصوى لحمايتها من الآفات والمخاطر التي تصيبها، ولهذا فهي تقيم حملات خاصة سنوية تحت إشراف مفتشية الصحة النباتية من أجل تفعيل وتعزيز الحماية . ففي سنة 2011 برمجت معالجة 1300000 نخلة من أجل التكفل الصحي بمنتوج التمور ذات الجودة العالية[2] .

أما في مجال الزراعات الأخرى خاصة الزراعات المحمية، قطعت الولاية شوطا معتبرا في هذا المجال فقامت بتطويرها من خلال ميكانيزمات حديثة، كما أولت اهتماما بالزراعات الحقلية والتي تزود السوق المحلية والوطنية بمختلف المنتجات حيث تقدر المساحة الإجمالية بـــ 15052.20هكتار وبإنتاج إجمالي8003959 قنطار، فبالنسبة للخضراوات الحقلية والتي بدورها تنقسم إلى نوعين الأول منها وهو الخضراوات الشتوية والتي تمثل مساحة الخضراوات الشتوية 14.65% من المساحة الإجمالية مع إنتاجها 10.48% من الإنتاج الكلي والثاني منها الخضراوات الصيفية تمثل مساحة الخضراوات الصيفية 65.91% من المساحة الإجمالية و يمثل إنتاجها 27.03% من الإنتاج الكلي، كما أولت ولاية بسكرة اهتماما متزايدا في السنوات الأخيرة بزراعة الحبوب و ذلك من خلال التشجيع

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 58.

[2] نسيمة طرطار، **المرجع السابق**، ص 139.

المستمر الذي تقدمه مختلف المصالح الفلاحية للفلاحين من خلال التوجيهات و الدعم من بداية موسم الحرث و البذر إلى موسم الحصاد والدرس نهاية بشراء المحاصيل بأثمان مغرية لما شجع الفلاحين على الاهتمام بهذه الشعبة الإستراتيجية حيث سجل فحسب الموسوم الفلاحي لسنة 2001 تم إنتاج ما يقارب أكثر من 300 قنطار من الحبوب على مساحة 30 هكتار... وتختص الجهة الشرقية من الولاية (دوائر سيدي عقبة، زريبة الوادي) بالزراعات الحقلية(فول، بطيخ...)[1]، أما الجهة الشمالية فتعرف بالإضافة إلى المنتوجات الفصلية بعض المنتجات الحمضية(مشمش، تفاح ...)، أما بالنسبة لقطاع الغابات فإن المساحة الإجمالية الغابية وذات الطابع الغابي المتواجدة بالولاية تقدر729,15 97 هكتار و تعتبر قليلة جدا مقارنة بمساحة حيث لا تمثل سوى 54.4% وتقع أغلبيتها شمال الولاية خاصة في الناحية الشمالية الغربية[2].

كما تعتبر الثروة الحيوانية مصدرا هاما من مصادر الثروة في ولاية بسكرة ، إذ يقدر عدد رؤوس الماشية بـــ 1010386 رأس، تتوزع بين الأغنام812.800 رأس، و الأبقار3637 رأس، و الإبل 2268رأس و الخيول575 رأس[3]، ويقدر الإنتاج الحيواني من اللحوم الحمراء ب 112.535 قنطار و البيضاء بـــ12.215قنطار، بالإضافة إلى إنتاج الصوف 9.271 قنطار، والحليب 34.284.000 لتر وغيرها من المنتوجات الحيوانية الأخرى[4].

2) قطاع الصناعة: تعرف الولاية نسيج صناعي متنوع بين القطاع العام(07 مؤسسات) والخاص(58 مؤسسة) حيث يمس قطاع الصناعة مجموعة من المنتجات أهمها صناعة موارد البناء، الصناعات الغذائية، الدقيق، الطرز والنسيج، الصناعات التقليدية، الورق والطباعة.

---

[1] الوكالـــــة الوطنيـــــة لتهيئـــــة و جاذبية الأقاليم، المديرية الجهوية للوسط – بسكرة، **المخطط الولائي لتهيئة الإقليم لولاية بسكرة**، ماي 2016، ص 18.

[2] نسيمة طرطار، **المرجع السابق**، ، ص 140-142.

[3] بوزغاية باية، **المرجع سابق**، ص295.

[4] انظر الملحق رقم (08).

كما تتمتع ولاية بسكرة بقاعدة صناعية معتبرة في القطاع الخاص يبلغ عددها خمسة وخمسين (55) مؤسسة و من أهم منتجاتها مواد البناء، المنتجات الزراعية الغذائية، وصناعة الحديد و البلاستيك.

أما في مجال المناجم فالولاية تتوفر على عدة ثروات منجمية أهمها الحصى، الكلس، الجبس، الطين ، ومن بين المناجم المستغلة مناجم في بلدية فوغالة تستخرج مادة الكلس، بلدية برانيس تستخرج مادة الكلس و الطين في بلدية طولقة تستخرج مادة الرمل، بلدية الحاجب تستخرج مادة الكلس، بلدية جمورة تستخرج مادة الطين ، و منجم بلدية خنقة سدي ناجي تستخرج مادة الرمل، الشعيبة تستخرج مادة الجبس، الوطاية تستخرج مادة الكلس، مشونش تستخرج مادة الطين[1].

3) البنية التحتية

1. **الطرقات** تخلل ولاية بسكرة شبكة طرقات طولها 2389,74 كلم موزعة على النحو التالي : 550,10 كلم طرق وطنية وهي الطريق الوطني رقم (03) الذي يربط الشمال الشرقي بالجنوب الشرقي أي ما بين منطقة سكيكدة وإليزي مرورا بورقلة،الطريق الوطني رقم (46) الذي يربط المدينة بولاية المسيلة مرورا ببوسعاد، الطريق الوطني رقم (83) الذي يربطها بتبسة شرقا، الطريق الوطني رقم (87) الذي يربط بلدية البرانيس بولاية باتنة، الطريق الوطني رقم (78) الذي يربط دائرة القنطرة بولاية المسيلة مرورا ببريكة، بالإضافة إلى 482,70 كلم طرق ولائية و 1356,94كلم طرق بلدية منها 797,40 كلم غير معبدة[2].
2. **شبكة السكك الحديدية** ولاية بسكرة يقطعها خط السكة الحديدية من الشمال إلي الجنوب بطول 130,13 كلم تتخلله ثلاثة محطات منها واحدة رئيسية ببسكرة واحدة في الوطاية والأخرى في

[1] مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية بسكرة، **مرجع سابق**، ص 81-82.

[2] طرطار نسيمة، **مرجع سابق**، ص 146.

القنطرة، يساهم هذا الخط في تنشيط الحركة الاقتصادية بين عدة ولايات من الجنوب الشرقي والشمال و قد قدرت الحمولة المنقولة سنة 2010 بـــ 7092 طن ذهابا و 276957 طن إيابا[1].

3. **شبكة النقل الجوي** فتملك الولاية مطار محمد خيضر الدولي بمدينة بسكرة ، و هو مطار مدني دولي وداخلي، بالإضافة إلى أنه محطة جوية، لشحن، ونقل البضائع.

4) الاستثمار : شهدت ولاية بسكرة في الآونة الأخيرة حركة كبيرة من الاستثمارات خاصة بعد صدور الإجراءات الجديدة لقانون الاستثمار، ففي سنة 2014 فقط تم اعتماد 551 ملف استثماري موزعة على مناطق النشاطات بـــ 339 مشروع و أملاك الدولة 212 مشروع ومست عدة قطاعات، و لقد خصص لهذه المشاريع وعاء عقاري يقدر بـــ 2.127.78 هكتار بتكلفة استثمارية قدرها 712 مليار دينار وبإمكانها إنشاء عند تشغيلها 46649 منصب عمل، هذا بالإضافة إلى عدة مشاريع ممولة ومدعمة من طرف هيئات الدعم التي وضعتها الدولة لتطوير الاستثمار ولمساعدة الشباب على انجاز مشاريعهم الاستثمارية[2].

5) السياحة: تعتبر ولاية بسكرة فضاء سياحيا وثقافيا، لتوفرها على عناصر الجذب السياحي وكذا كونها منطقة عبور من الشمال نحو الجنوب ومن المؤهلات السياحية نذكر:

- الحظيرة الفندقية : تتوفر الولاية على مجموعة من الهياكل والمنشات الفندقية، حيث تضم في مجموعها 16 فندق منها 03 فنادق مصنفة، بسعة إجمالية تقدر بـــ 1433 سرير .

---

[1] بوزغاية باية، **مرجع سابق**، ص 296-297.

[2] أسماء حدانة، "دور الاستثمار الزراعي في تحقيق التنمية المستدامة من جانب البعد البيئي- دراسة حالة بولاية بسكرة-"، **مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية**، العدد 09، جوان 2016 ، ص 180.

– وكالات السفر والسياحـــة: ينشط على مستوى الولاية 20 وكالة سياحية تساهم وبشكل كبير في ترقية وتنمية النشاط السياحي عبر الولاية [1] كما تتوفر الولاية العديد المركبات السياحية و المعـــالم السياحيـــة، الثقافية والتاريخيـــة[2].

المبحث الثاني: واقع تهيئة الإقليم في ولاية بسكرة

تعد ولاية بسكرة واحدة من المدن التي لها خصائصها و مميزاتها المنفورولوجية والطبيعية والاجتماعية والثقافية والعمرانية، والتي عرفت العديد من التطورات في شكلها العمراني وبنائها وتركيبها الداخلي خاصة نتيجة التوسع العمراني الذي شهدته بعد الاستقلال.

ومنذ التقسيم الإداري 1974 ازداد توسع المدينة ، بعدما عدت من بين المناطق والمدن الأكثر استقطابا للنمو الحضري حيث دلت الإحصاءات أنها خلال صيرورتها التاريخية عرفت منحا تصاعديا في نمو السكان، حيث نجم عنه تعميرا عشوائيا من خلال الثقافة الريفية الوافدة إليها ، دفعت بالقائمين على سياسة التهيئة إلى بلورة أفكار وتصورات عديدة لتطوير المجال وتهيئته مراعين في ذلك مبادئ التنمية المستدامة بغية تطوير مستدام للمجال الحضري.

المطلب الأول: مراحل ومخططات التهيئة الإقليمية في ولاية بسكرة

عرفت سياسة التهيئة في منطقة بسكرة عدت تحولات خلال الفترات التاريخية المتعاقبة، حاولت من خلالها الأجهزة المكلفة و الهيئات الوصية التكيف مع كل مرحلة، وقد تجلت هذه المراحل في:

بداية الاستقلال(1964/1974): وأثناء هذه المرحلة لم تحظ ولاية بسكرة بالاهتمام

---

[1] مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية بسكرة، **المرجع السابق**، ص 140-141.

[2] **المرجع نفسه**، ص 143-146.

الكبير رغم موقعها المميز و مكانتها التاريخية و الحضارية باعتبارها كانت تابعة لولاية باتنة، غير أن هذه المرحلة كانت بمثابة الانطلاقة التنموية بعد مرحلة ركود طويلة عرفتها الفترة الاستعمارية، حيث عرفت هذه المرحلة مخططين بارزين كدراسات شاملة وهما[1]:

I. **مخطط لسنتي "ECOTEC" 1967و1968 :** وقد تناول المحاور التالية:

- المساحات المخصصة للتعمير و المساحات الخضراء حيث اقترح المخطط توسع المدينة نحو الشرق.

- منطقة التجهيز اقترحت على شكل مجمعات بمناطق محددة لتتمكن من تأدية دورها.

- مساحات للتعمير خصصت في أقصى الجنوب الغربي يتوسطها مركب سباق الخيل[2].

II. **المخطط التوجيهي 1973:** تزامن ظهور هذا المخطط مع صدور الأمر رقم **73/71** المتضمن الثورة الزراعية ، حيث أعطى الأهمية الكاملة للزراعية و الحماية اللازمة لها [3]، فولاية بسكرة تعرف بواحات النخيل في ، لكن العكس حدث حيث أن العديد من الملاك قاموا بالقلع الجزئي أو الكامل للنخيل بممتلكاتهم خوفا من أن يمسهم قانون الثورة الزراعية، بقيت مساحات الأرض المستهدفة عبارة عن مساحات قابلة للتعمير، ووضع هذا المخطط كل الاحتياطات المالية وإبقاء الواحة ، فنجد في الخريطة التي ضمت ميزات واقية تشمل الأماكن المحمية التي تشكل الواحة الكبيرة للمدينة (واحة فلياسش ، واحة سيدي الحاج ، واحة شتمة ، الواحة الصغيرة المقابلة في الضفة الشرقية لضريح سيدي زرزور) أما المناطق التي اقترحت لتوسيع المدينة هي المنطقة الكائنة في الضفة الشرقية للواد ، والمنطقة الغربية للمدينة، والمنطقة الكائنة بالشمال الغربي.

---

[1] ميدني شايب ذراع، **مرجع سابق**، ص 208.

[2] فتيحة طويل،" التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر"، **مجلة التواصل**، عدد 26 ، جوان2010 ، ص135.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية** .الأمر رقم73/71، مؤرخ في 08 نوفمبر1971، المتضمن الثورة الزراعية.

كما يجب الإشارة إلى أن مهام البلدية في هذه المرحلة تمثل في تطبيق قوانين وتعليمات أو أوامر تأتيها من السلطات الأعلى منها من خلال مخططات شاملة وطنية أو جهوية منها : المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية، المخطط الجهوي للتهيئة العمرانية الإقليمية.

و الملاحظ أن هذه الفترة عرفت غيابا فادحا لأجهزة الرقابة و التسيير العمراني، وهذا راجع لحجم النمو الديمغرافي المتسارع لسكان ولاية بسكرة، و الذي لم يتبع بإنجازات عمومية جديدة، بحيث لم يوضع أي مخطط إسكاني لمدينة بسكرة بين 1966 و 1974 ، و الجهود الوحيدة المبذولة في هذا المجال كانت تكملة البناءات التي لم يكتمل إنجازها و التي تركها الاستعمار الفرنسي، والتحولات و الامتدادات المختلفة للمدينة تمت دون مخططات أو أدوات تعمير ذات مرجعية، أما التنظيمات السابقة لـــ 1974 لم تعرف حقل عمل عمومي في مجال تدخل المواطنين في تحقيق تهيئة عقارية لها علاقة بكل العمليات الخاصة بالسكن مما يمثل فراغا تشريعيا فادحا[1].

مرحلة مابعد 1974 : حيث تحولت المدينة إلى مقر ولاية وأصبحت المدينة العاشرة من حيث الأهمية والاستقطاب حسب الترتيب العام للمدن الجزائرية مهتمة بتجهيز نفسها بالمرافق الضرورية وانطلقت قدما في التوسع والتنمية ، ويكن تقسيم هذه المرحلة إلى قسمين متباينين:

مرحلة المخططات الكبرى(1984/1974) : قام الصندوق الجزائري للتهيئة العمرانية بدراسات تطبيقية التي أعدها في إطار تحديث المدينة من خلال منطقتي السكن الحضري الجديدة الشرقية والغربية إضافة إلى إحداث المنطقة الصناعية ، ودراسة تحديث خمسة أحياء قديمة وهي وسط المدينة حي الواد الشمالي حي الوادي الجنوبي حي فرحات والحي الإستعجالي كذلك بعض الطرق الرئيسية وعلى هذا الأساس صمم مخطط لسنة 1976 من طرف" ECOTEC"[2].

---

[1] بوزغاية باية، **مرجع سابق**، ص 186-187.

[2] ميدني شايب ذراع، **مرجع سابق**، ص 209.

- **مخطط" ECOTEC" لسنة 1976** : وجاء هذا المخطط نتيجة صدور قوانين خاصة بالاحتياطات العقارية ومن أهم ما احتوى عليه هذا المخطط: تخطيط توزيع الاحتياطات المعنية على الأراضي الصالحة للتعمير، و خاصة الاحتياجات الملحة لتحديد محيط عمراني مؤقت، وضع قانون عمراني عبارة عن أداة ناجعة لتسيير توسع المدينة، و و ضع تقديرات لتحديد احتياجات السكان من مرافق و سكن و تجهيزات في المدى القريب[1].

و أهم محاوره كانت:

- النسيج العمراني : وذلك بإنجاز أحياء جديدة ذات السكن المنسجم مع بيئة الطبقة السائدة في المنطقة ، ليتمكن من تلبية الطلب المتزايد على السكن ، خاصة أن المدينة تعرف نزوحا كبيرا للسكان حيث قفز عدد السكان من حوالي 60 ألف حسب الإحصاء العام لسنة 1966 إلى ما يفوق 100 ألف سنة 1976
- التجهيزات: شملت شبكة الطرق الرئيسية المعبدة و الغير معبدة،حيث أن معظم هذه الطرق كان قد تضمنها مخطط (DERVAUX)، ولكن لم تعرف الانجاز.

وبالنسبة للمياه الصالحة للشرب اقترح المخطط أنه بإمكان تغطية الطلب المتزايد بجلب المياه من المنطقة الغربية، وذلك حسب التعداد السكاني[2].

المخطط التوجيهي لسنة 1979 : إن المخططات السابقة لم يكن بوسعها حل كل المشاكل المطروحة، و لمعالجتها بعقلانية و تبصر لابد من الأخذ بعين الاعتبار المعطيات الجديدة، و بالتالي توجيه التخطيط نحو هذا الاتجاه خاصة و أن الإحصاء العام للسكان أفرز عن واقع لم يكن متوقعا على كل الأصعدة.

أما الأهداف التي أخذتها هذه المراجعة للمخطط هي:

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**. الأمر رقم 74- 26، مؤرخ في1974/02/20، المتضمن تكوين احتياطات عقارية لصالح البلديات، العدد 19.

[2] بوزغاية باية، **مرجع سابق**، ص 188-189.

- الأخذ بعين الاعتبار التنمية المحلية للولاية في إطار حماية الأرض الفلاحية و الواحة.

- رسم الخطوط العريضة للآفاق للتأكد من توازن فضاء المدينة.

- تحديد توجيهات التنمية المحلية في حدود حيز التعمير.

إلا أن واقع الحال كان مخالفا لهذه الأهداف وأفرز عدة معطيات ونتائج سلبية تجلت في:

- بقاء مساحات شاسعة وشاغرة في الضفة الشرقية وغياب المرافق والتجهيزات والمقاييس القانونية في مجال البناء و التهيئة.

- التوسع العمراني على حساب الأراضي الفلاحية ، وهذا في ظل غياب السلطات رغم ما أكد عليه الأمر 26/74 المتضمن تكوين احتياطات عقارية لصالح البلدية، و مرسوم سنة 1975(رقم 103/75 المؤرخ في 1975/08/21)، و سنة 1976 التي تشرع لكل مواطن الحق في الحصول على سكن في إ طار المحيط العمراني[1].

المخطط التوجيهي لسنة 1984: ويعتبر هو أيضا مخطط مراجعة ، وقد عالج مختلف الأنشطة الاقتصادية الأساسية لهذه المنطقة والمتمثلة في:

- الفلاحة : و بشكل خاص التمور نظرا لطابعها الصحراوي ، بحيث تعطى واحة النخيل للمدينة ثلاث أدوار هي اقتصاديا (وفرة التمور) و سياحيا (الجمال الطبيعي) و وطبيعيا (المناخ المتميز) لكن الشيء الملاحظ أن هذه المنطقة صارت تفقد بريقها من فترة لأخرى.
- الصناعة: عرفت انطلاقة حقيقية مع بداية الثمانينات، حيث سجل العديد من المركبات الصناعية الضخمة منها مركب الكوابل ، مركب النسيج ، قاعدة سوناطراك ومركب نفطال ، هذا إضافة إلى وحدات توزيع والوحدات الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

[1] ميدني شايب ذراع، **مرجع سابق**، ص 210.

- الخدمات : إن المدينة تزخر منذ القديم بهذا النوع من النشاط ،خاصة وكونها مقر ولاية فهي تشكل همزة وصل بين الشمال والجنوب ،كما تعتبر قطبا جهويا ،حيث نجد قطاع الخدمات يمتص أكثر من نصف الطبقة الشغيلة للمدينة.

كما عرفت ولاية بسكرة توسعا كبيرا بالنسبة للنسيج العمراني فقد أنجز بها العديد من التجمعات للسكن الجماعي، و المساحات المخصصة للسكن الفردي، بالإضافة إلى منشآت خدماتية مثل محطة نقل المسافرين وبعض الحظائر والمستشفات، بالإضافة إلى إنشاء بعض المدارس في مختلف بلديات الولاية[1].

المخطط التوجيهي لسنة1987 :حيث أخذ بعين الاعتبار التوجيهات الأساسية للسياسة المتبعة واعتمدت مواجهة طلبات السكن بصفة عامة إضافة إلى بعض التجهيزات الجماعية و الاستثمارات الموجهة لتنمية المنطقة، والجدير بالذكر أن مدينة بسكرة في ظل النظام الموجه عرفت مخطط توجيهي سنة 1974 تمت المصادقة عليه إلا في سنة 1976، ثم تمت مراجعته سنة 1986 وتم المصادقة عليه في سنة 1990، إضافة إلى المشكل الاقتصادي(جراء تراجع سع البترول) واجه المخطط أثناء تصميمه بعض العوائق منها مرفولوجية الأراضي الفلاحية الواقعة جنوب شرق وجنوب وسط المدينة إضافة إلى وجود المنطقة العسكرية والمطار والمنطقة الصناعية التي تعيق توسع المدينة غربا[2].

لذلك تم سن وتعديل القوانين لتتماشى والسياسة المتبعة ومن ضمن هذه القوانين القانون رقم 03/87 المتعلق بالتهيئة العمرانية و القانون رقم 01/88 المتعلق بالتخطيط.

وأستهدف مخطط 1987 أساسا تكثيف النسيج العمراني في إطار الحيز القانوني للمحيط العمراني وذلك بإعادة هيكلة الأحياء واستحداثها.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 211.

[2] بوزغاية باية، **مرجع سابق**، ص 194.

المخطط التوجيهي للإنشاء والتعمير لسنة 1997: من خلال قانون التهيئة و التعمير رقم 29/90 ينص ويرمي لإنجاز مخطط توجيهي للإنشاء والتعمير حيث أعطيت به إشارة الانتقال إلى مرحلة جديدة في عملية التسيير وإحداث تغيير في صيرورة القرارات وانتقال مركزية السلطة[1].

و تجدر الإشارة إلى أن عملية التمدين كانت سببا في خلق وضعية غير عادية من العواقب الوخيمة و الثقيلة، وهذا على أكثر من مستوى مما جعل القطاع العام عاجزا عن ايجاد حلول او إستراتيجية تترجمها صعوبات كثيرة جدا على كل المستويات فقد تتمثل في

عدم التحكم في عملية التعمير و عدم تطابق او توافق النشاطات الجديدة مع النسيج العمراني بالإضافة إلى اكتساب المدينة لطابع القروية و الاحتلال الفوضوي للمساحات العمرانية و التهديد المستمر للاراضي الفلاحية زد إلى ذلك مشكل تسيير الأحياء بصفة عامة و ظهور أحياء فوضوية ما أدى إلى ظهور مشكل نظافة المحيط و المشاكل الاجتماعية و التقنية للبنية التحتية و مشكل المواصلات و نقص الخدمات و التجهيزات وإخلال التوازن بينهما و بين الاحتياجات الحقيقية للسكان كالصحة و التعليم وغيرها من الصعوبات[2].

المطلب الثاني: واقع المنشآت الاجتماعية لولاية بسكرة

السكن: يقدر عدد السكنات إلى غاية نهاية سنة 2016 بحظيرة سكنية إجمالية 174917 سكن، منها 132990 سكن مشغولة بنسبة 76.03 %و 31128 سكنات شاغرة بنسبة 17.80%، ولو أننا اعتمدنا توزيع السكن حسب التشتت لكان137199 سكن في تجمعات مقر البلديات بنسبة 78.44%، 13801 سكن في التجمعات الثانوية بنسبة 7.89 %، ولو قمنا بتحليل مقارن لتوزيع السكنات على مستوى معظم بلديات الولاية لوجدنا أن بسكرة العاصمة تحتل الصدارة بمعدل 40071 سكن مشغول مقابل10109 سكن شاغر أي بمجموع 55431 سكن وبذلك فهي تحوز أعلى نسبة للسكن وتأتي بعدها

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**. القانون رقم 29/90، المؤرخ في 1990/12/01، المتضمن التوجيه العقاري، العدد 52.

[2] بوزغاية باية، **مرجع سابق**، ص 195-199.

في المرتبة الثانية مباشرة بلدية أولاد جلال بمجموع 12074 سكن، تليها بلدية طولقة بمجموع 12178و هكذا دواليك هذا بالنسبة لأهم البلديات. كما وجب علينا الوقوف عند نقطة تخص معدل شغل المساكن لأهميتها، حيث يصل هذا الأخير إلى 6,25 ببلدية بسكرة فيما يخص السكنات المشغولة وإلى12,95

ببلدية رأس الميعاد، و 6,97 ببلدية طولقة. تتوزع الحضيرة المسكونة بين مقرات التجمعات الرئيسية للبلديات وباقي تراب الولاية بنسبة 6.96%، و يبلغ معدل شغل المساكن المشغولة لبلديات الولاية 5.08%.

أما بخصوص المناطق المقننة بالولاية فتقدر بـــ 19 منطقة مقننة، بمساحة إجمالية تقدر بـــ 981 هكتار موزعة كالتالي : المنطقة الصناعية وعددها(02)، منطقة التجهيزات وعددها(01)، منطقة الحظائر وعددها(01)، منطقة النشاطات وعددها(15)[1].

و بخصوص الوضعية المادية للسكن حسب البرامج السكنية المختلفة فقد بلغ عددها 735 92.

التربية و التكوين: يبلغ عدد المؤسسات التربوية في جميع الطور 553 مؤسسة، فيما يبلغ عدد التلاميذ 98141 تلميذ، معدل شغل الحجرة يعادل 31 تلميذ في القسم، يؤطرهم 9454 أستاذ. بالإضافة إلى 197 مطعم في الإبتدائيات. أما التكوين المهني فتتوفر الولاية على شبكة هامة من هياكل التكوين المهني، تضمن جل أنماط التكوين المعروفة، وتتمثل هذه الهياكل في 03 معاهد وطنية متخصصة في التكوين المهني و التمهين، 18 مركزا للتكوين المهني، 6 ملاحق للتكوين المهني 01 معهد تعليم مهني ببسكرة[2]، أما التعليم العالي فتتوفر الولاية على جامعة محمد خيضر وتحوي على 07 كليات تحتوي بدورها على 23 قسما، بالإضافة إلى 12 إقامة جامعية.

---

[1] مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية بسكرة، **مرجع سابق**، ص 47-60.

[2] **المرجع نفسه**، ص 108-109.

الصحة: يتكون القطاع الصحي بالولاية من 04 مؤسسات عمومية استشفائية, مؤسستين استشفائيتين متخصصتين (طب العيون والتوليد) و09 مؤسسات عمومية للصحة الجوارية، و يبلغ عدد الأسرة اجماليا 1163 سرير، كما توجد 225 صيدلية منها 31 عمومية، أما فيما يخص القطاع الخاص فهو يساهم بصفة معتبرة في التغطية الصحية بالولاية، إذ يتوفر القطاع على: 03 عيادات طبية جراحية بطاقة 64 سرير و 01 عيادة غير استشفائية لطب وجراحة العيون 01 مركز جواري لتصفية الدم ببسكرة، 09 مخابر للتحاليل الطبية، كما تتوفر الولاية على معهد عالي وطني للتكوين الشبه الطبي .

المنشآت الرياضية : يعتبر قطاع الشباب والرياضة من القطاعات الهامة في الولاية، تضم الولاية منشات رياضية متعددة أهمها :

- الملاعب: ملعب متعدد الرياضات ببسكرة، ملعب متعدد الرياضات بطولقة (ملعب معشوشب اصطناعيا)

- المسابح: مسبح أولمبي (50م)، (03)مسابح نصف أولمبية (25م) ببسكرة، طولقة و اولاد جلال.

قاعات متعددة الرياضات: قاعة (01) بالعالية (بسكرة)، قاعة (01) بسيدي عبدون (بسكرة)، قاعة (01) بسيدي عقبة، قاعة (01) بالقنطرة، قاعة (01) بطولقة، قاعة (01) بفوغالة، قاعة (01) باولاد جلال .

المطلب الثالث: واقع القطاع المائي والبيئي بولاية بسكرة

- **الموارد المائية :**تبلغ كمية المياه المسخرة على مستوى الولاية 820 مليون م^3، منها 22 مليون م^3 مياه سطحية أي بنسبة 2,68% و 798 مليون م^3 مياه جوفية أي بنسبة 97،32%. تتوزع كمية المياه المسخرة الجوفية المستغلة كالتالي:

679,20 مليون م^3 موجهة للفلاحة أي ما يعادل 89% ، 77,54 مليون م^3 موجهة للشرب أي بنسبة 10% ،07 مليون م^3 مخصصة للصناعة 01%.

يوجد بالولاية سدين (02) موجهين خصيصا للسقي الفلاحي، هما:

-سد فم الغرزة بطاقة تخزينية أولية تقدر بـــ 47 مليون م^3، يغطي هذا السد احتياجات 130.000 نخلة من المياه بقدرة سنوية نظامية تقدر بـــ8 مليون م^3.

-سد منبع الغزلان بطاقة تخزينية أولية تقدر بـــ 55,5 مليون م^3، يؤمن سقي محيط مكنيات ببلدية الوطاية "تبلغ مساحة المحيط بـــ 950 هكتار"بقدرة سنوية نظامية تقدر بـــ 14 مليون م^3[13].

كما استفاد قطاع الموارد المائية بولاية بسكرة من حيث المنشآت بعدة مشاريع قيد الإنجاز موجهة لدعم قدرات تخزين المياه الصالحة للشرب والتحكم في تسيير الثروة المائية المعبأة.

ويوجد ضمن سلسلة المشاريع التي انطلقت الأشغال بشأنها بناء خزان مائي ببلدية القنطرة و آخر مماثل ببلدة "الحراية" التابعة لبلدية عين الناقة إلى جانب عملية ترميم خزان مائي بسعة 2000 م^{3}بمدينة بسكرة.

تستهلك ولاية بسكرة ما يزيد عن مليار متر مكعب من المياه، أي ما يعادل خمس (5/1) الإنتاج الوطني، حسب إحصائيات سنة 2015، حيث تم إحصاء 15151 منقبا، منها 14144 منقبا موجها للسقي الفلاحي، والحجم المسخر يقدر بـــ 1124 مليون م^3، علما أن الحجم المسخر على المستوى الوطني يقدر بـــ6.5 ملايير. الأرقام حسب مصالح مديرية الري، تشير إلى وجود نوع من التبذير، فضلا عن الاستهلاك الواسع في مجال الفلاحة[2].

---

[1] محمد لمين علوان، **مرجع سابق**، ص144.

[2] انظر الملحق رقم (09) .

كما تعتمد الولاية أساسا على المياه الجوفية، مما جعلها تحافظ على نفس وتيرة تزويد المستهلكين بالكميات الكافية، حيث يستهلك قطاع الفلاحة خمس المياه المنتجة[1].

- **المجال البيئي:** تضم ولاية بسكرة مركزين للردم التقني للنفايات علي مستوى أولاد جلال وبسكرة بالإضافة إلى ذلك مفرغة عمومية مراقبة على مستوي القنطرة.

تعتبر الولاية منطقة شبه صحراوية ذات نشاط صناعي متوسط حيث نلاحظ أن أهم المشاكل البيئية التي تتخبط فيها الولاية تتمثل جلها في المشاكل الطبيعية، زيادة على ذلك المشاكل الناجمة عن النمو الديموغرافي والتوسع العمراني.

أ- المشاكل البيئية الطبيعية :

❖ **مشكلة التصحر:** إن ظاهرة التصحر وزحف الرمال مشكل جهوي أكثر منه محلي، لذا تم برمجة مشروع إنجاز الحزام الأخضر للمدينة زيادة إلى تشجيع كل المبادرات التي من شأنها إنشاء مساحات خضراء كما هو الحال في إستراتيجية الحظائر المنتهجة محليا لمكافحة التصحر منها حظيرة السلام، حظيرة الشبيبة الجزائرية... ، دون أن ننسى السعي لحماية وترقية المساحات الخضراء المتواجدة حاليا[2].

❖ **مشكلة انجراف التربة:** ومن أهم المناطق المتضررة من هذه الظاهرة نجد الأودية التي تشق مختلف البلديات والتجمعات السكانية والتي تهدد بدورها السكان المتمركزين على حافتيها تخوفا من زحف هذه الإنجرافات كما تشكل خطرا على السدود المتواجدة بالمنطقة.

---

[1] نور الدين العابد، "بسكرة تستهلك خمس الإنتاج الوطني من الماء" **جريدة الشعب**، يومية وطنية إخبارية، العدد 17447، 24 سبتمبر2017، ص 11.

[2] أنظر الملحق رقم (10).

❖ **مشكلة صعود المياه و ترسب الأملاح:** ونخص بالذكر هنا منطقة الزيبان أين يتواجد أكبر عدد من النخيل المعروفة بجودة تمورها على المستوى الوطني والدولي[1]. بالاضافة إلى مشكل الفيضانات خاصة في المناطق المنخفظة، وتهديد النباتات و الحيوانات و تهديد المناطق المحمية

ب – **مشاكل البيئية الناتجة عن النمو الديموغرافي والتطور الاقتصادي**

❖ **مشكلة شبكات صرف المياه:** إن الولاية لا تمتلك لحد الآن أية محطة لتصفية المياه القذرة وبالتالي يتم صرفها مباشرة في الأودية بدون أية معالجة.و هذا راجع للأسباب التالية:

-معظم البلديات التابعة للولاية تعاني من تردي شبكات صرف المياه القذرة.

-شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب تحتاج بدورها إلى تجديد، خاصة في معظم الأحياء القديمة وعمليات الربط الغير قانونية .

-تأثير شبكات المياه على الأقبية الصحية بالعمارات التي تهدد المباني و تشكل خطرا عليها من عدة نواحي منها خطورة انهيار البنايات، انتشار الحيوانات و الحشرات الضارة و انتشار الأمراض المتنقلة عبر المياه.

-مشكلة صرف المياه القدرة في الطبيعة فالوضعية المتدهورة لشبكة صرف المياه القذرة والتي تصرف معظمها في الوديان أي مباشرة في الطبيعة دون أية معالجة أو تصفية أين نجد أن هذه الظاهرة أصبحت من أهم منابع التلوث البيئي على المستوى الولائي، و من بين المناطق الأكثر تضررا من هته المشكلة نذكر منطقة الزيبان (طولقة أورلال فوغالة)[2]، هذا ما أدى إلى ظهور العديد من المشاكل البيئية و ظاهرة السقي بالمياه القذرة والتي تعتبر من بين العناصر التي تشجع على انتشار الأمراض المتنقلة عبر المياه و خاصة في فصل الصيف[3].

---

[1] ميدني شايب ذراع، **مرجع سابق**، ص 179-180.

[2] الوكالـــــة الوطنيـــــة لتهيئـــــة و جاذبية الأقاليم" المديرية الجهوية للوسط – بسكرة، **مرجع سابق**، ص 25.

[3] خليفة تركية، دور مديرية البيئة في حماية البيئة، **رسالة ماجستير** ، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، العلوم الإنسانية و الاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، 2010/2009، ص 84.

ج- النفايات الصلبة :

نجد أن أغلب مواقع رمي القمامات العمومية غير مراقبة ولم يتم اختيارها على أساس دراسة تقنية مسبقة و هذا عبر كل البلديات المتواجدة بتراب الولاية، و من بين مخاطر هذه المشكلة نذكر:

-تلوث الجو من جراء الغازات الملوثة التي تنبعث من النفايات لأن كل البلديات تتبع طريقة الحرق كوسيلة للتخلص منها.

-خطورة هذه القمامات التي تتسرب إلى مياه الأودية، عند سقوط الأمطار الرعدية المعروفة بالمنطقة، و وقوع السيول وبالتالي تلويث المياه الجوفية.

د- نظافة المحيط : نجد أن النظافة في الأحياء و الشوارع الرئيسية لمختلف البلديات في تدهور مستمر ولا تجد العناية اللازمة و الاهتمام الضروري وهذا راجع لعدة أسباب منها:

-ضعف المداخيل لدى معظم هته البلديات و عدم الاهتمام بهذا الجانب الحيوي بالنسبة لإطار الحياة.

-غياب الوعي لدى معظم المواطنين و الهروب من هذه المسؤولية المشتركة.

-نقص الوسائل الضرورية للنظافة و انعدامها في غالب الأحيان ، نفس الشيء بالنسبة للبرامج الخاصة بهذا المحور و غياب البرامج التحسيسية و التربوية في هذا المجال و غيرها[1].

ه- المساحات الخضراء وأماكن الاسترخاء إن نسبة الغطاء الأخضر على مستوى الولاية دون المتوسط بالنسبة للمستوى المطلوب علميا ، بحيث نجد أن معظم البلديات تكاد تفتقر إلى مساحات خضراء و حتى الأحياء المتواجدة بها أصبحت شبه جرداء مما يشجع على زحف الرمال وانتشار ظاهرة التصحر التي تهدد المنطقة.

و- النفايات الصناعية :

بالرغم من وجود بعض المركبات الصناعية ذات الطابع الوطني إلا أن الولاية لا تحتوي على نشاط صناعي ضخم، إلا أن المخلفات الصناعية المفرزة ذات أهمية بالغة والتي يمكننا أن نذكر أهمها:

[1] بوزغاية باية، **مرجع سابق**، ص 199.

-الغبار الناتج من المصانع والاستغلال المكثف للطبقات الحجرية والصلبة لتلبية احتياجات صناعة مواد البناء، الغازات المستعملة في مجال تخزين التمور[1].

-تلوث طبقات المياه الجوفية العميقة .

-مخاطر أنابيب النفط والغاز: تدهور المناظر الطبيعية ومخاطر التسرب تليها الانفجار.

المبحث الثالث: مستقبل إستراتيجية التهيئة المستدامة في ولاية بسكرة

تسعى و لاية بسكرة إلى تنظيم مجالها الإقليمي و تحقيق تنمية مستدامة تماشيا مع المتطلبات الوطنية و المحلية من خلال الاستغلال الأمثل لمؤهلاتها وتوزيعها توزعا عقلانيا على مختلف مناطقها وفق مخططات التهيئة الإقليمية الوطنية و الجهوية و المحلية.

المطلب الأول: المعطيات الاقتصادية والمشاريع التنموية الجديدة لولاية بسكرة.

تتوفر الولاية على هياكل قاعدية متنوعة تسمح لها بدعم الاستثمار في مختلف القطاعات بالمنطقة وكذا العديد من الخصوصيات التي من شأنها أن ترفع من شأنها لكي تصبح ولاية ذات استثمارات فلاحيه وصناعية وكذا تجارية.

- **الزراعة** : تقدر المساحة الفلاحية الإجمالية بـــ1652751 هكتار أي ما يعادل % 77 من المساحة الكلية للولاية وتغطي 40 % من احتياجات السوق الوطنية.

إن حجم إنتاج التمور و الخضر و الفواكه بالولاية، فاق هذا العام 11 مليون قنطار، مسجلا زيادة مقارنة بالموسم الفارط (2018/2017)، و تتوقع المصالح الفلاحية بولاية بسكرة، بحسب المسؤول الأول عنها، تسجيل زيادة محسوسة في إنتاج الخضر و الفواكه مع نهاية الموسم، خاصة مع ارتفاع حجم الاستثمارات في البيوت البلاستيكية المحمية، التي تنتج أغلب أنواع الخضر و الفواكه المستهلكة في السوق الوطنية.

[1] ميدني شايب ذراع، **مرجع سابق**، ص 182-186.

أما بالنسبة للتمور، فقد بلغ الإنتاج خلال الموسم الفلاحي 2017- 2018، 4 ملايين و 6 آلاف و 160 قنطارا على مساحة تقدر ب 43 ألفا و 617 هكتارا، أن هذه المعطيات جعلت من بسكرة الولاية الأولى وطنيا من حيث قيمة المنتوج الفلاحي و من بين أولى الولايات بالنسبة لكمية الإنتاج، و تذهب نسبة كبيرة من التمور لتغطية الطلب المحلي، بينما يصدر قرابة 40 ألف قنطار منها سنويا [1].

و لتشجيع الزراعة تقوم الولاية بالعديد من الإجراءات و التسهيلات لجلب الاستثمار ففي سنة 2012 خصصت خمسة (05) محيطات للاستثمار الفلاحي على مساحة إجمالية تقدر بنحو 11 ألف هكتار استفادت منها بلديات الزاب الغربي على غرار الدوسن وأورلال وغيرها.

كما تم تخصيص 16 محيطا فلاحيا لغرض الاستثمار، تتربع على مساحة إجمالية تقارب 10 آلاف هكتار، موجهة للمستثمرين الراغبين في تنفيذ مشاريعهم في المجال الفلاحي ببلديات مزيرعة، الحوش، و رأس الميعاد[2].

- **الصناعة:** إن سياسة ترقية الاستثمار في المجال الصناعي لا تزال بعيدة عن تحقيق أهدافها، وذلك لان اهتمامها بهذا القطاع لم يشهد أي تغيير على الرغم من الامتيازات التي تتمتع بها التحديات، وفي شكل مبادرات تنموية تبقى معالمها الأساسية طور الإنجاز.
- **الاستثمارات التنموية في ولاية بسكرة:** استفادت ولاية بسكرة من العديد من المشاريع التنموية قصد تعزيز قدراتها الاقتصادية، ومن بين أهم البرامج الاستثمارية التي استفادت منها نذكر:

- **البرامج القطاعية** : وتركزت هذه المشاريع في الري الكبرى، مشاريع الري الصغرى والمتوسطة و قطاع الفلاحة والري، البنية التحتية الإدارية البنية التحتية الاقتصادية والإدارية، التربية و التعليم العالي، التربية والتكوين بالإضافة إلى البنية التحتية الاجتماعية والثقافية.

---

[1] أحمد ملحمة، **جريدة الشعب**، مقال بعنوان"بسكرة وجهة للاستثمار الفلاحي بامتياز"، العدد 16854، 2015/10/18، ص09.

[2] ياسمين بو لجدري، **جريدة النصر**، مقال بعنوان" بسكرة تكسب رهان الفلاحة"،العدد 15681، 2018/11/02، ص 12.

- **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:** ارتكزت مشاريعه في البنية التحتية و التعليم.

- **البرنامج التكميلي لدعم النمو** : بغلاف مالي فاق 40 مليار دينار موجهة لمختلف المجالات كالفلاح و البنية التحتية بالإضافة للتهيئة و التعمير و السكن.

- **البرنامج الخاص بتنمية مناطق الجنوب:** مس هذا البرنامج 53 عملية أغلبها في الجنب الاجتماعي مثل التربية والتعليم و التعليم بالإضافة إلى البنية التحتية الاقتصادية والإدارية و الصحية و التهيئة العمرانية و السكن.

- **برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014:** ساهم هذا البرنامج في تطوير العديد من المشاريع الفلاحية و الري ودعم الخدمات الإنتاجية و تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعات المعملية و مشاريع الري الكبرى و السياحة بالإضافة الى البنية التحتية الاقتصادية والتهيئة الإقليمية.

- **الصندوق الخاص بتنمية مناطق الجنوب** : بغلاف مالي يفوق 20 مليار مست 43 عملية في مجال تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، السياحة، الفلاحة، الصناعة، السكن وغيرها من المجالات.

أما مخططات التنمية لمختلف البلديات فقد ركزت برامجها على مشاريع المياه الصالحة للشرب، صرف المياه القذرة، طرقات ومسالك، تربية وتكوين، تهيئة عمرانية، صحة ونظافة و الرياضة وغيرها من المجالات[1].

و في المجال السياحي شهدت الولاية ضعفا وضحا حيث بلغت طلبات الاستثمار داخل مناطق التوسع السياحي طلب واحد، أما الاستثمارات خارج مناطق التوسع السياحي فهناك عشرون (20) مشروع سياحي في طور الإنجاز و إحدى عشرة (11) مشروع سياحي متوقف بالاضافة إلى تسعة (09) طلبات الاستثمار في هذا المجال[2].

المطلب الثاني : تقييم أهم التحديات التي تواجه إدارة الإقليم لولاية بسكرة.

---

[1] مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية بسكرة، **مرجع سابق**، ص 198-200

[2] **المرجع نفسه**، ص 143- 146.

وبغض النظر عن ما تم إنجازه أو في إطار الإنجاز فككل الولايات الجزائرية تعرف تهيئة الإقليم معيقات كثيرة تترجم الصعوبات والسلبيات في إنجاز المشاريع ودائما في حالة إنتظار ومن هذه الصعوبات نذكر:

– التبيان في المستويات الاقتصادية[1]، الاجتماعية(التعليم، السكن...)[2]، الديموغرافيا[3] و التجهيزات[4] بين بلديات الولاية حيث تكشف المؤشرات السابقة عن تباينات مهمة في الولاية و تقسمها إلى خمسة مجموعات متميزة:

- المجموعة الأولى: تضم ثلاث (03) بلديات هي بلدية بسكرة، الوطاية و أورلال.
- المجموعة الثانية: تضم 11 بلدية منها مشونش، الحاجب، القنطرة و البرانيس.
- المجموعة الثالثة: : تضم 13 بلدية منها مليلي، الفيض، أولاد جلال وجمورة.
- المجموعة الرابعة: هي بلدبات محرومة تضم أربع بلديات هي مزيرعة، عين الناقة، الدوسن و برج بن عزوز.
- المجموعة الخامسة: تضم بلديتين هما بلدية البسباس و رأس المعاد يعتبران الأكثر حرمانا وعزلة من بين بلديات الولاية[5].

– عدم التوازن الاقليمي للولاية فمن بين 137 مركزا حضريا وريفيا يرتكز حوالي 76٪ في الجزء الشمالي/الشرقي من منطقة الولاية بينما تنتشر24٪ في الجنوبي/الغربي، هذا يدل على أن جهود التنمية تتركز على الجزء الشمالي ، وخاصة من حيث البنية التحتية، فرغم أن شبكة الطرق الولائية كثيفة إلى حد ما ولكنها لا تغطي جميع المناطق بشكل مناسب .

---

[1] أنظر الملحق رقم (11) .
[2] أنظر الخريطة رقم (12) .
[3] أنظر الخريطة رقم (13) .
[4] أنظر الخريطة رقم (14) .
[5] أنظر الملحق رقم (15) .

– عدم التطابق بين المجالات الإدارية والوظيفية : حث تقسم ولاية بسكرة مثل باقي ولايات الوطن وفق التسلسل الهرمي (ولاية، دوائر، البلديات)، فبعض الدوائر تقوم بإدارة عدد كبير من البلديات و العس صحيح، كما أن بعض البلديات الحدودية ولعدة أسباب يقومون بتلبية حاجياتهم من الولايات المجاورة.

– عدم الاهتمام بمخططات التهيئة الإقليمية[1] فنجد أن المخطط الولائي للتهيئة الإقليمية لولاية بسكرة في اواخر الثمانينات قسم الولاية إلى عدة مجالات إقليمية و تنموية واقترح لكل منها برنامجا كاملا للتخطيط والتطوير مع مراعاة خصوصيات كل منطقة تخطيط(البيانات الديموغرافية مع توقعاتهم وتوزيعها المكاني ، وحساب الاحتياجات من حيث المرافق الاجتماعية والتعليمية والثقافية)، لكن لم تتحقق تلك التوصيات ذات الطابع الاقتصادي، باستثناء تنمية القطاع الزراعي، بسبب تغير الظروف السياسية للبلاد فإن العديد من توصيات هذا المخطط وتوجيهاته لا تزال حبرا على ورق [2]، أما وضعية المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير و مخطط شغل الأراضي لبلديات فإن أغلب البلديات لم تتم المصادقة عليه، أما المخططات المصادق عليها فهي غير منطلقة أو في طور الانجاز[3].

– قلة المصادر المالية للولاية الأمر الذي يحول دون أداء الأعمال المنوطة بها وتحقيق التنمية المحلية في إقليمها المحلي.

–منح المشاريع لمقاولات غير قادرة على إنجاز المشاريع في وقتها ، إضافة إلى نقص الخبرة في إنجاز المشاريع التنموية وقلة اليد العاملة الكفوؤة.

–عدم وجود تنسيق بين المصالح المعنية بالتهيئة الإقليمية (مديرية التعمير ، مكاتب الدراسات ، مكاتب المصالح التقنية ،مديرية التجهيز ، البيئة...).

–العقارات غير صالحة لإنجاز المشاريع (تربة كلسية هشة وأرض متحركة).

---

[1] أنظر الملحق رقم (16) .

[2] الوكالـــــة الوطنيـــــة لتهيئـــــة و جاذبية الأقاليم" المديرية الجهوية للوسط – بسكرة، **مرجع سابق**، ص 11.

[3] انظر الملحق رقم (17).

-غياب المتابعة المستمرة للمشاريع مما ينتج عنه إعادة دراسة وتكلفة المشروع من جديد

-عدم وضع دراسات المشاريع في الآجال المحددة لها.

-ضعف الآليات التنظيمية للمجال الحضري، وكثرة الإختلالات في عملية التهيئة.

-ضعف الآليات القانونية والتنظيمية في تسوية وضبط العقار على مستوى تراب البلدية.

-نقص التحكم في مسار العمران العشوائي وطغيانه.

-نقص التأطير والتكوين البشري في مجال تهيئة الإقليم.

المطلب الثالث: اقتراحات تحقيق المخطط التهيئة الإقليمي لولاية بسكرة.

من الملاحظ في الواقع أن ولاية بسكرة تعاني العديد من التحديات في إدارة مجالها الإقليمي لذلك سنقدم بعض الاقتراحات تتعلق بتهنئ إقليمها و تنميته المستدامة.

- إتباع التوجيهات والترتيبات الإستراتيجية الأساسية، للسياسة التي تنتهجها الدولة في تهيئة وتنمية مجموع الإقليم الوطني عن طريق المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

- تفعيل دور المخطط الولائي للتهيئة الإقليمية و مخطط شغل الأراضي لبلديات التي من شأنها أن تساهم في التقييم والتشخيص الإقليمي للولاية و التخطيط و التحليل الشامل و المستقبلي لخطط التنمية المستدامة و وضع خطة ترقية و تطوير الولاية وتطبيقها على ارض الواقع.

- ضرورة دعم الدولة بالمساعدات المالية و المادية لأن معظم مدن الجنوب تعاني العجز في التمويل و ذلك راجع لضعف الموارد المالية المتاحة للبلديات رغم تنوع مصادرها ، وبالتالي عدم قدرتها على تمويل هذه الدراسات لحسابها الخاص، مما يقلل من البعد الحقيقي للامركزية، هذه الأخيرة التي لا تتحقق إلا بشرط نقل الاختصاص متبوعا بالموارد المالية المقابلة وبما يطابق القانون، فالانسجام و التوازن بينهما مطلب أساسي للتهيئة الإقليمية، كما أن الجماعات المحلية لا تدرج الجانب المالي ضمن دراستها لتوفير الاعتمادات المالية الضرورية واللازمة لتنفيذ هذه المخططات، مما يجعلها مجرد تعبير

عن نوايا لا تعرف التطبيق على ارض الواقع، فإذا كان دور البلدية في إعداد أدوات التهيئة والتعمير جد محدود فما دورها عند المرور من التخطيط إلى التطبيق.

– تشديد العقوبات المقررة للمخالفات في ميدان التهيئة الإقليمية و العمران، مع تحديد مسؤوليات جميع المتدخلين، و إدراج هذه المخالفات ضمن المس بالبيئة والتنمية، و إلحاق الضرر بالجمالية والرونق الهندسي للولاية.

– القضاء أو التقليل من الإختلالات المجودة بين أقاليم الجزائر خاصة الاقليم الجنوبي الذي يعاني التهميش ونقص فادح في التنمية، إعادة توازن توزيع النشاطات، و السكان ووسائل التنمية .

– إيجاد أدوات تعمير تسمح بتوفير أراضي قابلة للتعمير للحد من زحف العمران على الأراضي الزراعية.

– تعبئة الموارد المائية و توزيعها وتحويلها ببناء السدود لأن الولاية تعاني من تذبذب في تساقط الأمطار بالإضافة إلى الجفاف.

– توجيه التنمية و الأعمال الواجب القيام بها و تجهيز الأرياف بالمرافق خاصة بمناطق الجنوب الغربي للولاية من أجل إعادة التوازن لتوزيع الأنشطة و توطين السكان و الحد من عملية ترييف المدينة.

– التنسيق بين مختلف الهيئات الرسمية(مختلف المديرية الولائية مثل مديرية البيئة، التعمير، التهيئة الإقليمية....) والقطاع الخاص(مثل مكاتب الدراسات...) و المجتمع المدني في وضع مخططات التهيئة الإقليمية و تنفيذها.

– المحافظة على البيئة و تثمين الأنظمة البيئية.

خلاصة الفصل :

تعاني ولاية بسكرة كغيرها من مدن الجنوب الجزائري من اختلالات كبيرة في تهيئة الإقليم وعدم التوازن الإقليمي والتنمية بين مختلف بلدياتها و هذا راجع إلى عدة أسباب منها ما هو محلي لما تتميز

به الولاية من خصائص جغرافية واقتصادية و ديموغرافية بالإضافة إلى سوء التسيير، والتخطيط، ومنها ما هو وطني باهتمام الدولة بالمناطق الشمالية والمدن الكبرى وتوجه التنمية و المشاريع الكبرى نحو هذه المناطق.

الخاتمـــــــــــة

تبنى النظام السياسي الجزائري بعد الاستقلال النظام المركزي سياسيا واقتصاديا وهو ما كرسته مختلف الدساتير التي صدرت في هذه المرحلة، و ترجم هذا التوجه تدخل الدولة في كافة القطاعات.

وفيما يتعلق بالسياسة الوطنية للتهيئة الإقليم نجدها في فترات مختلفة، ولكل فترة أدواتها و وسائلها الخاصة تبعا لإمكانيات الدولة المادية و المالية، ففي فترة الاقتصاد الموجه تم إقرار مخططات تنموية مست قطاعات متعددة خاصة الصناعية من إجل النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق تنمية شاملة، لكنها أغفلت المتغير المجالي وركزت على القطاع الصناعي كقطاع أولوي، وفي الأخير لم تتوصل إلى تحقيق الأهداف المسطرة وظهرت فوارق عميقة بين الأقاليم الكبرى للبلاد، وما صاحبها من مشاكل اجتماعية و اقتصادية.

أما في مرحلة التعددية السياسية فقد عرفت مرحلتين الأولى مرحلة فراغ و جمود كلي لمشاريع التهيئة الإقليمية، نظرا للأزمة السياسة و الاقتصادية للدولة.

و مع بداية الألفية الجديدة و تحسن الوضع الاقتصادي بدأ الاهتمام بمجال التهيئة الإقليمية حيث قامت الدولة بوضع سياسة وطنية شاملة لمختلف أقاليمها، من خلال إقرار المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية زد على ذلك المخططات الجهوية و الولائية و البلدية، و تهدف هذه السياسة الى تحقيق التوازن بين مختلف الأقليم، و تحقيق التنمية المستدامة لأنها الركيزة الأساسية لهذه المخططات والبرامج التنمية.

وقد خلصت الدراسة لمجموعة نتائج، أهمها:

– أن ما ميز هذه المخططات هو الفشل و عدم التوصل إلى الأهداف المسطرة نظرا لعدم تركيزها على الخصوصيات الطبيعية و البشرية و الثقافية على المستوى الوطني، حيث ركزت على مجالات على حساب الأخرى، كما ركزت على مناطق دون أخرى ما أدى إلى ظهور ظاهرة عدم التوازن الجهوي.

– السياسة الوطنية للتهيئة الإقليم عرفت تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة بسن العديد من القوانين و التشريعات في هذا المجال، آخرها المرسوم التنفيذي رقم 60/19 المؤرخ في 2019/02/09 المتضمن إنشاء مركز البحث في تهيئة الإقليم، إلا أن تطبق هذه القوانين و التشريعات على أرض الواقع مازال بعيد المنال، و إن تجسد بعض منه نجدها في المدن الكبرى و مدن الشمال.

– رغم أن إقليم جنوب الجزائر يتميز بمساحة شاسعة و بثروة معتبرة من المعادن و الطاقة و توفره على صناعة استخراجية (البترول، الغاز...) إلا أنه أكثر الأقاليم تهميشا في الجزائر و أقلها تنمية وتطورا حيث تعاني مدن الجنوب من العديد من المشاكل الاجتماعية، و الاقتصادية، و ضعف الهياكل القاعدية و نقص التجهيزات.

– قامت الدولة بمجهولات معتبرة من خلال سياستها في تهيئة الإقليم في خلق تنمية مستدامة بين مختلف آقاليمها خاصة الاقليم الجنوبي من خلال العديد من التدابير و الإجراءات الصادرة في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم منها حماية المنظومات البيئية في الواحات و الصحاري المناطق الرعوية و تجهيزها، وترقية الموارد الطبيعية و خاصة المائية منها و ترقية الزراعة الصحراوية و الواحات، بالإضافة إلى الترقية الاجتماعية عن طريق القيام بأعمال في مجالي الصحة و التربية، و تثمين الزراعة و استصلاح أراضي جديدة عن طريق إعداد برنامج عقلاني لاستغلال الموارد المائية الباطنية استغلالا طويل الأمد و تطبيقه، كما ركزت الدولة في هذا الإقليم على تطوير البنى التحتية كالنقل البري و السكك الحديدية و النقل الجوي و توسيعها و عصرنتها، و تطوير أنشطة اقتصادية تتلاءم و ظروف هذه المناطق و خاصة الصناعات المرتبطة باحتياجات السكان و تثمين المحروقات و الموارد المنجمية.

لكن في الواقع إن الكثير من هذه البرامج لم ينفذ أو نفذ جزء صغير منه أو توقفت كليا عن التنفيذ، وعدم التطابق بين ما هو مقرر وما هو منجز.

تعتبر ولاية بسكرة أحد نماذج السياسة الوطنية للتهيئة الإقليمية في مدن الجنوب، حيث تتمتع الولاية بمؤهلات تنموية معتبرة منها الطبيعية والاقتصادية والبشرية. فهي بوابة الصحراء الكبرى و همزة الوصل ما بين جنوب وشمال البلاد، وهي أكبر ولاية في الجنوب من حيث تعداد السكان، وتعتبر الزراعة النشاط الاقتصادي الأول في الولاية، وبدرجة أقل الصناعة و التجارة و السياحة.

وفي هذا الإطار يمكن وضع توصيات كالتالي:

– الرغبة السياسية: تمثل الرغبة السياسية في إرادة السلطات العليا للدولة في تحقيق تهيئة إقليمية متوازنة بين مختلف مناطق البلاد، و التوزيع العادل للمشاريع التنموية و التركيز أكثر على المناطق المحرومة و الهشة، وفي مقدمتها الجنوب الجزائري قصد تحقيق أهداف التهيئة الإقليمية.

التخفيف من سياسة التمركز أي العمل على توسيع نطاق اللامركزية وتقديم صلاحيات أكثر للفواعل اللامركزية و التقليص من حدة تدخل الدولة.

– منح الاستقلالية للجماعات المحلية وذلك بتخفيف الاجراءات الادارية لإعداد مخططات التهيئة الإقليمية والمصادقة عليها و تقديم المساعة المادية و المالية للجمعات المحلية لتطبيقها في أرض الواقع فالسلطة المركزية تملك صلاحيات واسعة في هذا المجال الحساس على عكس الإدارة المحلية.

– كما لا يمكن الحديث عن تهيئة الإقليم في الجنوب و تنميته المستدامة بدون تنمية شاملة و تطوير وعصرنة المدن الجنوبية و المحافظة على العقار و البيئة فيها، فإقرار برامج التهيئة الإقليمية يكون على أساس استغلال الكفاءات و الإمكانيات مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف العراقيل التي يمكن أن تواجه مخططات برامج التهيئة الإقليمية، وهو ما يضم مجاعتها و ديمومتها على المدى البعيد وتحقيق الهدف من إقرارها، مع وجود إرادة سياسية على تنفيذ هذه البرامج على أرض الواقع.

قائمة المراجع

أ. الوثائق الرسمية

1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية** . قانون رقم 01-20، المؤرخ في 2001/12/12، يتعلق بتهيئة الإقليم و التنمية المستدامة، العدد 77.

2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية** . قانون رقم 29/90، المؤرخ في 1990/12/01، يتعلق بالتهيئة و التعمير، العدد 52.

3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية** . قانون 10-02، المؤرخ في 2010/06/29، يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، العدد 61.

4) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية** . قانون رقم 10/03، المؤرخ في 2003/06/19،المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، العدد43.

5) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية** . الأمر رقم 74- 26، مؤرخ في1974/02/20، المتضمن تكوين احتياطات عقارية لصالح البلديات، العدد 19.

6) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية** . مرسوم تنفيذي رقم 416/05، المؤرخ في 2005/11/02، يحدد تشكيل المجلس الوطني لتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة و مهامه و كيفيات سيره، العدد 72.

7) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**. مرسوم تنفيذي رقم 11-137، المؤرخ في 2011/03/28، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الإقليم، العدد 20.

8) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**. مرسوم تنفيذي رقم 19-60، المؤرخ في 2019/02/09، يتضمن إنشاء مركز البحث في تهيئة الإقليم، العدد 11.

9) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية** . مرسوم تنفيذي رقم 05-443، المؤرخ في 2005/11/14، يحدد كيفيات تنسيق المخططات التوجيهية القطاعية للبنى التحتية الكبرى

والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية ومجال تطبيقها ومحتواها وكذا القواعد المطبقة عليها المعدل و المتمم، العدد 75.

ب. الكتب

1) بشير محمد التيجاني، **تهيئة التراب الوطني في أبعاده القطرية مع التركيز على التجربة الجزائرية**، الجزائر، وهران: دار الغرب، 2004.

2) محمد خميس الزوكة، **التخطيط الإقليمي و أبعاده الجغرافية** ، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1991.

3) سيرج لاتوش، **تحديات التنمية**، ترجمة: ألبير خوري، لبنان: الشركة العالمية للكتاب، 2007.

4) عصام بن يحيى الفيلاني،" **التنمية المستدامة في الوطن العربي.بين الواقع و المأمول** "، جدة: مركز الإنتاج الإعلامي، 1428 ه.

5) عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستديمة فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها**، عمان: المجمع العربي للنشر و التوزيع، 2007.

6) أمجد عبد المهدي مساعدة، منير إسماعيل أبو شاور، محمود يوسف عقله، **دراسات في الجغرافية الديمغرافية**، عمان، الأردن: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، 2010.

7) إسماعيل قيرة، **علم الاجتماع الحضري ونظرياته** ، قسنطينة، الجزائر : منشورات جامعة منتوري، 2004.

8) دوغلاس موسشيت، **مبادئ التنمية المستدامة** ، ترجمة: بهاء شاهين، مصر: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2000.

9) حسين عبد الحميد رشوان، **علم الاجتماع الريفي**، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث ،2003.

10) نور الدين زمام، **السلطة الحاكمة و الخيارات التنموية للمجتمع الجزائري** ، الجزائر:دار الكتاب العربي، ط 1، 2002.

11)فوزي بودقة، **التخطيط العمراني لمدينة الجزائر تحديات و بدائل** ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2015، ص 38-39.

12)مصطفى طلبة، **الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة** ، المجلد3، لبنان : الدار العربية للعلوم ناشرون، 2006.

13)عمرو محمد الدين، **التنمية و التخطيط الاقتصادي** ، بيروت: الدار النهضة العربية للطباعة و النشر، 1972.

14)إسماعيل الزبري، وآخرون، **أفاق التنمية في الوطن العربي**، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 2006.

15)محمد أحمد الدوري، **التخلف الاقتصادي**، ط5 ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1987.

16)يحى وناس، **دليل المنتخب المحلي لحماية البيئة**، الجزائر: دار العرب للنشر و التوزيع، 2001.

17)خليف مصطفى غرايبة، **السياحة الصحراوية : تنمية الصحراء في الوطن العربي** ، عمان: دار قندين للنشر و التوزيع ،2009.

18)وحيد حلمي وحيد، **تخطيط المدن الجديدة**، مصر: دار الكتب المصرية، 1991.

19)الطربوش أمين، **أسس التقسيم الإقليمي**، دمشق: مطبعة جامعة دمشق، 1992.

20)محمد الهادي لعروق، أطلس الجزائر و العالم، الجزائر: دار الهدي، 2002.

21)محمد خميس الزوكة، **التخطيط الإقليمي و أبعاده الجغرافية** ، الإسكندرية: الفنية للطباعة و النشر، 1991.

22)بن أشنهو عبد اللطيف، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.

23)عياصرة ثائر مطلق محمد، **التخطيط الإقليمي، دراسات نظرية وتطبيقية**، عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع، 1999.

ت. المجلات و الدوريات

01) المجلات :

01)علي محمد دياب، مقال بعنوان "مفهوما الإقليم و علم الأقاليم من منظور جغرافي بشري"، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد 28، العدد 2.

02)أحمد الدرش، التخطيط بالمشاركة(التخطيط الديمقراطي)التجربة المصرية، **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد الخامس العدد الثاني،2003 .

03)سميرة ديب، "سياسة التخطيط عبر فكرة شبكة المدن الجديدة في الجزائر"، **مجلة دراسات و أبحاث**، العدد 08، 2012.

04)صالح فلاحي، " التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال و اتساع الفقر "، **مجلة الحقيقة**، جامعة أدرار، العدد 2، 2003.

05)كربالي بغداد، حمداني محمد،"استراتيجيات و السياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية و التكنولوجية بالجزائر"، **مجلة علوم إنسانية**، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير و العلوم التجارية، العدد 44، 2010.

06)قاسمي حفيظة، "الاستثمار كإستراتيجية للتنمية الحضرية في المدن الصحراوية"، **مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية** ، جامعة ورقلة، عدد خاص بالملتقى الدولي تحولات المدينة الصحراوية- تقاطع مقاربات حول التحول الاجتماعي و الممارسات الحضرية-.

07)يوسفي نور الدين، "المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وسيلة للمحافظة على العقار و البيئية و عصرنة المدن"، **مجلة الحقوق و الحريات** ، عدد تجريبي، جامعة محمد خيضر- بسكرة-، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2013.

08)زرمان كريم،" التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي"، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد 07، جوان 2010 .

09) الجودي صاصوري، "التنمية المستدامة في الجزائر الواقع و التحديات"، **مجلة الباحث** ، جامعة البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير و العلوم التجارية ، العدد 16.

10) صالح تومي، راضية بخاش، "أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر"، **مجلة دراسات اقتصادية**، العدد 07، 2006.

11) محمد مسعودي، "آليات دعم التنمية المستدامة بالمناطق الصحراوية"، **مجلة التكامل الاقتصادي** ، 2014.

12) محمد لمين علون، حليمة عطية، "قراءة في مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري- دراسة حالة القطاع الفلاحي بولاية بسكرة-"، **مجلة نور للدراسات الاقتصادية** ، العدد 03.

13) أسماء حدانة، "در الاستثمار الزراعي في تحقيق التنمية المستدامة من جانب البعد البيئي- دراسة حالة بولاية بسكرة-"، **مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية**، العدد 09، جوان 2016.

14) فتيحة طويل،" التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر"، **مجلة التواصل**، العدد 26 ، جوان 2010.

15) هاجر فخار، عايدة مصطفاوي،" سياسة تهيئة الإقليم في الجزائر بين الواقع و المؤمول"، **مجلة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية**، جامعة البليدة2، عدد 12، جوان2010 .

2) الدوريات

01) المخطط الخماسي2010/2014.، إجتماع مجلس الوزراء، 24 ماي 2010.

02) الديوان الوطني للإحصائيات، **الجزائر بالأرقام**، نتائج 2013/2015.

03) الديوان الوطني للإحصائيات، **الشغل و البطالة**، لسنوات 2010/2014.

04)وزارة الطاقة و المناجم، مدير الطاقة الجديدة و المتجددة، دليل الطاقة المتجددة: الجزائر،2007.

05)الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة عرض حال الجزائر، 1999-2008، نوفمبر 2008.

06)الوكالـــــة الوطنيـــــة لتهيئـــــة و جاذبية الأقاليم، المديرية الجهوية للوسط – بسكرة، **المخطط الولائي لتهيئة الإقليم لولاية بسكرة**، ماي 2016.

07)مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية بسكرة، **مونوغرافية ولاية بسكرة**، ماي 2017.

ث. الدراسات الغير منشورة:

01)يحيى وناس، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه، **أطروحة دكتوراه**، الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الحقوق تخصص القانون العام ، جويلية 2007.

02)شنافي ليندة، "تأثير سياسة الإصلاحات الاقتصادية في البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري"، **أطروحة دكتوراه**، الجزائر، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاجتماعية و الإسلامية، قسم علم الاجتماع وديموغرافيا، 2010/2009.

03)ميدني شايب ذراع، "واقع سياسة التهيئة العمرانية في ضوء التنمية المستدامة- مدينة بسكرة نموذجا"، **أطروحة دكتوراه**، الجزائر: جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2014/2013.

04)محمد بن نعمان، مساهمت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا- دراسة حالة ولاية بومرداس، **رسالة ماجستير**، الجزائر: جامعة الجزائر 3، كلية الاقتصاد والتسيير،قسم علوم التسيير،2012/2011.

05)طه عبد القادر حمد عبد الهادي، اتجاهات التخطيط الإقليمي و التطور العمراني للقرى الواقعة شمال غرب نابلس، **رسالة ماجستير** ، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية نابلس، كلية الدراسات العليا ،2005.

06)نورة عمارة، النمو السكاني و التنمية المستدامةــ دراسة حالة الجزائر، **رسالة ماجستير** ، الجزائر: جامعة باجي مختار عنابة، كلية الاقتصاد،اقتصاد البيئة، 2012/2011.

07)عليان رادية، "التهيئة الإقليمية في الجزائر في لإطار التعاون اللامركزية مابين 1980-2012 دراسة حالتي تعاون جزائري أوربي"، **رسالة ماجستير**، الجزائر: جامعة مولود معمري تيزي وزو، الحقوق و العلوم السياسة ،تخصص التنظيم و السياسات العامة، 2015/2014.

08)رياض تومي، أدوات التهيئة و التعمير و إشكالية التنمية الحضرية – مدينة الحروش نموذجا-، **رسالة ماجستير** ، الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا، 2006.

09)دعموش فاطمة الزهراء، سياسة التخطيط البيئي في الجزائر، **رسالة ماجستير**، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق و العلوم السياسة ،تخصص قانون عام،2010.

10)تكواشت كمال، الآليات القانونية للحد من ظاهرة البناء الفوضوي في الجزائر، **رسالة ماجستير**، الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الحقوق، 2009/2008.

11)طواهرية أحلام، "رؤية برنامج إستراتيجية تنمية المدن التابعة لمنظمات تحالف المدن في تخطيط المدن – دراسة تحليلية لآليات تفعيل البرنامج في الجزائر-"، **رسالة ماجستير**، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق و العلوم و السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012/2011.

12)نسيمة طرطار، النسق العمراني لولاية بسكرة بين القطبية الجاذبية ووظيفة المجال" دراسة حالة ولاية بسكرة"، **رسالة ماجستير** ، الجزائر: جامعة محمد خيضر، كلية العلوم و التكنولوجيا، قسم الهندسة المعمارية، 2014/2013.

13)جمان محمد، "سياسة تهيئة الإقليم في الجزائر-واقع و تقييم-"، **رسالة ماجستير**، الجزائر: جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق، تخصص قانون، 2012/2011.

14)بوزغاية باية، "تلوث البيئة و التنمية بمدينة بسكرة"، **رسالة ماجستير**، الجزائر: جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا، 2008/2007.

15)خليفة تركية، دور مديرية البيئة في حماية البيئة، **رسالة ماجستير**، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، العلوم الإنسانية و الاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، 2010/2009.

16)سنوسي سعيدة، الآثار البيئية و الصحية للاستهلاك الصناعي للطاقة الحفرية و دور التنمية المستدامة "دراسة حالة الجزائر"، **رسالة ماجستير**، جامعة عنابة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2009.

17)زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقييمية، **رسالة ماجستير**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

المداخلات و الملتقيات

01)ناجي صالحي، فتيحة مخناش، "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال 2001- 2014 **محاضرة مقدمة في الملتقى الدولي**، جامعة سطيف،12/11 نوفمبر 2013.

02)قطاف ليلى، بوشنقير إيمان،ملاحي رقية، "أثر السياحة البيئية الداخلية على تحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة ولاية مستغانم-"، **محاضرة مقدمة في الملتقى الوطني حول فرص ومخاطر السياحية الداخلية في الجزائر**، جامعة الحاج لخضر باتنة، 20/19 نوفمبر 2012.

ج. مواقع الانترنيت

01)موقع على الإنترنيت، http://wilayabiskra.dz.

02)موقع من إعداد وكالة الأنباء الجزائرية، 15 ديسمبر 2016، http://www.constantine-aps.dz/spip.php?page=imprimer&id_article=42412

ح. الجرائد اليومية

01)ياسمين بولجدري، **جريدة النصر** ، مقال بعنوان" بسكرة تكسب رهان الفلاحة"، العدد 15681، 2018/11/02.

02)أحمد ملحمة، **جريدة الشعب** ، مقال بعنوان"بسكرة وجهة للاستثمار الفلاحي بامتياز"، العدد 16854، 2015/10/18.

03)نور الدين العابد، "بسكرة تستهلك خمس الإنتاج الوطني من الماء" **جريدة الشعب**، يومية وطنية إخبارية، العدد 17447، 24 سبتمبر 2017.

الملاحق

ملحق رقم (01) جدول يبرز التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة.

السنة	أبرز مراحل التطور
1951	نشر أول تقرير يتضمن الأوضاع البيئية من طر الإتحاد الدولي من أجل حماية البيئة (UICN)
1960	إدراك التأثيرات السلبية للنشاطات الإقتصادية على البيئة.
1968	تأسيس نادي روما.
1970	توصيات نادي روما على نمو اقتصادي يساوي صفر.مؤتمر طوكيو في إطار منظمة اليونسكو
1972	مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة في استوكهولم لمناقشة العلاقة بين البيئة و التنمية. أصدر نادي روما تقريرا بعنوان" وقف النمو "كانت البداية لإثارة المشاكل البيئية.
1980	الوعي باتساع الأخطار البيئية على كوكب الأرض.
1987	أول ظهور لتقرير برونتلاند"مستقبلنا المشترك "و تكريس مفهوم التنمية المستدامة.
1992	قمة الأرض بريو دي جانيرو و كانت تحت اسم "المؤتمؤ العالمي للبيئة و التنمية " تم تكريس مفهوم التنمية المستدامة منطرف 182 دولة.
1993	المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان.
1995	المؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن :التعمق في الجانب الاجتماعي.
2002	قمة الأرض الثانية بجوهانسبورغ تحت شعار "القمة العالمية للتنمية المستدامة" و تم التأكيد على فكرة الاستتدامة.

المصدر: نورة عمارة، النمو السكاني و التنمية المستدامةــ دراسة حالة الجزائر، **رسالة ماجيستير**، الجزائر: جامعة باجي مختار عنابة، كلية الاقتصاد،إقتصاد البيئة، 2012/2011.

ملحق رقم (02): جدول يبين تطور معدلات النمو الاقتصادي للفترة 2000- 2010.

الوحدة : نسبة مئوية

2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
2.2	2.5	4.7	6.9	5.1	5.1	2.0	3.0	2.4	2.4	3.3

المصدر : مجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية ، جامعة سعيدة ، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 02، 2015،ص 128.

ملحق رقم (03): جدول يبين تطور معدلات البطالة 2011- 2015.

الوحدة : نسبة مئوية

السنوت	2011	2012	2013	2014	2015
معدل البطالة %	10	11	9.8	10.6	11.2

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات، **الجزائر بالأرقام**، نتائج 2015/2013،ص 04.

ملحق رقم (04): جدول يبين تطور معدل الفقر 2008- 2013.

الوحدة : نسبة مئوية

السنة	2009	2010	2012	2013	2014
معدلات الفقر %	13	12	11.5	11.4	11.1

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات، **الشغل و البطالة**، لسنوات 2014/2010.

ملحق رقم (05) خريطة تبين الحدود الإقليمية لولاية بسكرة

المصدر :موقع منتديات الونشريس،www.ouarsenis.com، بتصرف

ملحق رقم (06) جدول يبين توزيع السكان حسب التجمعات السكانية والتشتت لولاية بسكرة

(النتائج النهائية للإحصاء العام للسكان والسكن 2008)

البلديـــــــــة	عدد السكـــــــــــان				مجموع البلديـــة
	تجمعات مقر البلدية	تجمعات ثانوية	مناطق مبعثرة	السكان الرحل	
بسكـــــرة	204.661	-	947	-	205.608
الحاجـــب	4.229	2.820	3.078	-	10.127
لوطايـــــة	4.514	4.375	2.266	14	11.169
جمـــــورة	7.333	4.363	877	-	12.573
برانيـــس	2.090	2.056	127	138	4.411
القنطـــــرة	11.046	-	369	-	11.415
عين زعطوط	1.865	1.776	52	-	3.693
سيدي عقبة	29.499	2.054	1.956	79	33.588
الحـــــوش	2.142	991	1.790	391	5.314
شتمـــــة	9.021	2.748	1.930	49	13.748
عين النـــاقة	3.623	1.456	6.953	-	12.032
زريبة الوادي	17.241	871	3.429	417	21.958
امزيرعـــة	1.568	1.073	4.960	7	7.608
الفيـــــض	6.303	3.003	3.297	148	12.751
خ. سيدي ناجي	4.922	-	118	-	3.040
امشونش	6.763	2.944	400	-	10.107
طولقـــــة	50.575	917	4.317	33	55.842
بوشقرون	11.184	1.703	237	-	13.124
برج بن عزوز	8.370	-	4.332	-	12.702
ليشانـــــة	9.424	-	428	10	9.862
فوغـــــالة	10.386	-	2.102	-	12.488
الغـــروس	9.845	-	6.563	-	16.408
اولاد جلال	58.481	2.046	2.710	-	63.237
الدوســـن	11.389	4.354	10.712	187	26.642
الشعـــيبة	2.654	3.551	3.075	4.073	13.353
سيدي خالد	38.987	3.593	735	-	43.315
البسبـــاس	648	3.464	4.280	2.368	10.768
راس الميعاد	9.186	4.287	7.805	680	21.958

اورلال	6.590	-	855	-	7.445
امليلـــــي	3.557	-	2.940	-	6.497
امخـــادمة	2.572	2.046	807	42	5.467
اومـــــاش	7,066	-	3.270	140	10.476
ليـــــوة	7.509	3.332	10.575	-	21.416
مجمـــوع الولايـــة	563.243	59.823	98.292	8.776	730.134

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات.

ملحق رقم (07) جدول يوضح العوامل المناخية للولاية خلال سنة 2016.

الأشهر	متوسط درجة الحرارة	تساقط الأمطار (مم)	الرطوبة (%)	قوة الرياح (م/ث)
جانفي	11.3	21.8	58.2	13.4
فيفري	13.8	12.1	48.9	15
مارس	16.8	14.2	43.5	17.3
أفريل	20.2	15.7	37.6	22.9
ماي	26.1	8.8	32.5	26.7
جوان	31.2	3.7	28.8	31.9
جويلية	33.8	0.7	26.5	34.6
أوت	33.8	5.7	29.1	33.1
سبتمبر	21.9	16.6	38.5	29
أكتوبر	22.4	10.3	45.5	25.6
نوفمبر	16.7	21.7	52.4	17.1
ديسمبر	12.3	11.8	57.2	14.1
المجموع أو المعدل السنوي	21.7	11.92	41.54	23.3

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية بسكرة، **مونوغرافية ولاية بسكرة**، ماي 2017، ص 14.

ملحق رقم (08) جدول يبين التوزيع العام للأراضـــي في ولاية بسكرة

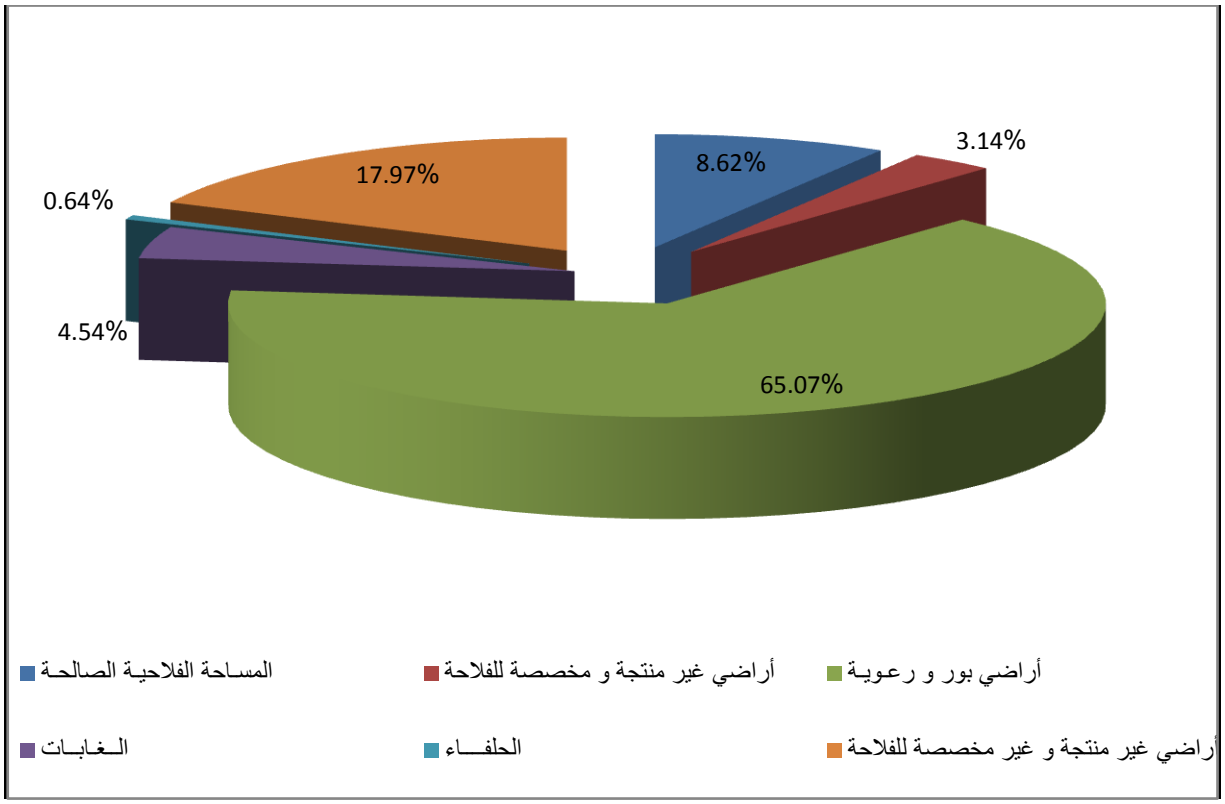

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية بسكرة، **مرجع سابق**، ص 60.

ملحق رقم (09) جدول يبين توزيع المياه في ولاية بسكرة

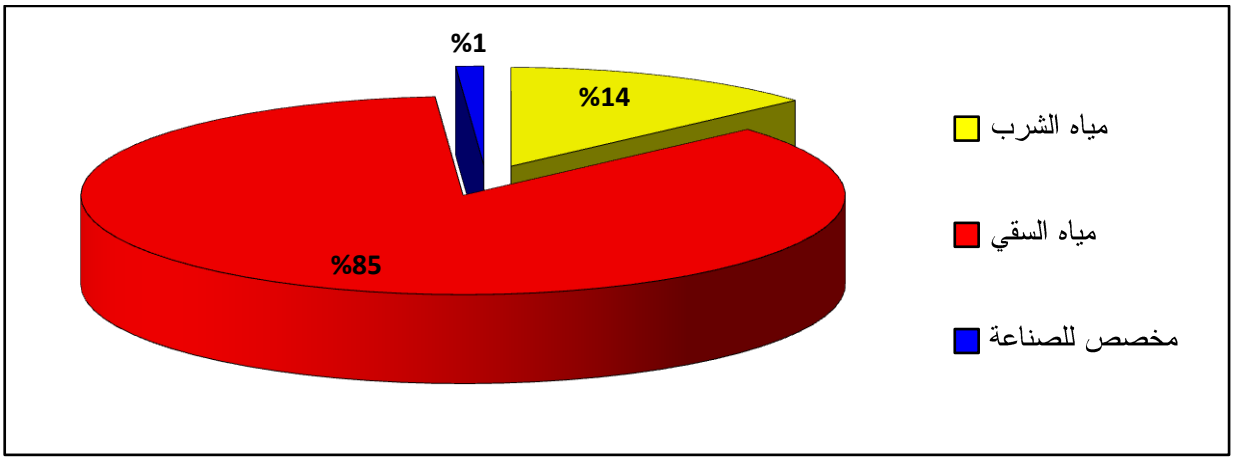

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية بسكرة، **مرجع سابق**، ص 73.

ملحق رقم (10) صورة تبين الكثبان الرملية في بلدية الحاجب تبين مشكلة التصحر

المصدر: الوكالـــــة الوطنيـــــة لتهيئـــــة و جاذبية الأقاليم" المديرية الجهوية للوسط – بسكرة، **مرجع سابق**، ص .24

ملحق رقم (11) خريطة تبين التباين في المستوى الاقتصادي لبلديات ولاية بسكرة

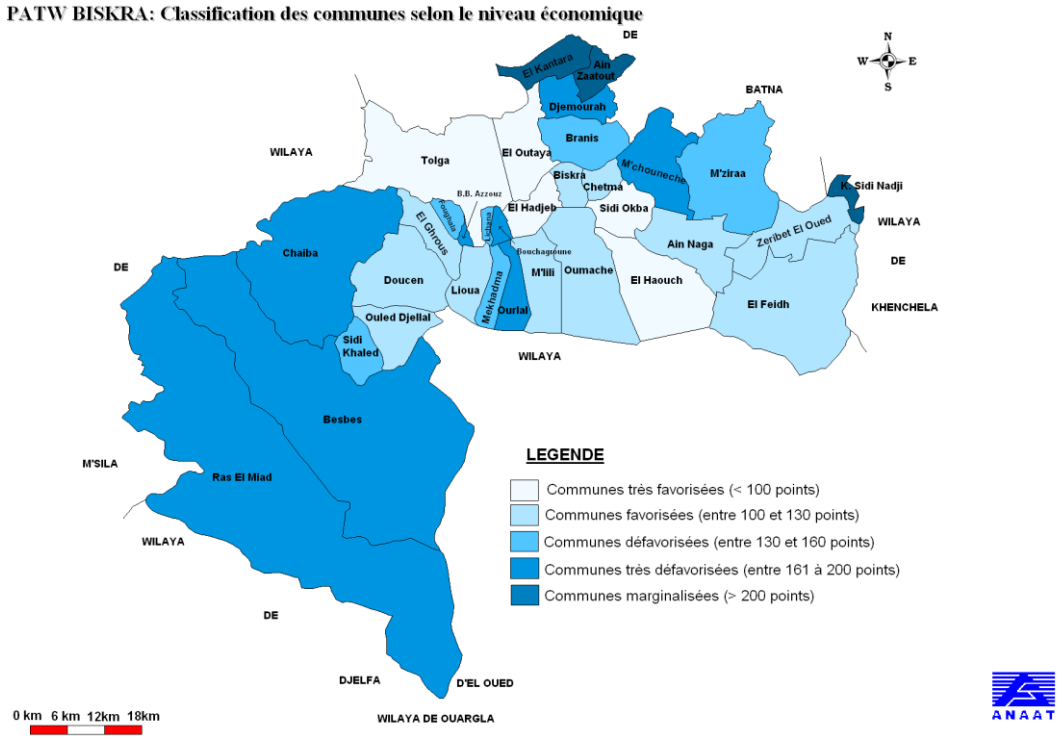

المصدر: الوكالـــــة الوطنيـــــة لتهيئـــــة و جاذبية الأقاليم" المديرية الجهوية للوسط – بسكرة، **مرجع سابق**، ص .109

ملحق رقم (12) خريطة تبين التباين في المستوى الاجتماعي لبلديات ولاية بسكرة

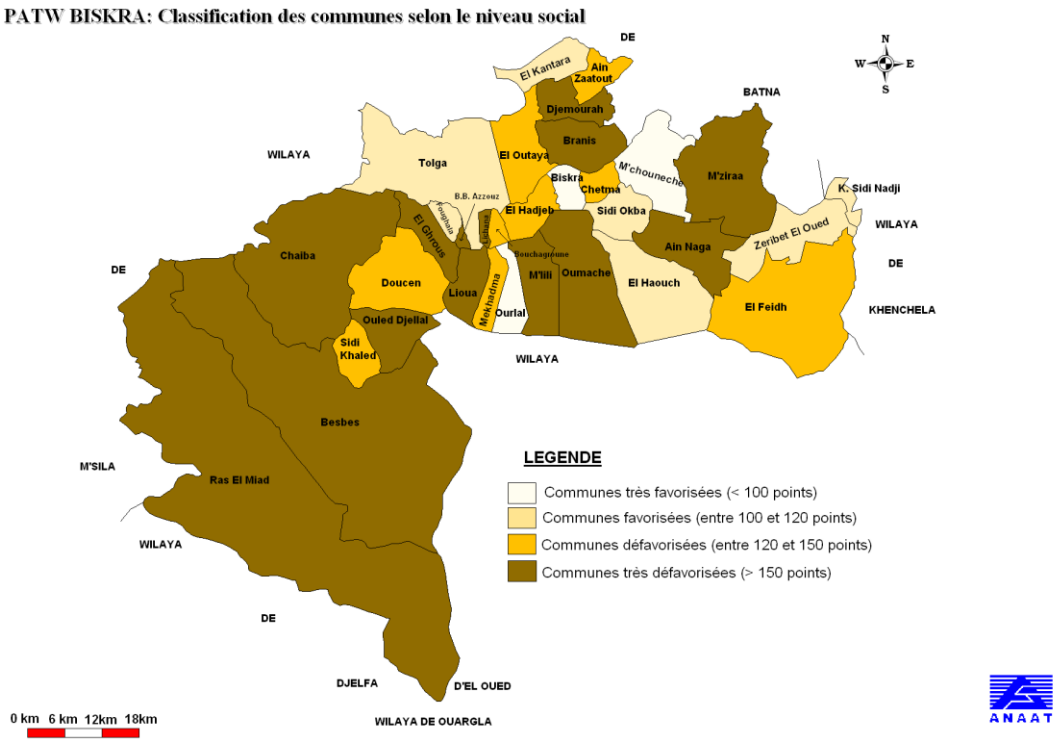

المصدر: الوكالـــــة الوطنيـــــة لتهيئـــــة و جاذبية الأقاليم" المديرية الجهوية للوسط – بسكرة، **مرجع سابق**، ص .111

ملحق رقم (13) خريطة تبين التباين الديمغرافي لبلديات ولاية بسكرة

PATW BISKRA: Classification des communes selon le niveau démographique

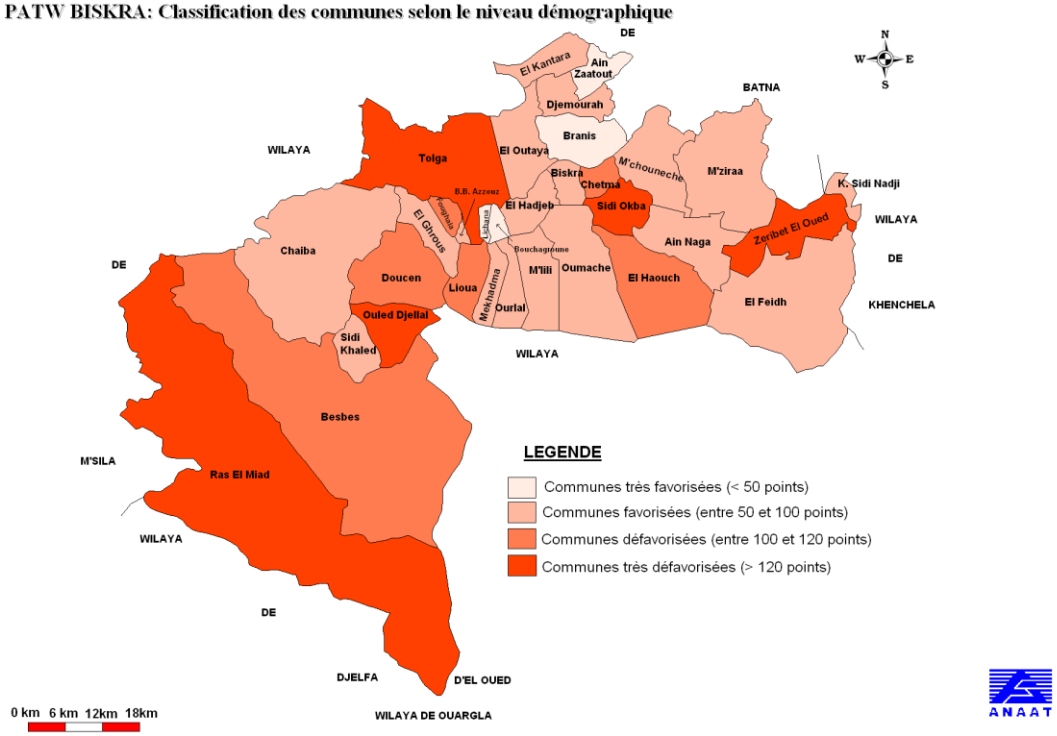

المصدر: الوكالـــــة الوطنيـــــة لتهيئـــــة و جاذبية الأقاليم" المديرية الجهوية للوسط – بسكرة، **مرجع سابق**، ص 112.

ملحق رقم (14) خريطة تبين التباين في مستوى التجهيزات لبلديات ولاية بسكرة

PATW BISKRA: Classification des communes selon le niveau d'équipement

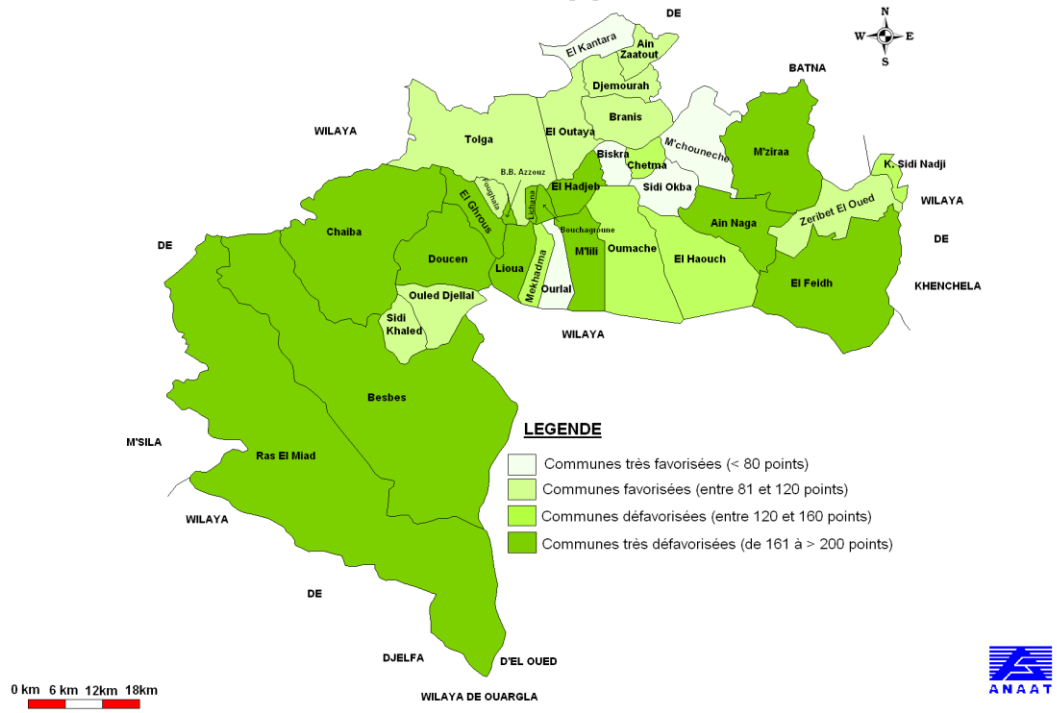

المصدر: الوكالـــــة الوطنيـــــة لتهيئـــــة و جاذبية الأقاليم" المديرية الجهوية للوسط – بسكرة، **مرجع سابق**، ص 114.

ملحق رقم (15) خريطة تبين المستوى المعيشي لبلديات ولاية بسكرة

PATW BISKRA: Classification des communes selon le niveau synthétique

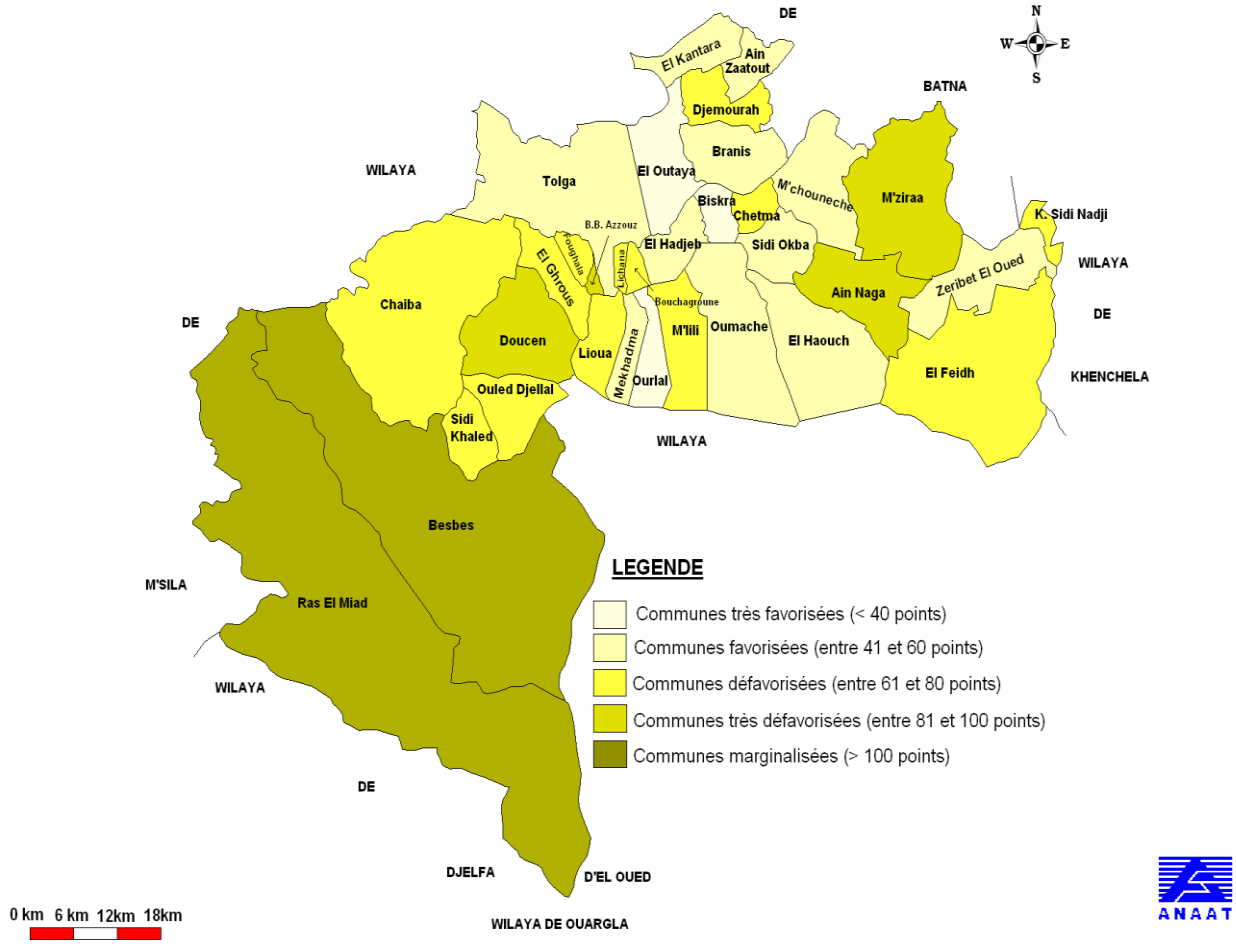

المصدر: الوكالـــــة الوطنيـــــة لتهيئـــــة و جاذبية الأقاليم" المديرية الجهوية للوسط – بسكرة، **مرجع سابق**، ص 115.

ملحق رقم (16) جدول يبين وضعية المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير (PDAU)

إلى غاية **2016/12/31**

البلدية	الدراسات				
	المسجلة	المنتهية	في طور الانجاز	غير منطلقة	في طور المراجعة
بسكـــــرة	1	1	0	0	تمت المصادقة عليه (بنقص القرار)
الحاجــب	1	1	0	0	
شتمـــــة	1	1	0	0	
لوطايـــــة	1	0	1	0	المرحلة 2
جمـــــورة	1	1	0	0	تمت المصادقة على المراجعة
برانيــس	1	1	0	0	الاستقصاء العمومي
القنطـــــرة	1	1	0	0	تمت المصادقة على المراجعة
عين زعطوط	1	0	1	0	المرحلة 2
سيدي عقبة	1	0	1	0	المرحلة 1
الحـــــوش	1	1	0	0	الاستقصاء العمومي
عين النـــاقة	1	1	0	0	الاستقصاء العمومي
زريبة الوادي	1	1	0	0	تمت المصادقة عليه
امزيرعـــة	1	0	1	0	المرحلة 1
الفيـــــض	1	1	0	0	الاستقصاء العمومي
خ. سيدي ناجي	1	0	1	0	المرحلة 2
امشونش	1	1	0	0	تمت المصادقة
طولقـــــة	1	1	0	0	تمت المصادقة
بوشقرون	1	1	0	0	تمت المصادقة
برج بن عزوز	1	1	0	0	مداولة المصادقة
ليشانـــــة	1	1	0	0	في طور المصادقة
الغـــروس	1	1	0	0	الاستقصاء العمومي
فوغـــــالة	1	1	0	0	الاستقصاء العمومي
اولاد جلال	1	1	0	0	تمت المصادقة عليه
الدوســـن	1	0	1	0	المرحلة 3
الشعـــيبة	1	1	0	0	في طور المصادقة
سيدي خالد	1	1	0	0	تمت المصادقة عليه
البسبـــاس	1	1	0	0	تمت المصادقة عليه
راس الميعاد	1	1	0	0	في طور المصادقة
اورلال	1	1	0	0	تمت المصادقة عليه
امليلـــــي	1	1	0	0	تمت المصادقة عليه
امخـــادمة	1	1	0	0	تمت المصادقة عليه
اومـــــاش	1	1	0	0	تمت المصادقة عليه
ليـــــوة	1	1	0	0	الاستقصاء العمومي
مجمـــوع الولايـــة	33	27	6	0	

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية بسكرة، **مونوغرافية ولاية بسكرة**، ماي 2017، ص 52.

ملحق رقم (17) جدول يبين وضعية مخططات شغل الأراضي (POS)

إلى غاية 2016/12/31

البلدية	الدراسات				
	المسجلة	المنتهية	في طور الانجاز	غير منطلقة	غير مسجلة
بسكـــرة	35	31	4	0	/
الحاجــب	1	1	0	0	/
لوطايـــة	3	3	0	0	/
جمـــورة	4	4	0	0	/
برانيــس	2	2	0	0	/
القنطـــرة	6	5	1	0	/
عين زعطوط	3	3	0	0	/
سيدي عقبة	3	3	0	0	/
الحـــوش	2	2	0	0	/
شتمـــة	3	3	0	0	/
عين النـــاقة	2	2	0	0	/
زريبة الوادي	5	5	0	0	/
امزيرعــة	1	1	0	0	/
الفيـــض	1	1	0	0	/
خ. سيدي ناجي	2	2	0	0	/
امشونش	4	4	0	0	/
طولقـــة	6	5	1	0	/
بوشقرون	3	3	0	0	/
برج بن عزوز	3	3	0	0	/
ليشانـــة	2	2	0	0	/
فوغـــالة	2	2	0	0	/
الغــروس	3	3	0	0	/
اولاد جلال	6	5	1	0	/
الدوســن	2	2	0	0	/
الشعــيبة	2	2	0	0	/
سيدي خالد	3	3	0	0	/
البسبــاس	1	1	0	0	/
راس الميعاد	1	1	0	0	/
اورلال	2	2	0	0	/
امليلـــي	2	2	0	0	/
امخــادمة	2	2	0	0	/
اومـــاش	3	3	0	0	/
ليـــوة	1	1	0	0	/
مجمــوع الولايــة	121	114	7	0	/

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية بسكرة، **مونوغرافية ولاية بسكرة**، ماي 2017، ص 52.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
المقدمة	أ– و
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة	**1– 18**
المبحث الأول : مفهوم تهيئة الإقليم	**1– 11**
المطلب الأول: تعريف تهيئة الإقليم	**2– 5**
المطلب الثاني: دوافع و أهداف التهيئة الإقليمية	**5– 8**
المطلب الثالث: أساليب التهيئة الإقليمية ومراحل التخطيط الإقليمي	**8– 11**
المبحث الثاني : مفهوم التنمية المستدامة	**11– 18**
المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة	**11– 14**
المطلب الثاني: مبادئ و أهداف التنمية المستدامة	**14– 16**
المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة	**16– 18**
الفصل الثاني: واقع سياسات تهيئة الإقليم في الجزائر	**19– 52**
المبحث الأول: سياسة تهيئة الإقليم في الجزائر	**19 – 31**
المطلب الأول : الأقاليم في الجزائر	**19– 24**
المطلب الثاني أهداف تهيئة الإقليم في الجزائر.	**24– 26**
المطلب الثالث :مراحل تطور سياسة تهيئة الإقليم في الجزائر	**26 –31**
المبحث الثاني: التنمية المستدامة في الجزائر	**31– 42**

المطلب الأول : مراحل تطور التنمية المستدامة في الجزائر	31 –37
المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية و السياسية الاجتماعية في الجزائر	37 –39
المطلب الثالث : تحديات التنمية المستدامة في الجزائر	39 –42
المبحث الثالث: الإستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم	42 –51
المطلب الأول : المخطط الوطني لتهيئة الإقليم آلية لتحقيق ديمومة الإقليم	42 –46
المطلب الثاني :الآليات الفرعية للتهيئة الإقليمية لتحقيق التنمية المستدامة	46 –49
المطلب الثالث : سبل دعم التنمية المستدامة بالمناطق الصحراوية	49 –51
خلاصة الفصل	51 –52
الفصل الثالث:إستراتيجية التهيئة الإقليمية لتحقيق التنمية المستدامة بمدن الجنوب ولاية بسكرة نموذجا	53 –81
المبحث الأول التعريف بالحالة	53 –62
المطلب الأول: التعريف بولاية بسكرة	53 –57
المطلب الثاني: الخصائص الجغرافية	57 –58
المطلب الثالث: الإمكانيات الاقتصادية لولاية بسكرة	58 –62
المبحث الثاني: واقع تهيئة الإقليم في ولاية بسكرة	62 –74
المطلب الأول: مراحل ومخططات التهيئة الإقليمية في ولاية بسكرة	63 –68
المطلب الثاني : واقع المشآت الاجتماعية بولاية بسكرة	68 –70
المطلب الثالث: واقع القطاع المائي والبيئي بولايةبسكرة	70 –74
المبحث الثالث: مستقبل إستراتيجية التهيئة المستدامة في ولاية بسكرة	74 –81

المطلب الأول : المعطيات الاقتصادية والمشاريع التنموية الجديدة لولاية بسكرة	75– 77
المطلب الثاني : تقييم أهم التحديات التي تواجه إدارة الإقليم لولاية بسكرة	77– 79
المطلب الثالث: اقتراحات تحقيق مخطط التهيئة الإقليمي لولاية بسكرة	79– 81
خلاصة الفصل	81– 81
الخاتمة	82– 84
قائمة المراجع	85– 93
قائمة الملاحق	94– 104
فهرس المحتويات	105– 108
فهرس الملاحق	109– 110

فهرس الملاحق

1) الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة	94
02	تطور معدلات النمو الاقتصادي للفترة 2000- 2010	94
03	تطور معدلات البطالة 2011- 2015	95
04	تطور معدل الفقر 2008- 2013.	95
05	توزيع السكان حسب التجمعات السكانية والتشتت لولاية بسكرة	96
06	العوامل المناخية للولاية خلال سنة 2016.	97
07	وضعية المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير (PDAU)	103
08	وضعية مخططات شغل الأراضي (POS)	104

2) الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	التوزيع العام للأراضـــي في ولاية بسكرة	98
02	توزيع المياه في ولاية بسكرة	98

3) الخرائط

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	خريطة ولاية بسكرة	95
02	التباين في المستوى الاقتصادي لبلديات ولاية بسكرة	99
03	التباين في المستوى الاجتماعي لبلديات ولاية بسكرة	100
04	التباين الديمغرافي لبلديات ولاية بسكرة	100
05	التباين في مستوى التجهيزات لبلديات ولاية بسكرة	101
06	المستوى المعيشي لبلديات ولاية بسكرة	102

4) الصور

رقم الصورة	عنوان الصورة	الصفحة
01	الكثبان الرملية في بلدية الحاجب تبين مشكلة التصحر	99

ملخص:

في مطلع القرن الواحد والعشرين بدأت مرحلة التجديد وإدراج البعد المجالي في السياسات العامة الوطنية والبرامج التنموية مع صدور قانون تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، تلا ذلك المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي يعد الأداة الرئيسية لتنظيم وشغل المجال الوطني، حيث حدد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم أحكاما وترتيبات خاصة بالتنمية للمناطق الواجب ترقيتها تنمية مدعمة ، لكن ميدانيا لم تحقق السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم الأهداف المرجوة، حي ث بقيت ترقية مدن الجنوب أحد أكبر التحديات التي تواجه هذا السياسة، فـالإقليم الجنوبي للبلاد يتمتع بمؤهلات وإمكانيات طبيعية واقتصادية معتبرة وعلى النقيض يعتبر هذا الإقليم الأكثر تهميشا، ومعاناة ومن جميع النواحي مقارنة بالأقاليم الأخرى.

Summary:

At the turn of the 21 st century, the renovation phase has begun and the inclusion of the galactic dimension in national public policy and development programs with the promulgation of the law of spatial planning and sustainable development, followed by the ratification of the national plan for the preparation of the territory which is the main tool for organizing and filling the national sphere, where he outlined the national plan for the creation of the territory provisions and arrangements for the development of regions to be promoted, but on the ground the national policy to create the region has not achieved the desired objectives, where the promotion of the cities of the south remains one of the biggest challenges facing this policy the southern region of the country has considerable qualifications natural and economic potential, and in contrast this region is the most marginalized and suffering in all aspects compared to other regions.